

هل تسمح المحكمة الدستورية
تحت
الأضواء | بـ«الترحال الحزبي» في انتخابات 2026 ؟ | الأسبوع | كيف أصبحت مهمة الولاية
ملف
والعمال مرتبطة بظهير ملكي..

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965



الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي

مدير النشر:
الطيب العلوي

«رائحة الدخان» بدأت تنبعث من مزارع الحشيش، في الشمال، والذي أصبح زراعة مقننة(..)، في ظل عجز الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي عن إيجاد الحلول للمحاصيل المتراكمة(..)، كما أن التعاونيات دخلت في مشاكل كثيرة مع بعض الشركات التي يوجد على رأسها منتخبون كبار (يلعبون دور الوسطاء)، بسبب عدم أداء المبالغ المستحقة للمزارعين، وقد وصلت صرخة المتضررين إلى الإعلام(..).

سري

الاشتراكية باعت الطرح

لم تعد لـ«الوردة» الاتحادية أي رائحة تذكر.. بعدما تحول حزب «القوات الشعبية» إلى مجرد آلة انتخابية، بدون اصطافات واضحة، وقد بلغ انحراف المسار أكبر مستوى له بعد أن أصبح الحزب الاشتراكي ضد التأميم، وضد تسقيف أسعار المحروقات، ما جر عليه نقمة الشعب.. حتى أن هناك من قال إن «الوردة باعت الطرح»..

التفاصيل في ركن
«تحليل إخباري»

كواليس الأخبار

بن كيران ضد زعيم «العدل والإحسان»..
«قال لي شمتك قال لي عرفتك»

معركة كسر العظام بين «البيجيدي»
للنقاش | والأحرار.. هل ستنتهي بسلام ؟ | متابعات | القانونية إلى موضوع للمزايدة
كيف تحولت الساعة



العدد: 1793 ■ من الجمعة 3 إلى الخميس 9 يوليوز 2026

السنة الحادية والستون ■ الثمن
دراهم 6 ■ www.dlousboue.ma



الأمليون الذين يكتبون محمد جلماد يكتب في الأدب الملكي



جلماد

الحضاري» وأوراش التخليق التي قادها الملك محمد السادس، من «إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وتطهير الذاكرة الوطنية، ويزوغ معالم الدولة الاجتماعية، ومبادرات أخرى مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية INDH، وتعميم التغطية الصحية الإجبارية AMO، وإصلاح مدونة الأسرة».. ويندرج الكتاب في إطار ما يمكن تسميته بالأدب الملكي؛ «إن إنتاج أدبيات من هذا القبيل لا يستجيب لمجرد مسعى احتفالي، بل يفرض نفسه كضرورة أكاديمية لتفكيك مسار دولة-أمة استطاعت ترسيخ حدائقها في قدسية تقاليدها.. إن فهم مغرب اليوم يتطلب استيعاب مروننة الحكامة القادرة على قيادة إصلاحات مجتمعية كبرى، مع الحفاظ في الآن ذاته على

الرباط. الأسبوع

يوصل الدكتور محمد جلماد إدهاش المتنبئين بإصداراته الفكرية حول إمارة المؤمنين؛ فبعد أن وقع على مسار حافل في أسلاك الأمن الوطني، وفي وفاء تام للمدرسة الأم (...)، أصدر محمد جلماد كتابا جديدا تحت عنوان: «الصلوَجَانُ وَالْفُضَيْلَةُ: حتمية الفضيلة: دراسة حول الحتمية الأخلاقية في عهد جلالة الملك محمد السادس» وهو الكتاب الذي صدر باللغتين العربية والفرنسية، علما أن الكاتب المعني يتوفر على رصيد معرفي هائل في اللغة الإنجليزية، ما يجعله قريبا من مستقبل آخر (...).

الكتاب يتحدث عن «البناء»



محمد جلماد

الرباط الروحي الوثيق الذي يجمع بين العرش والشعب، كما أن هذه الأدبيات تفرض نفسها - في نظري المتواضع - كضرورة استراتيجية وموضوعية لمواجهة تنامي كتابات ذاتية لكي لا نقول شيئا آخر، تطبعها هواجس النقد المجاني لنظام سياسي أبان عن استقرار كبير ووحدانية جدال فيها» يقول جلماد في توطئة الكتاب المذكور.

لجنة الحقائق في خبر كان.. «مكاين على من تعول»

الرباط. الأسبوع

بدراسة المشاركة في هذه اللجنة، إلا أن هناك ربما خلافات وغياب التوافق لدى فرق المعارضة التي لم تتفق أو تصل إلى صيغة نهائية لطرح المقترح للنقاش البرلماني، أو عرضها على مجلس النواب للمناقشة ودراستها مع الأطراف الأخرى. ربما هذه المبادرة ولدت مدبة بسبب غياب الإرادة السياسية لدى الفرق البرلمانية، أو أنها خاضعة لحسابات سياسية ومصالح انتخابية، خاصة مع اقتراب الاستحقاقات المقبلة، إذ هناك أحزاب تسعى إلى الحفاظ على شعرة معاوية مع فرق الأغلبية، أو أن القضية تمس بعض المستفيدين أو «الفراقتية» الذين انضموا إليها.

«زيد الشحمة في ظهر المعلوف».. الدعم اللامنتهي

الرباط. الأسبوع

لا يحصلون على أي دعم رغم أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يحاول أصحابه تحقيق الاكتفاء الذاتي. والملاحظ أنه رغم الحصول الإيجابي من الفصح خلال السنة الحالية، إلا أن الحكومة تسعى إلى منح هدية لأرباب المطاحن والمسنوردين من خلال سياسة الدعم، واستيراد الحبوب أو تقديم الدعم غير المباشر لهم، لأجل استمرار نفس الأسطوانة كل موسم فلاحي. كما تعتزم الحكومة صرف 1200 مليار سنتيم كدعم جديد لـ «الفراقتية» لتنمية القطاع.

كثيرة هي القطاعات الإنتاجية والزراعية التي تحصل على الدعم من قبل الحكومة أو التي حصلت على الدعم خلال الخمس سنوات الماضية، سواء الدعم المباشر أو غير المباشر. فالكثير من منتجي الحوامض يحصلون على الدعم المباشر بخصوص الهكتار من الأراضي الزراعية وغيرها من المنتجات الزراعية، لكن الغريب أن المزارعين للحبوب



الزباني

المحاكمة العادلة واستقلالية العدالة. وأرسل الزباني إشارات تدل على اللجوء إلى تحكيم ملكي في ظل تعنت الحكومة في تسوية الأزمة، قائلا: «جلالة الملك هو المحامي الأول والمدافع الأول عن الوطن وعن الأمة المغربية، وجلالة الملك شرف المهنة بارتداء بدلة المحاماة ويكفي هذا الشرف». وأضاف نفس المصدر، أن «المشكل اليوم هو أن الحكومة تريد إخراج

لشكر يحلم برئاسة الحكومة ويرفض لقب



لقب

الرباط. الأسبوع

عبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن استغرابه الشديد من الإشاعات التي تتحدث عن اسم رئيس الحكومة المقبل قبل موعد الانتخابات، في إشارة إلى تداول اسم فوزي لقجع لرئاسة الحكومة المقبلة، معتبرا أن ما يروج بعد تضليلا ومساسا بالتنافس الديمقراطي، وتطاولا على اختصاصات الملك الدستورية. وأكد لشكر أن ديمقراطية الحياة السياسية تقتضي كذلك ديمقراطية المعلومة، والتصدي لكل أشكال التضليل الإعلامي، وصناعة اليقين الانتخابي الوهمي، بما يضمن تنافسا نزيها قائما على البرامج لا على الإشاعات، وضمان حق جميع المتنافسين فيولوج إلى الفضاء العمومي، والإعلام، والموارد العمومية، بما يحترم مبدأ المساواة بين جميع الأحزاب السياسية. وحسب حزب «الوردة»، فإن المدخل الحقيقي لتعزيز الثقة في المؤسسات، ليس إعلان نتائج قبل أوانها، وإنما ضمان انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية يكون الفيصل فيها هو صوت المواطن وحده، باعتباره المصدر الديمقراطي الوحيد للشرعية، معتبرا أن الملفات الرائجة أمام القضاء كشفت عن تغلغل المال غير المشروع وتجار المخدرات وناهبي المال العام داخل المؤسسات المنتخبة، وتأثيرهم في الحياة الحزبية والسياسية. وشدد الاتحاد الاشتراكي على أن تعيين رئيس الحكومة يظل اختصاصا حصريا للملك، بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، مؤكدا أن المدخل الحقيقي لتعزيز الثقة في المؤسسات يمر عبر انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية يكون فيها الحسم لصوت المواطن وحده. ودعا لشكر رئيس الحكومة إلى وقف كل أشكال استعمال وسائل الدولة في الحملة الانتخابية وقبلها، وكذا وسائل وإمكانات الجماعات الترابية، حرصا على تكافؤ الفرص بين مختلف الفرقاء السياسيين.

بالزربة

بعد تراجع الإنتاج المحلي الأمريكي للأسمدة بأزيد من 50 %، لم يجد تزامب خيارا آخر غير الاستئجار بالمكتب الشريف للفوسفاط، حيث وقّع شخصا، وبخط يده، على مرسوم يعلق الرسوم على أسمدة OCP. ولم يربط المختصون هذه الخطوة بشهر العسل بين البلدين (...)، وإنما أرجعوها إلى استراتيجية داخلية طويلة المدى من لدن المجموعة الصناعية الأولى بالمغرب.

المحامون «مامفاكينش» ويطرقون أبواب سيدنا

الرباط. الأسبوع

أكد النقيب الحسين الزباني، رئيس جمعية هيئة المحامين بالمغرب، رفضه لمشروع قانون ممارسة مهنة المحاماة الذي تبنته الحكومة، بعدما تنصت إلى من الاتفاق والحوار السابق، حيث أن الصيغة

القانون بسرعة قياسية وفي آخر ولايتها، حيث أصبح هذا القانون مقسما في إطار صفقات سياسية، موضحا أن «هذا القانون إذا كتب له أن يمر، فنحن غير معنيين به، لأنه يفضل في إطار صفقات سياسية على حساب العدالة والمواطن وعلى حساب الوطن». وترفض جمعية هيئات المحامين بالمغرب هذا القانون لكونه يتضمن مقتضيات وقيود، من بينها نقل اختصاصات التكوين لوزارة العدل، والتدخل في تدبير المجالس المهنية، وتقييد شروط الترشيح لمنصب النقيب، وإخضاع ودائع المحامين لرقابة المجلس الأعلى للحسابات، وهي إجراءات ترى أنها تمس استقلالية وتدبير المهنة.

كواليس الأخبار

سابقة دبلوماسية..
وفد أمريكي يزور الكركرات

الكركرات. الأسبوع

كشفت سفارة الولايات المتحدة بالرباط، عبر صفحتها الرسمية على «الفيسبوك»، عن قيام وفد دبلوماسي أمريكي بجولة ميدانية إلى معبر الكركرات الحدودي، في خطوة وصفت بـ«التاريخية» تعكس متانة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

وأوضحت السفارة، أن هذه الزيارة الأولى من نوعها للمعبر البري الذي يربط المغرب بموريتانيا، تهدف إلى تجسيد التزام البلدين المشترك بتعزيز الأمن الجهوي، وتطوير البنيات التحتية الثنائية في قطاعات حيوية متعددة.

وأضافت البعثة الدبلوماسية أن وفدها أجرى مباحثات معمقة مع المسؤولين المغربية على الأرض، تركزت حول سبل تدبير المراقبة الحدودية، ومحاربة شبكات الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، والرفع من درجة التنسيق العملياتي بين الفرق الميدانية بالأقاليم الجنوبية.

وتكتسي هذه التحركات الميدانية أهمية خاصة، كونها تعتبر خطوة إجرائية تمهيدية لافتتاح قنصلية عامة أمريكية في الداخلة، وفق البروتوكول الدبلوماسي والأمني الأمريكي الذي يستوجب إجراء معاينة استخباراتية ولوجستية مكثفة للمناطق الحدودية قبل الشروع في أي تمثيل دبلوماسي جديد، بما يضمن تحقيق الجاهزية الأمنية وتأمين المصالح المشتركة ودعم الاستقرار طويل المدى بالمنطقة.

السفير الفرنسي الجديد يختار العيون في أولى تحركاته بالمغرب

التعليم والثقافة من بين أولويات التنمية بها.

خلال حفل التدشين، الذي جرى بحضور والي جهة العيون الساقية الحمراء عبد السلام بيكرات، ورئيس مجلس الجهة ورئيس جماعة العيون حمدي ولد الرشيد، إلى جانب عدد من المسؤولين المدنيين والعسكريين، أكد السفير الفرنسي أن التحالف الفرنسي بالعيون سينضم إلى شبكة تضم اثني عشر معهدا فرنسيا، إضافة إلى التحالفين بأسفي وورزازات.

وفي إطار هذه الزيارة، قام فيليب لالو بجولة ميدانية شملت عددا من المشاريع الاستراتيجية بالجهة، حيث اطلع على مشروع المركز الاستشفائي الجامعي المرتقب افتتاحه، وزار مراكز للتكوين المهني في تخصصات مختلفة تستهدف تأهيل الشباب لسوق الشغل، كما تفقد وحدة لمعالجة المياه.



والموثوق والواقعي» لتسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء، حيث جدد لالو تأكيد عزم فرنسا مواصلة انخراطها في الأقاليم الجنوبية، من خلال دعم المشاريع التنموية، وتشجيع الاستثمارات الفرنسية، والمساهمة في استقرار هذه المنطقة الاستراتيجية، معتبرا أن هذه الأقاليم مدعوة لتلعب دورا مهما في مستقبل المملكة، وأن

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمغرب سنة 2024، والتي توجت بـ«شراكة استثنائية معززة» بين البلدين.

وفي هذا السياق، لم تقتصر دلائل اختيار العيون على البعد البروتوكولي، بل تجاوزته إلى تأكيد دعم باريس الثابت لمخطط الحكم الذاتي المغربي، الذي تعتبره فرنسا الأساس «الجاد

العيون. الأسبوع

في خطوة دبلوماسية تحمل أبعادا سياسية عميقة، اختار فيليب لالو، سفير فرنسا الجديد بالمغرب، أن تكون مدينة العيون أولى محطاته الرسمية، حيث أشرف على افتتاح المقر الجديد للتحالف الفرنسي بالمدينة، في زيارة وصفت بأنها «محطة تاريخية» تعكس إرادة مشتركة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وتكرس حضور المؤسسات الفرنسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

ويأتي هذا التحرك الدبلوماسي في سياق الزخم المتجدد الذي تشهده العلاقات المغربية الفرنسية، تنفيذًا للالتزامات المعلنة خلال الزيارة التاريخية التي قام بها

أعمارة يوصي بمحاربة تشغيل الأطفال ودعم الأسر الهشة

الرباط. الأسبوع

لنشاط اقتصادي، تراجع من 517 ألف طفل سنة 1999 إلى نحو 101 ألف طفل سنة 2024، بانخفاض تجاوز 80 %، وأن بعض مظاهر تشغيل الأطفال ما تزال قائمة، خاصة في الأشغال الخطرة، والعمل المنزلي، والتسول المنظم، وبعض أشكال الاستغلال، والاستغلال الجنسي، وهي أشكال تهدد بشكل مباشر حقوق الطفل ومساره التعليمي.

والسوسيو-اقتصادية، في مقدمتها هشاشة الأسر، والصعوبات الاجتماعية التي تعيق المسار الدراسي، واتساع نطاق الاقتصاد غير المهيكل، وذلك خلال لقاء توافي خصص مؤخرا لتقديم مخرجات رأي المجلس حول موضوع: «من أجل سياسة عمومية ناجعة للقضاء على تشغيل الأطفال بالمغرب». وأوضح أعمارة أن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة والمزاولين

شدد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عبد القادر أعمارة، على ضرورة تضافر الجهود من أجل محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال بالمغرب، من خلال معالجة العوامل البنيوية





حزب «المقاطعون الصامتون» في الانتخابات والأحزاب «كلمات وشبهات»

الرباط. الأسبوع



نسبة قليلة من الناس التي تشارك في الاستحقاقات الانتخابية خلال كل محطة، مقارنة مع عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية أو عدد المواطنين المقاطعين لها، بسبب عدم رضاهم عن الأحزاب السياسية الحالية، التي تتبادل الأدوار فيما بينها لاعتلاء السلطة والتحكم في الشأن الاجتماعي والاقتصادي ولا تنتج أي حلول للمشاكل العالقة في المجتمع.

اليوم يرى ملايين المغاربة المقاطعين للانتخابات والرافضين للمشاركة في التصويت على الأحزاب، أنه لا جدوى من التصويت ما دامت نفس الحكومات تتكرر ونفس السيناريوهات تحصل، في تدبير الشأن العام، سواء من حيث تشريع القوانين، أو تحرير المواد المدعمة من صندوق المقاصة، أو زيادة الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، وارتفاع العقار والسكن، وارتفاع مصاريف الخدمات الطبية والأدوية، وتزايد البطالة وقلة فرص الشغل، وضعف مدونة الشغل وحقوق الإجراء، لهذا يفضل الكثير من الشباب المقاطعين أو المواطنين عموما، العزوف عن الانتخابات والتصويت لأسباب اجتماعية لا زالت مستمرة بدون علاج رغم تعاقب الحكومات.

فالواقع الاجتماعي الذي يعيشه المغاربة منذ سنوات، يكشف أن حزب المقاطعين للانتخابات ربما على حق وأنهم يستحقون نخبة سياسية جديدة قادرة على تحقيق طموحاتهم وانتظاراتهم الحقيقية، مثل البلدان الأوروبية وأمريكا اللاتينية التي تعرف صعود أحزاب سياسية جديدة وتداول في السلطة، ووجوه انتخابية صاعدة تؤمن بالإصلاح ومحاربة الفساد، عكس المشهد المغربي الذي يعرف تكرار نفس الوجوه التي

تتبادل المناصب والمقاعد. فهل حان الوقت لتدخل الدولة من أجل تأسيس أحزاب جديدة، وفسح المجال أمام وجوه سياسية جديدة يمكن أن تحمل هموم وطموحات فئة المقاطعين المغاربة الذين يتراوح عددهم ما بين 10 و16 مليوناً، يمتنعون عن التصويت والمشاركة في التصويت، إذ هناك من لم يشارك في أي انتخابات منذ 20 أو 30 سنة، بسبب عدم ثقته في الأحزاب.

زيدان يكذب على الشباب..

«اللي معندو فلوس كلامو مسوس»

الرباط. الأسبوع

دراسة للمشروع قبل التنفيذ والتتبع، مما يسمح للشباب بإطلاق مشاريع دون عراقيل التمويل والضمانة البنكية.

لكن الوزير نسي أن مجموعة من المقاولين الشباب تم التصيب عليهم وتعرضوا للإفلاس بسبب ثقتهم العمياء في برنامج «فرصة» ولا زال الكثيرون يسددون القروض وتورطوا في مشاكل ونزاعات الكراء مع أرباب المحلات والمنازل، بعدما تخلت عنهم المؤسسة المشرفة على المشروع وتركتهم في مواجهة مصيرهم مع مؤسسات القروض الصغرى ومع الديون والشركات.



زيدان

تعهد كريم زيدان، الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار وعضو المكتب السياسي لحزب الأحرار، بإحداث صندوق جديد للقروض الإنتاجية بدون فوائد موجه للشباب والمقاولات الصغرى، من أجل تسهيل ولوجهم لمجال الأعمال والاستثمار، وقال: إن البرنامج المقترح من قبل الحزب سيخضع لضمائم الدولة ومواكبة الشباب المستثمر وإعداد

مجلس المنافسة لوهبي: «جا يكطها عماها»

الرباط. الأسبوع

الخدمات القانونية وتعزيز جاذبية القطاع، داعياً إلى إلغاء شرط تحديد السن الأقصى في 45 سنة لاجتياز امتحان اللوج إلى مهنة المحاماة، لكونه يحرم المهنة من كفاءات راكمت خبرات مهنية وأكاديمية في مجالات مختلفة.

وفي ما يتعلق بشروط اللوج للمهنة، أوصى المجلس بتنظيم مباراة ولوج معهد التكوين بشكل سنوي ومنتظم بدل اعتمادها كل ثلاث سنوات تقريباً، لأن المهنة لا يجب أن تخضع للتحكم في عدد الممارسين، داعياً إلى فتح المجال أمام أطر الإدارات العمومية وموظفي هيئة كتابة الضبط والمستشارين القانونيين بالمقاولات للولوج للمحاماة عبر نظام إعفاء جزئي من بعض شروط اللوج، بشرطية التوفر على خبرة مهنية معترف بها واجتياز اختبار الكفاءة، مع الالتزام بالتفرغ الكامل لممارسة المحاماة.



رحو

وهبي

أدلى رئيس مجلس المنافسة أحمد رحو برأيه حول قانون مهنة المحاماة المثير للجدل، تزامناً مع النقاش الدائر حول مشروع القانون المنظم للمهنة والذي ترفضه هيئات المحامين. وكشف مجلس المنافسة في الرأي الاستشاري عن مجموعة من القيود التي تنسف مشروع القانون 66.33 الذي جاء به وزير العدل عبد اللطيف وهبي، والتي تؤثر على المنافسة في مجال الخدمات، ولا تحقق مبادئ تكافؤ الفرص واللوج للسوق، وتؤثر على مصالح المتقاضين والمقاولات، مؤكداً أن مشروع القانون في حاجة إلى تصور جديد يوازن بين استقلالية مهنة المحاماة والانفتاح الاقتصادي بما يساهم في الرفع من جودة

ما خفي

شاهد حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وهو يتجول رفقة حاشيته (...) بمارينا سلا، وعلى ما يبدو من النظرات وكيفية تفقد الأماكن، أن الجولة لم تكن في إطار النزهة فقط، بل كانت كذلك جولة دراسية لمشروع كبير في الطريق..

التحق التونسيون بحاقيدي المغرب (...). حيث صرح أحد المحللين الرياضيين بقناة تونسية، أن تفضيل نجوم المنتخب للعب لصالح المغرب بدل المنتخبات الأوروبية، بلدان إقامتهم، راجع لمحفز «الفلوس» وأن لقعج حاصل على «كارت بلونش» من الملك مباشرة.

يعرف مشروع «مدينة الرباط للألعاب الإلكترونية» حركية غير مسبوقة (...). حيث دخلت جهة الرباط سلا على الخط بدعم من جامعة محمد السادس متعددة التخصصات، لوضع جميع الآليات اللازمة لتسريع بإنجاح هذا المشروع، والعارف يعرف أن هذا القطب التكنولوجي يحظى بأهمية بالغة لدى الأمير مولاي الحسن، ويشرف على تنزيله الوزير بنسعيد.

بثت قناة إسرائيلية (...) تقريراً يفيد بأن الرباط أبلغت الجهات المختصة، استعداداً لإرسال نحو 300 جندي للمشاركة في قوة دولية متعددة الجنسيات يُرتقب نشرها داخل قطاع غزة، في إطار الخطة الأمريكية الرامية إلى إعادة إعمار القطاع عقب انتهاء الحرب.

أثار تفويض مؤسسة التعاون الوطني صفقة تفوق قيمتها 200 مليون سنتيم لتكوين موظفيها وأطرها، موجة جدل داخل المؤسسة وسط تداول معطيات عن تقاطعات حزبية (...) محتملة بين المسؤول عن تمرير الصفقة وصاحب الشركة التي نالتها.

بعدها كانت السيارة التي منحت كهبة ملكية للشيخ سيدي جمال رمزا لاحترام الهدية الملكية من طرف البودشيشيين، تحولت هذه السيارة إلى حديث الخاص والعام، بعدما وقعت في يد المنشقين عن المشيخة الشرعية الموصى بها لسيدي منير القادري بودشيش، وبعدها كانت تستعمل في أمور الزاوية (...). أصبحت تستعمل في أمور خاصة، والغريب في الأمر أن سائقها مكلف بمهمة، ما يعني حتمية مراجعة المهمة والسيارة (...).

صرح الطالب العلمي أمام جمع بحضور رئيس الحكومة، أن حزبهم سيحتل صدارة الانتخابات المقبلة. كلام لم يقدمه في صيغة توقع كما يفعل الآخرون (...). بل أطلقه بثقة من يعتبر الأمر محسوماً، مضيفاً عبارته الشهيرة: «اتحمل مسؤوليتي فيما أقول.. غدا غادي تفرجو» في مشهد بدا أقرب إلى نبرة العرافين، أو لأصحاب الذاكرة القصيرة.. أقرب للصيغة التي وعد بها المغاربة بزيادة 2500 درهم في راتب كل مواطن عام 2021.

كواليس الأخبار

أنت
الأضواء

الرباط الأسبوع

محمد أمين
بن عبد الله

هل تسمح المحكمة الدستورية

بـ«الترحال الحزبي» في انتخابات 2026؟

أيضا للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يحظر ويعاقب، بموجب مادتيه 21 و66، على الانخراط في أكثر من حزب سياسي في آن واحد؛

لكن، حيث إن الاختصاص المخول للمجلس الدستوري لمراقبة الانتماء السياسي لأعضاء مجلس المستشارين، بمناسبة البت في صحة انتخابهم، ينحصر في التحقق من كون المنتخب المنازع في انتخابه غير انتماء سياسي ما بين تاريخ انتخابه عضوا بمجلس الجماعة الترابية أو الغرفة المهنية المعنية وتاريخ ترشحه لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 26 من القانون التنظيمي المتعلق بهذا المجلس، والتي تنص في فقرتها الثالثة على أنه «لا يقبل ترشيح أي شخص يغير انتماءه السياسي الذي تم على أساسه انتخابه عضوا في مجلس الجماعة الترابية أو الغرفة المهنية المعنية»، وحيث إن الانتماء السياسي الذي على أساسه تم انتخاب المطعون في انتخابه عضوا في المجلس الجهوي لجهة الداخلة وادي الذهب، ظل هو نفس الانتماء الذي ترشح باسمه لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وهو ما يؤكده الطاعن ذاته في عريضة الطعن، الأمر الذي لم يكن معه المطعون في انتخابه، في تاريخ ترشحه لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، منخرطا في أكثر من حزب سياسي في آن واحد، مما يجعل ترشحه غير مخالف للقانون».

الأمثلة كثيرة.. وهو ما قد يشكل مخرجا قانونيا للراغبين في الترحال إلى أن يثبت العكس(..). ومنها القرار رقم 987/16 م.، والقرار رقم 1016/16 م.، الذي ربط الترشيح لانتخابات مجلس النواب بغير الانتماء السياسي الذي كان عليه النائب المستقيل خلال الولاية التشريعية المنتهية، بتقديم الاستقالة من الحزب الذي كان ينتمي إليه، وأيضا القرار رقم 820/11 م.، الذي يقول بأن التخلي الإرادي عن الانتماء السياسي للهيئة السياسية أو النقابية التي تم الترشيح باسمها للانتخابات، يبقى مقيدا بحقوق الناخبين الذين وضعوا فيه ثقتهم، وكذا بحقوق الهيئة التي رشحته للمهمة الانتخابية.

بخصوص الانتداب الذي انتخب برسمه، فإن قرار المجلس الدستوري المذكور - الذي يلزم دستوريا جميع الجهات الإدارية والقضائية - يترتب عنه، ابتداء من تاريخ صدوره، أي في 21 شتنبر 2015، إثبات انقطاع علاقة الانتماء التي كانت تربط المعني بالأمر بالحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات السابقة، والذي بسبب تخليه عن هذا الانتماء، تم تجريده من العضوية بمجلس النواب؛

وحيث إنه، تأسيسا على ما سبق، فإن سعيد شبعو، حين ترشحه لانتخاب أعضاء مجلس النواب المجري في 7 أكتوبر 2016، لم يكن منتما لحزبين سياسيين في آن واحد)) (نماذج لمقتضيات من قرارات واجتهادات دستورية).

مثال آخر يمكن اللجوء إليه عند الحديث عن الاجتهادات القضائية في مجال الترحال الحزبي، هو القرار رقم 986/16 م.، إ. ف. (بعد اطلاعه على العريضة المسجلة بامانته العامة في 12 أكتوبر 2015، التي قدمتها عزوها الشكايف - بصفتها ناضجة - وسيداتي الشكايف - بصفتها منسقا جهويا لحزب سياسي - طالبين فيها إلغاء انتخاب حمة أهل بابا على إثر الاقتراع الذي أجري في 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين برسم الهيئة الناضجة لممثلي الجماعات الترابية، صنف المجلس الجهوي «المجلس الجهوي لجهة الداخلة وادي الذهب».. وحيث إن هذا المأخذ يقوم على دعوى أن المطعون في انتخابه غير مؤهل قانونا للترشح لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، بعله أنه كان يتوفر على انتداب انتخابي بهذا المجلس خلال ولايته السابقة باسم حزب سياسي معين، وأنه، من غير أن يستوفي إجراءات إنهاء انتمائه لهذا الحزب، ترشح لانتخابات المجلس الجهوي في اقتراع 4 شتنبر 2015 باسم حزب سياسي آخر، وباسم نفس الحزب ترشح لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين في اقتراع 2 أكتوبر 2015، وذلك خلافا للقانون التنظيمي المتعلق بهذا المجلس الذي تحظر مادته 26 في فقرتها السادسة، قبول لوائح الترشيح التي تتضمن أسماء أشخاص ينتمون لأكثر من حزب سياسي، وخلافا

بaldائرة الانتخابية المحلية ميدلت (إقليم ميدلت)، والثانية قدمها إدريس فرار - بصفته مرشحا - طالبا فيها إلغاء انتخاب سعيد شبعو في الاقتراع المذكور الذي أعلن على إثره انتخاب سعيد شبعو وعمر أحمين وردوان غانم أعضاء بمجلس النواب، قرار المجلس الدستوري القاضي بتجريد المطعون في انتخابه من صفة عضو بمجلس النواب يترتب عنه إثبات انقطاع علاقة الانتماء التي كانت تربط المعني بالأمر بالحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات السابقة.

حيث إن هذا المأخذ يقوم على دعوى أن المطعون في انتخابه المذكور ترشح لانتخاب أعضاء مجلس النواب المجري في 7 أكتوبر 2016 باسم نفس الحزب السياسي الذي ترشح باسمه لانتخاب أعضاء مجالس الجهات في 4 شتنبر 2015 دون أن ينسحب من الحزب الذي كان ينتمي إليه قبل هذا التاريخ، طبقا للمسطرة المنصوص عليها في النظام الداخلي لهذا الحزب، مما يكون معه منتما إلى حزبين في آن واحد، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 21 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، وهي المخالفة التي سبق أن أصدرت بشأنها المحكمة الإدارية بمكناس حكما بتاريخ 22 شتنبر 2015 تحت عدد 107/594/2015، قضى بإلغاء انتخاب اللائحة التي ترشح باسمها المطعون في انتخابه في انتخاب أعضاء مجالس الجهات، وهو الحكم الذي تم تأييده استئنافيا بموجب القرار عدد 4784 في الملف عدد 208/7212/2015 الصادر بتاريخ 13 نونبر 2015، وأصبح نهائيا بعد رفض طلب نقضه بتاريخ 20 أكتوبر 2016؛

لكن، حيث إن المجلس الدستوري أصدر بتاريخ 21 شتنبر 2015 قرارا تحت عدد 972/15 م. ب. قضى بموجبه بتجريد المطعون في انتخابه من صفة عضو بمجلس النواب، بعد ثبوت تخليه عن الانتماء السياسي الذي ترشح باسمه لانتخاب أعضاء هذا المجلس المنظم في 25 نونبر 2011، وذلك إعمالا لأحكام الفصل 61 من الدستور؛ وحيث إنه، بالإضافة إلى فقدان المطعون في انتخابه للعضوية بمجلس النواب

مع كل موعد انتخابي، يتجدد الحديث عن الترحال الحزبي، لكن انتخابات 2026 التي يتم التحضير لها، تتجه نحو تحطيم أرقام قياسية في الترحال، بسبب المناورات الحزبية؛ فبعض الأحزاب ضاق صدرها بأعضائها وبعض الأعضاء فقدوا الأمل في «التركية من أحزابهم».

إدريس السنتيسي - على سبيل المثال - هو رئيس الفريق الحزبي بمجلس النواب، لكن الأمور لا تسير على ما يرام، حيث تشير كل المعطيات إلى إمكانية انتقاله إلى حزب الاستقلال، ونفس الأمر قد يحصل مع فوزي لقجع في حال اعتماده كبديل سياسي لأخنوش(..)، ورئيس جهة الداخلة القوي بنجا الخطاط قد ينتقل بدوره إلى حزب الأضواء والمعاصرة، نتيجة نفوذ حمدي ولد الرشيد في حزب الاستقلال، واللائحة طويلة..

كل المحللين يتوقعون حراكا غير مسبوق من طرف المحكمة الدستورية، وهي الصيغة المعتمدة بعد دستور 2011، حيث يوجد تراكم كبير في اجتهاد القضاء الدستوري، سواء في عهد المجلس الدستوري السابق، أو المحكمة الدستورية الحالية، التي تم تركية تشكيلتها مؤخرا بتعيينات ملكية، جعلت من محمد أمين بن عبد الله رئيسا، إضافة إلى عضوية كل من سعد غزيول برادة وأحمدو الباز، العضو المنتخب من طرف مجلس النواب، والخبير الدستوري والقانوني عبد الحفيظ آدمينو، العضو المنتخب من طرف مجلس المستشارين.

هناك عدة قرارات تؤكد أن القضاء الدستوري قد يسمح بـ«الترحال الحزبي» والأمثلة من عدة قرارات، مثال، ((القرار رقم 1038/17 م.؛ فبعد اطلاعه على العريضة المسجلة بامانته العامة في 21 و24 أكتوبر 2016، الأولى قدمها عبد الله زرعيل - بصفته مرشحا - طالبا فيها إلغاء نتيجة الاقتراع، والثانية قدمها مصطفى عجاب - بصفته ناضجا - طالبا فيها إلغاء انتخاب عبد الرحمان العمري في الاقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر 2016 بالدائرة الانتخابية المحلية شفشاون (إقليم شفشاون)، وأعلن على إثره انتخاب عبد الرحمان العمري وتوفيق الميموني وإسماعيل البقالي وعبد الله العلوي، أعضاء بمجلس النواب، وبعد الاطلاع على باقي المستندات التي أرفقها الطاعنان بمذكرتيهما المسجلتين بنفس الأمانة العامة في 8 شتنبر 2016، بعد أن منحهما المجلس الدستوري، بناء على طلبهما، أجلا لذلك، حيث، من جهة، أن عبد الرحمان العمري، كما هو ثابت من أوراق الملف، كان قد أعلن في رسالة وجهها إلى عامل إقليم شفشاون بتاريخ 27 نونبر 2015، أنه لم يعد ينتمي إلى أي هيئة سياسية، وذلك على إثر قرار فصله بتاريخ 25 نونبر 2015، من الحزب الذي ترشح باسمه في انتخابات أعضاء مجالس الجماعات المجرة في 4 شتنبر 2015، أما ما ادعي من حضوره في اجتماع للراغبين في الحصول على تركية الحزب للترشح في اقتراع 7 أكتوبر 2016، فإنه لا يكفي وحده دليلا على أنه عاود الانتماء من جديد إلى هذا الحزب، الأمر الذي يكون معه المطعون في انتخابه حين ترشحه لانتخاب أعضاء مجلس النواب، غير منتما لأكثر من حزب سياسي في آن واحد، وترشيحه لم يكن مخالفا للقانون؛

ثم القرار رقم 1035/17 م.؛ فبعد اطلاعه على العريضة المسجلة بامانته العامة في 21 و24 أكتوبر 2016، الأولى قدمها رشيد عدنان - بصفته مرشحا - طالبا فيها إلغاء انتخاب سعيد شبعو وردوان غانم في الاقتراع الذي أجري في 7 أكتوبر



كيف أصبحت مهمة العمال والقياد مرتبطة بظهير ملكي..

بالساعة المشؤومة، ما جعل بن كيران يعيد حساباته الانتخابية، ويصدر حزبه بلاغا اعتبر من خلاله أن إلغاء الساعة الإضافية كانت مطلبا شعبيا وأن حزب «المصباح» هو من تبناه ودافع عنه. والحال أن موضوع استغلال بعض القوانين واللعب عليها، كان لعبة شد وجذب قديمة في المغرب؛ فهناك محطات لعب فيها مسار إصدار القوانين طريقا دراماتيكيًا، ويقترح ملف هذا الأسبوع على القراء الكرام الجدل الذي أدى إلى إصدار بعض أهم القوانين في تاريخ المغرب، ويتعلق الأمر بوظيفة القياد والباشوات والعمال.

بينما كان عبد الإله بن كيران يروج لبرنامج الانتخابي، الذي كان ضمن أهم وعوده أنه في حال صعد إلى رئاسة الحكومة، فإن أول قرار سيتخذه هو إلغاء الساعة الإضافية، ولا شك أن بن كيران كان ذكيا جدا، حيث أن هذا الموضوع أصبح أحد هموم المواطنين الكبرى، على اعتبار أن إضافة ساعة أثرت على الصحة النفسية للمغاربة بشكل كبير، وبطريقة لا تصدق، وبعد أيام من وعد بن كيران، خرج عزيز أخنوش رئيس الحكومة، وخصم بن كيران اللدود، ليقطع الطريق على غريمه، وأعلن أن الحكومة اتخذت قرارا يقضي بإنهاء العمل نهائيا

أعد الملف: سعد الحمري

يوم 17 نونبر 1955، بدأت المملكة تعرف معنى الصراع حول القوانين وكيف يمكن لبعض القوانين أن تكون في خدمة بعض الأهداف، وقد كان أول قانون دار حوله الصراع، حسب معرفتنا، هو القانون المتعلق بوظيفة القياد والباشوات والعمال؛ فقد بدأ الصراع بالضبط بين حزب الاستقلال والقصر حول هذه الوظيفة وكيف يمكن وضع قانون لها.

في مصلحتها من أجل إخضاع الاقتصاد المغربي لها بشكل كامل. وعليه، فإن أزمة العرش التي أدت إلى نفي السلطان محمد الخامس كان سببها الأول هو رفض هذا الأخير توقيع القوانين التي ليست في مصلحة المغاربة وتخدم مصالح فرنسا الدولة الحامية. حصلت البلاد بعد ذلك على الاستقلال، وفور عودة السلطان محمد الخامس من المنفى إلى العرش

مرحلة الحماية الفرنسية، كما ركز عقد الحماية على أن السلطان هو الوحيد المخول له توقيع الظهائر الشريفة، أي أن الملك أصبح هو السلطة التنفيذية، مع العلم أن هذا السلاح الذي استعملته فرنسا سرعان ما انقلب عليها، حيث أن السلطان محمد الخامس رفض، انطلاقا من سنة 1950، توقيع الظهائر التي كانت تقترحها سلطات الحماية، والتي كانت كلها

الصراع حول القوانين بدأ خلال الحماية وبلغ ذروته بعد الاستقلال مباشرة

عرف المغرب العمل بإصدار القوانين في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول، خلال

ملف الأسبوع



بنبركة وعلال الفاسي

أول صراع يخص القوانين
كان حول القيادة والعمال

بعد عودة الملك إلى عرشه بأيام، عقد حزب الاستقلال مؤتمره الاستثنائي، وكان من بين أهم مقررات المؤتمر، الملتمس الذي رفعت له لجنة الإصلاحات الإدارية والمتعلق بوظيفة القيادة والباشوات، وتضمن برنامجا شاملا حول وظائفهم، حيث طالب الحزب، كمرحلة أولى، بأن يتم طرد كل القيادة والباشوات المنتميين لعهد الحماية من وظائفهم، في مقابل أن يتم وضع تصميم يعيد هيكلة الإدارة في البوادي والمدن على أساس أن يكون قائما على فصل السلط القضائية والإدارية والجبائية، واقترح أن تكون وظيفة القيادة محدودة، وفي إطار قوانين تحدد مداها. كما طالب حزب الاستقلال بإنشاء وظيفة جديدة، وهي وظيفة العمال الذين سيصبحون ممثلي السلطة المركزية على رأس كل ناحية، وذلك من خلال تقسيم المغرب إلى عشرة أقاليم أو أكثر، وأن يكونوا تابعين لوزارة الداخلية.

الاتحاد المغربي للشغل، الذي كان يمثل قوة عمالية كبرى، من جهته، طالب بعدم تعيين أي من القيادة أو الباشوات في المناصب الوزارية، وقد حاول القصر، أمام هذا الوضع، أن يساير بعض مقترحات حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل، خاصة الشق المتعلق بتسيير إدارة الداخلية والبادية، وبالفعل، استجاب لاقتراح حزب الاستقلال، القاضي بتقسيم المغرب إلى عمالات، وتعيين عامل على رأس كل عمالة.. وهكذا صدر ظهير 17 دجنبر 1955، الذي نص على تقسيم المغرب إلى 13 عمالة، وأسند إلى وزير الداخلية أمر تعيين حدود العمالات.

رغبة حزب الاستقلال
في السيطرة على وزارة
الداخلية

باعتبار وزارة الداخلية أهم أداة لمراقبة الجهاز الإداري، وبعد عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف من المنفى، اقترح المهدي بنبركة كحل لإدارة الداخلية، أن يُعَوَّض الموظفين الفرنسيون الذين كانوا يحتلون مناصب سامية في الدولة، ويراقبون الإدارة الترابية للبلاد، بخلايا حزب الاستقلال في عين المكان.. لكن لا يبدو أن هذا المقترح لقي قبولا لدى القصر.

أن القصر لن يمنحه هذه الوزارة بأي حال من الأحوال، وهو الأمر - في نظر المحجوبي أحرسان - الذي جعل المهدي بنبركة يبحث عن شخص يسهل التأثير عليه، ويكون ظاهريا مقبولا من لدن باقي المكونات السياسية، حيث وقع اختياره على الحسن اليوسي، العائد توا من المنفى، وأقنع زعماء الحزب والاتحاد المغربي للشغل بالفكرة، وقد يعود سبب اختياره لليوسي لأنه في نظره يتمتع بعلاقات قوية مع القصر، وكذلك قد لا يقدر على القيام بهذه المهمة الصعبة، علاوة على عدم توفره على مؤهلات تسهل عليه مهمة التسيير والإدارة، مما سيمكن الحزب - وفق هذا الرأي - من التحرك بيسر في المناطق الأمازيغية.

كانوا يحتلون مناصب سامية في الدولة، ويراقبون الإدارة الترابية للبلاد، بخلايا حزب الاستقلال في عين المكان.. لكن لا يبدو أن هذا المقترح لقي قبولا لدى القصر. أما الأمر الثاني الذي كان من القضايا الشائكة والمهمة، هو موضوع الإشراف على وزارة الداخلية، لما يتيح من سلطة التحكم في العمال وتسيير الإدارة الترابية، مما جعلها في تلك المرحلة من أهم الوزارات، وكان القصر يرى ألا يمنحها لحزب الاستقلال، حرصا على إرضاء باقي الأطراف السياسية الأخرى، وخاصة حزب الشورى والاستقلال، أما حزب الاستقلال فهو الآخر كان يعلم

كان اهتمام وتفكير حزب الاستقلال في هذه المرحلة هو البحث عن كيفية «الاستحواذ» على الجهاز الإداري الذي وضعته فرنسا بالمغرب منذ فرض حمايتها عليه، والذي أصبح يجسد مفاتيح الدولة الحديثة التي خضعت لها البوادي والحواضر لأول مرة في تاريخ المغرب، وتكمن أهميته في كونه يمثل الوسيلة الوحيدة التي تضمن سلطة دائمة على جميع المستويات، وتعتبر وزارة الداخلية أهم أداة لمراقبة الجهاز الإداري؛ فبعد عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف مباشرة من المنفى، اقترح المهدي بنبركة كحل لإدارة الداخلية، أن يُعَوَّض الموظفين الفرنسيون الذين

بخصوص مطالبة مؤتمر شببية الاستقلال بإسناد وزارة الداخلية للحزب، رد القصر بإصدار ظهيرين لا تخفى أهميتهما: الأول يتعلق بعمال الأقاليم، نص على تعيينهم بظهير ملكي، وهو الظهير رقم 1-56-046، المحدد للقانون الخاص بالعمال، الصادر بتاريخ 24 شعبان 1375 الموافق لـ 6 أبريل 1956، والظهير الثاني حصر تعيين القيادة بظهير شريف أيضا، ويتعلق الأمر بالظهير رقم 1-56-047، المحدد للقانون الخاص بالقياد، الصادر بتاريخ 24 شعبان 1375 الموافق لـ 6 أبريل 1956، ونتيجة هذا الإجراء، لم يعد بمقدور أي وزير داخلية تعيين العمال والقياد.

هكذا أبعد محمد الخامس القيادة والعمال عن صراع الأحزاب

عُيِّن الحسن اليوسي فعلا أول وزير للداخلية في مغرب ما بعد الاستقلال، وأسندت له مهمة اختيار عمال الأقاليم، ولأنه كان على علم بنوايا حزب الاستقلال،

ملف الأسبوع

اليوسي رفقة
البكاي

كان حزب الاستقلال يعلم أن القصر لن يمنحه وزارة الداخلية، وهو الأمر الذي جعل المهدي بنبركة يبحث عن شخص يسهل التأثير عليه، ويكون ظاهريا مقبولا من باقي المكونات السياسية، فوقع اختياره على الحسن اليوسي، وأقنع زعماء الحزب والاتحاد المغربي للشغل بالفكرة، وقد يعود سبب اختياره لليوسي لأنه في نظره يتمتع بعلاقات قوية مع القصر، وكذلك قد لا يقدر على هذه المهمة الصعبة، علاوة على عدم توفره على مؤهلات تسهل عليه مهمة التسيير والإدارة، مما سيمكن الحزب من التحرك بيسر في المناطق الأمازيغية.

اليوسي من وزارة الداخلية في الأيام الأولى من شهر ماي 1956، وتعيينه بإدريس المحمدي، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كأول وزير داخلي في تاريخ المغرب له انتماء حزبي، وفور تعيين هذا الأخير ظهر مفعول الظهيرين الملكيين القاضيين بأن تعيين القياد والعمال يبقى حصرا على ملك البلاد؛ فقد دخل عدة عمال في صراع مع وزير الداخلية على اعتبار أنهم غير خاضعين لسلطته، ومنهم محمد الخياري عامل إقليم تازة، وعدي وبهي عامل إقليم تافيلالت، كما عمل عدة عمال على الحد من توسع حزب الاستقلال في عدة مناطق، وانتهى صراع الحزب مع عامل إقليم تافيلالت عدي وبهي بثورة هذا الأخير ضد حزب الاستقلال.

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت وزارة الداخلية وزارة سيادية، كما أن العمال لا يخضعون لسلطة الحكومة، وظلت هذه الوزارة محفوظة من صراعات السياسيين إلى يومنا هذا.

رقم 1-56-046، المحدد للقانون الخاص بالعمال، الصادر بتاريخ 24 شعبان 1375 الموافق لـ 6 أبريل 1956، تماما كما هو الأمر بالنسبة للظهير الثاني الذي حصر تعيين القياد بظهير شريف أيضا، ويتعلق الأمر بالظهير الشريف رقم 1-56-047، المحدد للقانون الخاص بالقياد، الصادر بتاريخ 24 شعبان 1375 الموافق لـ 6 أبريل 1956، ونتيجة هذا الإجراء، لم يعد بمقدور أي وزير داخلي تعيين العمال والقياد، مما مكن القصر من الحد من سلطة التعيين لأي وزير داخلي محتمل، وبسط سلطته بشكل مباشر على عمال الأقاليم والقياد وباقي الموظفين السامين في الوزارة، وبهذا قطع القصر الطريق على كل من كان يرغب في السيطرة على وزارة الداخلية، خاصة وأن المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال تضمن فقرة خاصة بتحديث وتنظيم وظيفة القياد والعمال.

ورغم ذلك، تمت إقالة الحسن

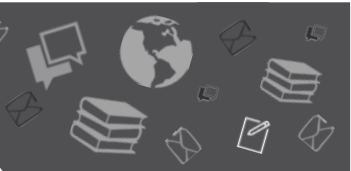
بالقبض على زمام الأمور، حتى نجعل من استقلالنا حقيقة ملموسة تجلب احترام المغاربة والأجانب)). كما طالب المؤتمر بأن يتولى وزراء الحزب الوزارات الأساسية، وعلى رأسها وزارة الداخلية، لأن هذه الأخيرة، كما جاء في بيان المؤتمر ((هي من أخطر وزارات الدولة وأكثرها حاجة إلى الأكفاء من الرجال، لأن مهامها ومسؤولياتها لا يمكن أن يضطلع بها إلا الأكفاء)). كما ألح الحزب على مسألة الأمن معتبرا إياها من أهم المسائل التي يجب العناية بها، مشيرا بذلك إلى أن الحكومة الائتلافية غير قادرة على ضمانه، وفي هذا إشارة أو اتهام لوزير الداخلية الحسن اليوسي، بعدم قدرته على ضمان الأمن.

وبخصوص مطالبة مؤتمر شبيبة الحزب بإسناد وزارة الداخلية لحزب الاستقلال، رد القصر بإصدار ظهيرين لا تخفي أهميتهما؛ فالظهير الأول المتعلق بعمال الأقاليم، نص على تعيينهم بظهير ملكي، وهو ظهير شريف

فإن معظم عمال الأقاليم الذين اقترحهم على القصر، وبالتالي جرى تعيينهم، لم يكونوا كما أراد الحزب.. وهكذا عين أحمد بركاش عاملا على مدينة الدار البيضاء، وعبد الحميد الزموري عاملا على الشاوية، والمحبوبي أحرسان عاملا على ناحية الرباط، وعباس التازي عاملا على مدينة الرباط، ومحمد جنان عاملا على عمالة مكناس، ومحمد الخياري عاملا على عمالة تازة، ومحمد بن العالم عاملا على عمالة وجدة، وعبد السلام الصفرى عاملا على عمالة الجديدة، وعدي وبهي عاملا على عمالة تافيلالت، في حين تأخر تعيين عامل مراكش، لكون الكلاوي كان على فراش الموت، والملاحظ أن أغلبهم كانوا ضباطا في الجيش الفرنسي.

قام السلطان محمد الخامس يوم 19 دجنبر 1955 بتسليم هؤلاء العمال ظهائر تعيينهم، وألقى فيهم كلمة جاء فيها ما يلي: ((إنكم الآن على أهبة الالتحاق بمقار مناصبكم الجديدة مزودين بتعليمات ضرورية ستمشون على ضوءها ريثما تحدد لكم اختصاصاتكم))، كما أوصاهم بالعمل من أجل القضاء على فكرة التفرقة بين العرب والأمازيغ.

قبل حزب الاستقلال في مؤتمره الاستثنائي المشاركة في الحكومة المغربية بنسبة 45 % من عدد الوزراء، إذ كان يرى أنه لا يمكنه المطالبة بحكومة منسجمة ما دام نظام الحماية ما يزال قائما، وأن مهمة الحكومة المؤقتة هي تسيير شؤون البلاد والمفاوضات مع فرنسا ليس إلا، ومع التوقيع على معاهدة 2 مارس 1956 القاضية باستقلال المغرب، ظهر توجه جديد لدى الحزب، عبر عنه خطاب زعيمه علال الفاسي يوم 15 مارس من نفس السنة، حيث اعتبر بمثابة برنامج الحزب الداخلي خلال مرحلة ما بعد الاستقلال؛ فقد أكد أنه رغم توقيع الاتفاقية فإن عمل الحزب لم ينته بعد، لأنه على المغرب أن يحقق الاستقلال في مختلف الميادين، ومنها العدالة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما أكد أن الحزب سيسعى إلى القضاء على «الخصوصية القبلية»، التي تعرقل اندماج وتقدم الأمة المغربية. ثم برزت أولى مطالب الحزب، بعد ذلك بأيام قليلة، خلال المؤتمر الأول للشبيبة الاستقلالية، المنعقد بفاس يوم 25 مارس 1956، وكان من أهمها المطالبة بـ«حكومة منسجمة»، ومما جاء فيه: ((حيث إن الحكومة على شكلها الحالي لا تتناسب والفترة الدقيقة التي يجتازها المغرب والتي هي مملوءة بالمسؤوليات الجسيمة، ترى الشبيبة الاستقلالية أن حكومة تمثل حزبا متينا هي الجديرة الآن



من ساحات الرباط إلى ملاعب المكسيك.. في بيولوجيا الدفاع عن الرمز والقميص



نور الدين الرياحي

تنفس الصباح في الرباط يوم 29 يونيو على إيقاع ليس ككل الإقاعات؛ فلم يكن مجرد بداية أسبوع روتينية، بل كان موعداً مع التاريخ أثّفته حشود «أصحاب البديل السوداء». وقف المحامون المغاربة في وقفة مهيبية، يزودون بـ«استماتة» عن استقلاليّتهم، وحصانة مهنتهم، وحقوق المواطن في عدالة منصّفة، سموها وقفة الوجود والصمود، جماهيرهم كانت الملايين الذين ينشدون العدالة ويؤمنون باستقلاليّتها، ويتعاطف معهم كل متعاطش لقيم العدل والإنصاف، كما تعاطفت معهم كل المنظمات الحقوقية المناهضة عن حقوق الإنسان وطنياً ودولياً.

وفي ذات اليوم، لم تكن تحت سماء المكسيك البعيدة، في عتمة ليلها وحيدة، بل كانت القلوب المغربية تخفق على إيقاع آخر من الاستماتة؛ أسود الأطلس يركضون بعرقهم ودمائهم للدفاع عن قميص وطني يختزل أحلام أمة بكاملها.

فبين بياض بهو المحاكم في العاصمة وكل المدن المغربية الخالية من البدلة السوداء صباحاً وأسوداد ساحة البرلمان، وخضرة المستطيل الأخضر في المكسيك ليلاً، ثمة خيط ناظم خفي لا يراه إلا من يدرك «الجنوم» الثقافي والنضالي للإنسان المغربي؛ إنه جين الحرية والأنفة، ورفض التنازل عن الرمز.

إن البدلة السوداء للمحامي ليست مجرد زي مهني، بل هي كفن الظلم ودرع المظلوم.. تاريخ طويل من الدفاع عن الحقوق والحريات صاغه رجالات ونساء الحركة الوطنية.. وفي المقابل، فإن قميص المنتخب ليس مجرد قميص رياضي، بل هو راية ثانية تلفت حول أجساد اللاعبين وتختزل سيادة الأمة وشغفها.

وفي كلا المشهدين.. رأينا مواجهة حاسمة. المحامي في الرباط يواجه نصوصاً وتحديات تشريعية يراها تضيق على رسالته الكونية، واللّاعب في المكسيك يواجه خصماً عنيدا وضغوطات رقعة الملعب وعوامل الطقس المختلفة، لكن السلاح كان واحداً: الاستماتة المستندة إلى مشروعية الوجود.

هذا التلاحم الإنساني يعيدنا إلى ما قاله الفيلسوف الوجودي ألبير كامو، الذي زأوج في حياته بين عشق كرة القدم وعمق الفلسفة، حين كتب: «كل ما أعرفه يقينا عن الأخلاق والالتزامات، أدين به للمعب كرة القدم؛ فالمعب كالمحكمة، يلقنك أن تلعب بنزاهة وتدافع عن فريقك حتى الرمق الأخير».

المغاربة لا يحسنون اللعب أو النضال بدم بارد؛ إنهم يحتاجون دائماً إلى «قضية» يدافعون عنها.

وتاريخياً، كانت هينات المحامين بالمغرب دائماً قلأعا حصينة لمقاومة الوصاية، ومشغلاً للفكر التحرري والدفاع عن كرامة المواطن والمؤسسات. هذه الروح هي ذاتها «الغرينتا» (Grinta)، هذا المصطلح الإيطالي الذي دخل لغة العالم للتعبير عن الروح القتالية للذين يقدمون أقصى طاقاتهم بروح عالية؛ فهي الروح التي حركت أقدام الأسود في المكسيك، مستحضرين إرث موندريال 1970 و1986، بالمكسيك أيضاً، امتداداً للمحنة 2022.

هذا الوعي الجماعي بالذات واستقلاليّتها هو ما أشار إليه المفكر المغربي عبد الله العروي في أطروحاته حول الوعي التاريخي والمفهوم المغربي للحرية؛ فالاستقلالية ليست ترفاً، بل هي شرط وجود.

والمحامي هنا يمثل «المنقّف العضوي» الذي وصفه إدوارد سعيد بقوله: «المنقّف هو الذات التي لا يمكن إقحامها بسهولة في قالب مؤسساتي جامد؛ إن مهمته الأساسية هي قول الحقيقة للسلطة والدفاع عن استقلالية موقفه»..

لقد كانت ملحمة الإثنين-الثلاثاء تجسد مرافعة في الصباح.. وهجوماً في الليل، عبر عنه مدرب هولندا بجملة وجيزة وموضوعية بعد انتهاء المباراة: «لم أدر كيف لعب كل لاعب مغربي باستماتته المشهودة وكان المباراة هي آخر مبارياته». لقد كانت الروح القتالية فريدة من نوعها أجبرت الرياضة العالمية على الاعتراف بقوة أسود الأطلس.

في الرباط، كانت المرافعة بالكلمة والشعار، بالوقوف الحازم والكثف بالكثف لحماية «حصانة الدفاع»، ولم تبق بدلة سوداء واحدة في المغرب في دولابها أو مكتبها، كما في المكسيك، كانت المرافعة بالتكتيك، والركض، والاستبسال في استرجاع الكرات والذود عن المرمى، فكلا الميدانين احتاجا لنفس الصفات: الانضباط، روح الفريق، والإيمان بالهدف.

فالفريق الذي لا يملك روح القميص، يسقط في رقعة الميدان قبل أن تبدأ المباراة.

والمحامي الذي لا يملك الحرية والاستقلال المادي والتحرر الفكري وحصانة المرافعة والقيم النبيلة للعدالة والشجاعة الأدبية وقوة اللسان وسحر البيان، يخسر القضية قبل أن تبدأ المحاكمة.

إن مغرب اليوم هو ذلك الكل المتكامل الذي لا يتجزأ؛ حيث يتناغم سواد بدلة المحامي الحامل لنور الحق والعدالة، مع ألوان قميص الأسود الحامل لراية المجد الرياضي.

لقد أثبتت هذه المواعيد أن الشعوب الحية هي التي تتقن الدفاع عن حصونها بذات الشغف؛ صباح الرباط المشتعل بالكرامة مهد الطريق لمسء المكسيك المضياء بالبطولة والاستبسال، فكلاهما في محراب الوطن مدافعون.. «وَكأنَّ الشَّمْسَ المنيرة إذ لَاحَتْ لنا... وَالصَّبَاحُ كانَ مُنْياً» كما قال الشاعر الضريع بشار بن برد وهو يصف معشوقته وجمالها الباهر وإشراقها الأخاذ، ويشبهها بالشمس المنيرة عند ظهورها، فكذلك كان صبح جميع المغاربة والعرب والمحبين لبلدنا إشراقاً وتقاء وفرحة وضياء، كان شبيهاً بمعشوقتنا الجميلتين في المكسيك وأمام البرلمان.

أزمة المجتمعات المعاصرة.. من جائحة «كوفيد» إلى موجات الحر

هذه الروح الجماعية ترتبط بما أصبح يعرف بمفهوم التفرغيت، أي ذلك المزيج من الانتماء الوطني والتعدد الثقافي والنضامن الاجتماعي والتشبث بالمشتراك الوطني؛ فتمغريت ليست مجرد شعار هوياتي، بل هي أيضاً منظومة سلوكية تتجلى في احترام كبار السن، وصلة الرحم، والتكافل بين الجيران، والتعبئة الجماعية عند الأزمات.

غير أن هذا الرصيد القيمي ليس بمنأى عن التحديات، فالمغرب يعرف بدوره تحولات اجتماعية عميقة مرتبطة بالتمدن والهجرة الداخلية والخارجية، وتغير أنماط الأسرة، كما أن الأجيال الجديدة تتأثر بأنماط عيش أكثر فردانية بفعل العولمة والثورة الرقمية، وإذا لم تتم المحافظة على قيم التضامن، فقد يجد المغرب نفسه مستقبلاً أمام الإشكالات نفسها التي تعاني منها بعض المجتمعات الغربية اليوم.

وتزداد أهمية هذا النقاش في ضوء المعطيات الديموغرافية الجديدة؛ فحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، فإن عدد المسنين في المغرب سيتجه خلال العقود المقبلة إلى حوالي خمسة ملايين شخص، وهذا يعني أن المجتمع المغربي سيدخل مرحلة جديدة عنوانها شيخوخة السكان، وهي مرحلة تتطلب سياسات عمومية متقدمة في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والحماية الأسرية.

لكن التحدي ليس مؤسسانياً فقط، بل ثقافياً أيضاً، فبناء دور الرعاية والمستشفيات أمر ضروري، لكنه لا يكفي إذا فقد المجتمع روابطه الإنسانية. إن أكبر درس يمكن استخلاصه من تجارب كوفيد وموجات الحر في أوروبا هو أن المسن لا يحتاج فقط إلى سرير في مستشفى أو جهاز تنكفي، بل يحتاج أيضاً إلى أسرة تسال عنه، وجار يطمئن عليه، ومجتمع يعتبر رعايته مسؤولية جماعية.

لذلك فإن الحفاظ على التفرغيت لا ينبغي أن يقتصر على الاحتفاء بالماضي أو استحضار الأمجاد الوطنية، بل يجب أن يتحول إلى مشروع مجتمعي يربط بين التنمية الاقتصادية والقيم الإنسانية، فكما نجح المغرب في إظهار قوة تضامنه خلال جائحة «كوفيد» وزلزال الحوز، فإنه مطالب اليوم بالاستعداد لتحديات الشيخوخة السكانية المقبلة، عبر ترسيخ ثقافة الرعاية بين الأجيال وتعزيز مكانة كبار السن داخل الأسرة والمجتمع.

إن الفرق الحقيقي بين المجتمعات لا يقاس فقط بحجم ثرواتها أو تطورها التكنولوجي، بل بقدرتها على حماية أضعف فئاتها، وإذا كانت مأساة المسنين خلال فترة «كوفيد» وموجات الحر قد كشفت بعض مظاهر أزمة التضامن في الغرب، فإنها في الوقت نفسه توجه رسالة للمغرب: المحافظة على قيم التكافل ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل هي استثمار استراتيجي في مستقبل المجتمع وأستقراره وتماسكه، فحين يصبح عدد المسنين خمسة ملايين مغربي، سيكون السؤال الحاسم هو: هل نجحنا في نقل روح التضامن التي ميرتنا عبر التاريخ إلى الأجيال القادمة، أم تركناها تتآكل تحت ضغط التحولات الاجتماعية الجديدة؟

كشفت جائحة «كوفيد 19» عن وجوه متعددة للمجتمعات المعاصرة؛ فمن جهة أظهرت قدرة الدول على تعبئة موارد هائلة لحماية مواطنيها، ومن جهة أخرى، كشفت هشاشة فئات واسعة من كبار السن، الذين وجدوا أنفسهم في قلب المأساة. وبعد سنوات قليلة فقط، عادت موجات الحر الشديدة، التي تضرب أوروبا وأمريكا الشمالية، لتعيد طرح السؤال نفسه: ما مكانة المسنين في المجتمعات الحديثة؟ وهل نحن أمام أزمة تضامن اجتماعي متنامية؟

في إيطاليا، التي كانت من أكثر الدول تضرراً خلال الموجة الأولى من «كوفيد»، تحولت دور رعاية المسنين إلى رمز للمأساة الإنسانية؛ فقد سجلت أعداد كبيرة من الوفيات بين كبار السن، ليس فقط بسبب خطورة الفيروس، بل أيضاً نتيجة الضغط الهائل على المنظومة الصحية وصعوبة توفير الرعاية للجميع في الوقت المناسب، وفي فرنسا، أثارت وفاة آلاف المسنين داخل دور الرعاية أو في منازلهم، نقاشاً واسعاً حول العزلة الاجتماعية التي يعيشها كبار السن داخل مجتمع متقدم اقتصادياً، لكنه يشهد تراجعاً متواصلاً للروابط الأسرية التقليدية.

واليوم، يتكرر المشهد بشكل مختلف مع موجات الحر؛ ففي كل صيف تقريباً، تعلن السلطات الأوروبية عن وفاة المئات أو الآلاف من كبار السن، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، ورغم وجود أنظمة إنذار ومخططات وقائية، فإن العديد من الضحايا يكونون أشخاصاً يعيشون بمفردهم، بعيداً عن الأبناء أو الأقارب أو شبكات الدعم الاجتماعي؛ فالموت هنا لا ينتج فقط عن الحرارة، بل عن العزلة أيضاً.

لقد كشفت هذه الوقائع أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي لا يعوض دائماً ضعف العلاقات الإنسانية، فحين يصبح المسن يعيش وحيداً في شقة مغلقة، ويغيب عنه التواصل اليومي مع أسرته أو محيطه، يصبح أكثر عرضة للمخاطر الصحية مهما كانت جودة الخدمات الطبية المتوفرة.

في المقابل، أظهرت التجربة المغربية خلال جائحة «كوفيد 19»، صورة مختلفة إلى حد كبير؛ فعلى الرغم من محدودية الموارد مقارنة بالدول الغربية، برزت أشكال متعددة من التضامن المجتمعي، حيث انخرط الأسر في رعاية كبار السن، وتكفلت العائلات الممتدة بمساعدة أفرادها الأكثر هشاشة، كما انتشرت مبادرات الإحسان والتكافل وتوزيع المساعدات الغذائية على المحتاجين، ولم يكن الأمر مجرد استجابة ظرفية للأزمة، بل تعبيراً عن منظومة قيم متجذرة في المجتمع المغربي. وتجلى هذا الأمر بشكل أوضح خلال زلزال الحوز سنة 2023؛ ففي الساعات الأولى بعد الكارثة، تدفقت قوافل المساعدات من مختلف جهات المملكة، وساهم المواطنون والجمعيات والقطاع الخاص في تقديم الدعم للمتضررين. لقد شعر المغاربة بأن المصائب واحد وأن التضامن واجب جماعي، وهو ما أعطى صورة قوية عن تماسك المجتمع وقدرته على التعبئة في أوقات الشدة.

طوطو.. ما بعد السياسة

ساعات ليكونوا جزء من حدث يشعرون بأنه يمثلهم. وفي المقابل، تجد الأحزاب صعوبة في استقطاب الفئة نفسها إلى تجمعات مجانية، رغم ما يبذل فيها من جهد تنظيمي، بل وما يثار أحياناً حول توفير وسائل النقل والنقد أو أشكال مختلفة من التحفيز لضمان الحضور.

ليست هذه مقارنة بين الفن والسياسة، وإنما بين نموذجين مختلفين في القدرة على التعبئة.

لقد كانت الأحزاب، لعقود طويلة، تنتج «الرسامال الاجتماعي»، أي ذلك الرصيد من الثقة والانتماء والعمل الجماعي الذي يمنح الديمقراطية معناها اليومي، لكن حين تتراجع قدرة هذه المؤسسات على أداء وظيفتها، لا يخفي احتياج الأفراد إلى الانتماء، بل ينتقل إلى فضاءات أخرى، والسؤال الذي يطرحه حفل طوطو، في جوهره، ليس سؤالاً موسيقياً، بل سؤالاً يتعلق بمستقبل الثقة داخل المجتمع.

ومن هنا، فإن النقاش حول العزوف الانتخابي لا ينبغي أن يقتصر على نسب المشاركة أو القوانين الانتخابية، لأن هذه تعالج النتائج أكثر مما تفسر الأسباب، أما السؤال الحقيقي فهو كيف يمكن للديمقراطية أن تحافظ على حيويتها إذا فقدت مؤسساتها الوسيطة قدرتها على الإقناع والتأطير؟ فالديمقراطية لا تقوم على صناديق الاقتراع وحدها، بل على الثقة التي تدفع المواطن إلى الاعتقاد بأن مشاركته ما زالت ذات معنى.

وبين ما يقال وما لا يقال.. لم يكن أهم ما كشفه حفل طوطو هو حجم الجمهور الذي حضر، بل السؤال الذي تركه معلقاً، هو من يمثل الشباب اليوم؟ ومن يُعيد ثقتهم في السياسة؟

في انتظار ذلك، هل سيكون طوطو الرئيس المقبل للحكومة؟

حين امتلات مدرجات ملعب مولاي عبد الله بالرباط، بعشرات الآلاف من الشباب في حفل للمغني طوطو، انشغل كثيرون بالكلمات واللباس والحركات، وبالجذل الذي رافق الحفل، أما السؤال الذي استوقفني فكان مختلفاً: ماذا لو كان هذا الحشد في تجمع انتخابي استعداداً لانتخابات 23 شتنبر؟

قد يبدو الربط بين حفل فني والسياسة متعسفاً، لكنه يلامس واحدة من أعمق الإشكالات التي تواجه الديمقراطية المعاصرة؛ من يملك اليوم القدرة على التعبئة؟ ومن يصنع الثقة؟ ومن يمثل الشباب في الفضاء العام؟

لقد قامت الديمقراطية التمثيلية على وجود مؤسسات وسيطة بين الدولة والمجتمع، ولم تكن الأحزاب مجرد آلات انتخابية تبحث عن الأصوات، بل فضاءات للتنشئة السياسية، وإنتاج النخب، وتأطير المواطنين، وتحويل المطالب الاجتماعية إلى سياسات عمومية، وكانت النقابات والجمعيات والصحافة تشكل، إلى جانبها، شبكة من الوسائط التي تمنح المجتمع توازنه، وتؤسس لرصيد من الثقة يجعل المشاركة السياسية ممارسة طبيعية.

لكن هذا النموذج يعرف اليوم تراجعاً ملحوظاً؛ فقد أصبحت الأحزاب، في كثير من الديمقراطيات فما بالك عندنا، تفقد تدريجياً احتكارها للتأثير، بينما صعدت قوى جديدة قادرة على استقطاب الشباب وصناعة الانتماء: الفن، والرياضة، والمنصات الرقمية، والمؤثرون.. صحيح أنها لا تمتلك شرعية انتخابية، لكنها تمتلك شرعية رمزية لا يمكن تجاهلها.

ومن هذه الزاوية، يصبح حفل طوطو أكثر من مجرد نجاح فني؛ فهو يكشف أن آلاف الشباب مستعدون لدفع ثمن التذكرة من جيوبهم الخاصة، والسفر والانتظار



عبد الله بوصوف

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

□

في إطار التفاعل مع ما جاء في عدد 26 يونيو 2026 من «الأسبوع»، والذي خصص ملفا تحت عنوان: «السياسة والرياضة والشعب والملوك.. من محمد الخامس إلى محمد السادس»، أعده الإعلامي رئيس تحرير جريدة «الأسبوع»، سعيد الريحاني، يأتي هذا المقال الذي يؤكد أن الرياضة أصبحت فلسفة دولة، وهندسة مؤسساتية دقيقة؛ فلا شك أن الأمم التي تخلد أسماءها في سجل الرياضة العالمية لا تصنع أمجادها داخل تسعين دقيقة من زمن المباراة، ولا تبني مكانتها فوق نتيجة عابرة أو لقب موسمي، وإنما تؤسس تفوقها عبر رؤية بعيدة المدع، واستراتيجية محكمة، وقيادة تمتلك القدرة على قراءة المستقبل قبل أن يتحول إلى واقع..

الرهان الملكي على الرياضة وقصة التحول إلى استراتيجية وطنية..

يكن ضربة حظ كما حاول البعض تصويره، وإنما كان الامتحان الحقيقي الذي كشف للعالم أن الغرب بنى مشروعا متماسكا، وأن ما تحقق جاء نتيجة تراكم طويل في التكوين، والاستثمار، والحكمة، والتأطير، والاحتراف؛ فالمنتخب المغربي قدم آنذاك نموذجا في الانضباط الخططي، وفي التنظيم الدفاعي، وفي استغلال اللحظات السريعة، وفي التحكم في نسق المباريات، وفي إدارة اللحظات الحرجة، وهي عناصر لا تولد داخل غرفة الملابس قبل المباراة، وإنما تصنع عبر سنوات من العمل المؤسساتي المتواصل.

ومن المؤكد أن الرؤية الملكية لم تحصر الاهتمام في المنتخب الأول، وإنما اتجهت نحو بناء قاعدة كروية واسعة تضمن استمرارية العطاء.. لذلك شهدت منتخبات الفئات السنية تطورا لافتا، وأصبحت تنافس قاريا ودوليا، كما برزت المنتخبات النسوية بصورة مشرقة، سواء على مستوى المنتخب الأول أو الفئات الصغرى، في دلالة واضحة على أن المشروع الرياضي المغربي يقوم على الشمولية، وعلى توسيع قاعدة الممارسة، وعلى الاستثمار في جميع الطاقات دون تمييز، لأن المنظومات الكبرى تقاس بعمقها البشري أكثر مما تقاس بنتائجها الأنسية.

فلم تعد الرياضة في المغرب مجرد منافسة على الألقاب، وإنما أصبحت قطاعا اقتصاديا متكاملا يساهم في تحريك الاستثمار، وتنشيط السياحة، وخلق فرص العمل، وتطوير الصناعات الرياضية، واستقطاب كبريات التظاهرات الدولية؛ فكل ملعب جديد يفتح آفاقا اقتصادية، وكل بطولة يحتضنها المغرب تنعكس على قطاعات النقل، والفندقة، والخدمات، والتجارة، والإعلام، والتسويق الرياضي، وهو ما يجعل الرياضة أحد محركات التنمية الاقتصادية، وأحد مكونات القوة الناعمة التي تعزز حضور المملكة في الساحة الدولية.

ولذلك، فإن احتضان المغرب لكأس الأمم الإفريقية، ثم المشاركة في تنظيم كأس العالم 2030، لا يمثل مجرد حدث رياضي، وإنما يجسد ثقة المجتمع الدولي في قدرة المملكة على تنظيم أكبر التظاهرات العالمية وفق أعلى المعايير، وهذه الثقة لم تأت من فراغ، وإنما تأسست على سجل حافل من التنظيم المحكم، والبنيات التحتية المتطورة، والاستقرار المؤسساتي، والكفاءات البشرية، والرؤية الملكية التي جعلت من الرياضة أحد أعمدة المشروع التنموي الوطني.

ومن الثابت أن القائد الناجح يشبه المدرب الكبير الذي يقرأ المباراة قبل بدايتها، ويضع السيناريوهات قبل وقوعها، ويعرف متى يهاجم، ومتى يحافظ على التوازن، ومتى يوسع رقعة اللعب، ومتى يغلق المنافذ أمام المنافس.. فهذه هي الفلسفة التي طبعت المشروع الرياضي الذي يقوده الملك محمد السادس، إذ لم يكن رهبانه على تحقيق انتصار مؤقت، وإنما على بناء مدرسة رياضية مغربية قادرة على إنتاج الإجاز بصورة متواصلة، وقادرة على تجديد دوائها دون أن تفقد هويتها.

فالمغرب اليوم لا يصدر لاعبين
فحسب، وإنما يصدر نموذجا في
التخطيط الرياضي، وفي صناعة
المواهب، وفي إدارة المنظومات الكروية
الحديثة، وأصبح اسم المملكة يقترن في
المحافل الدولية بالاحتراف، والانضباط،
والجاهزية، والابتكار، والقدرة على تحويل
الطموح إلى واقع ملموس، ومن ثم، فإن وصف
الملك محمد السادس بـ«الملك الرياضي» ليس
توصيفا إنشائيا، وإنما قراءة موضوعية
لمسار قائد جعل من الرياضة رافعة للتنمية،
ومن الملاعب فضاءات لصناعة الأمل، ومن
الأكاديميات مصانع للكفاءات، ومن المنتخب
الوطني سفيرا لقيم المغرب وطموحه ومكانته
بين الأمم.

في أجزاء من الثانية، وهي خصائص أصبحت اليوم معيارا أساسيا في كرة القدم العالمية. ومن هنا، أصبح المنتخب الوطني المغربي ثمرة منظومة متكاملة أكثر منه نتاج جيل استثنائي. فالمتتبع الخبير يدرك أن الفرق الكبرى لا تقاس بعدد النجوم، وإنما بقدرتها على الحفاظ على الإلتزان التكتيكي عند فقدان الكرة، وسرعة التحول من الحالة الدفاعية إلى الحالة الهجومية، وإغلاق أنصاف المساحات، وصناعة التفوق العددي في مناطق الضغط، والاحتفاظ بالمسافات المثالية بين الخطوط

لاقتصاد رياضي جديد، ولجغرافية كروية حديثة تمتد من شمال المملكة إلى جنوبها؛ فقد شهد المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط إعادة تأهيل شاملة جعلته واحدا من أكثر الملاعب تطورا في القارة الإفريقية، كما عرف ملعب مولاي الحسن حديثا يواكب متطلبات المنافسات الدولية، في الوقت الذي يواصل فيه الملعب الكبير بطلة ترسيخ مكانته كواجهة رياضية متوسطة، بينما أصبح الملعب الكبير بمراكش فضاء قادرا على احتضان

أكبر الاستحقاقات الدولية، شأنه شأن الملعب الكبير بأكادير الذي يمثّل نموذجاً للاندماج بين الجودة الهندسية والوظيفة الرياضية، إلى جانب المركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء، الذي ظل شاهداً على تاريخ الكرة المغربية، والمركب الرياضي بفاس، فضلاً عن مشروع ملعب الحسن الثاني الذي يجسد طموح المغرب في تشييد أحد أكبر وأحدث الملاعب الرياضية على المستوى العالمي استعداداً للاستحقاقات الدولية المقبلة.

ومن الثابت أن هذه المنشآت لم تبُن لتكون مجرد فضاءات لإجراء المباريات، وإنما لتشكل بيئة متكاملة تسمح بتنفيذ مختلف متطلبات التدريب الحديث، بداية من جودة أرضية الملعب، مروراً بالبنية اللوجستكية، ووصولاً إلى أنظمة التحليل الرقمي، وتقنيات الاستشفاء والعزل، ومراقبة الإعداد البدني، ومراكز الطب الرياضي، بما يجعل اللاعب يعيش داخل منظومة احترافية متكاملة تشبه تلك الموجودة لدى أكبر الأندية الأوروبية؛ فالإدارة الحديثة لم تعد مجرد تنافس بين أحد عشر لاعبا وآخرين، وإنما أصبحت مواجهة بين منظومتين في الإعداد، والتخطيط، وإدارة التفاصيل الدقيقة، وهو ما استوعبه المشروع الملكي منذ سنوات.

ويظل مركب محمد السادس لكرة القدم بالمعمورة، التعبير الأكثر اكتمالا عن هذه الرؤية، لأنه لم يُشيد ليكون مركز تدريب تقليديا، وإنما ليكون مختبرا لإنتاج التفوق الرياضي، ومنصة لتطوير الأداء، وحاضنة للتكوين المستمر، وفضاء يجمع بين التكنولوجيا الرياضية، والتحليل البيوميكانيكي، والإعداد الذهني، والبحث العلمي، والطب الرياضي، والابتكار في مناهج التدريب، أما أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، فقد تحولت إلى مدرسة حقيقية لصناعة القدم، اللاعب العصري، الذي يجمع بين المهارة والانضباط، والوعي التكتيكي، والثقافة الرياضية، والقدرة على اتخاذ القرار



بقلم: حیل رشید

من الثابت أن المملكة المغربية عاشت خلال السنوات الأخيرة واحدة من أكثر التحولات الرياضية عمقا واتساعا في تاريخها الحديث، حتى أصبحت تجربتها محط اهتمام الاتحادات الرياضية، ومراكز الدراسات، وخبراء التخطيط الرياضي عبر العالم، وهو تحول ارتبط ارتباطا وثيقا بالرؤية الملكية المتبصرة التي يقودها الملك محمد السادس نصره الله، الذي جعل من الرياضة مشروعا وطنيا متكاملًا، ومن كرة القدم رافعة للتنمية، ومن البنية التحتية الرياضية استثمارا في المستقبل، ومن الإنسان المغربي محور كل إصلاح وكل إنجاز.. لذلك، لم يعد الحديث عن تطور الرياضة المغربية مجرد توصيف لنتائج إيجابية تحققت فوق أرضية الملاعب، وإنما أصبح حديثا عن فلسفة دولة، وعن هذسة مؤسساتية دقيقة، وعن منظومة احترافية متماسكة وعن قائد آمن بأن البطولة تبدأ قبل صافرة البداية بسنوات طويلة، وأن الكأس ترفع أولا داخل مراكز التكوين، ثم داخل قاعات التخطيط، وبعدها فوق المستطيل الأخضر.

لقد أدرك الملك محمد السادس منذ وقت مبكر، أن كرة القدم العالمية دخلت مرحلة جديدة لم تعد فيها المباريات تحسم بالمهارة الفردية وحدها، وإنما بحسن التوضّع، والتناغم الجماعي، والكثافة العددية، والضغط العكسي، واستعادة الكرة في الثلث الأوسط، والتحوّلات العمودية السريعة، والتمركز الديناميكي، واللعب بين الخطوط، والقدرة على خلق التفوّق العددي داخل أنصاف المساحات، وهي مفاهيم تكتيكية أصبحت تشكل لغة كرة القدم الحديثة. ومن ثم، جاء المشروع الرياضي المغربي منسجما مع هذه التحوّلات الكبرى، فلم يعد الهدف إنتاج لاعب موهوب فقط، وإنما صناعة لاعب يمتلك الذكاء التكتيكي، والمرونة الخططية، والاضباط الجماعي، والقدرة على تنفيذ مختلف الأنماط التكتيكية، سواء تعلق الأمر بالبناء المنظم من الخلف، أو بالضغط العالي، أو بالكتلة المتوسطة، أو بالارتداد الدفاعي المنظم، أو بالتحوّلات الهجومية الخاطفة، وهي عناصر تميز اليوم أقوى المدارس الكروية في العالم. ولذلك لم يكن الاستثمار في البنية التحتية مجرد مشروع عمراني، وإنما كان تأسيسا

تحليل إخباري

كيف تصنع الرياضة أصدقاء للملك

السياسة والرياضة والشعب والملوك..

من محمد الخامس إلى محمد السادس



بين الخمس واليوم... «البيت مكي» هبة حافظ
للملك محمد السادس

في عز الأجواء الرياضية، وبالنسبة لرجال السياسة والثقافة والمهتمين عموما من النخبة أو من خارجها، قد لا تبدو الأسئلة مرتبطة بتلك الرقعة الصغيرة التي تمثلها مساحة الملعب، بل إن السؤال يقود مطروحا حول مكانة الرياضة في النظام المغربي، وكيفية تعامل الحكام والمؤسسات مع هذه الرياضة، وما هي الآليات التي يمكن من خلالها تطويرها.

[illegible]

الثلثة، وتدوير الكرة بإيقاع متغير، وكسر خطوط المنافس بالتمريرات العمودية والقطرية، مع المحافظة على التوازن الدفاعي حتى أثناء التقدم الهجومي، وهذه التفاصيل الدقيقة، التي كانت إلى عهد قريب حكرا على مدارس كروية عريقة، أصبحت اليوم جزء من الهوية الكروية المغربية، وهو ما يفسر قدرة أسود الأطلس على مقارعة أكبر المنتخب العالمية بثقة، وبشخصية، وبنضج تكتيكي يثير إعجاب المدربين والمحليلين قبل الجماهير. ولا شك أن الإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب المغربي في نهائيات كأس العالم بقطر 2022، لم يكن معجزة رياضية عابرة، ولم



معركة كسر العظام بين «البيجيدي» والأحرار..

هل ستنتهي بسلام؟

جوهر الديمقراطية الحقيقية، لكن - للأسف - في فهمنا الضيق للمعارضة تبدو وكأنها شكل من أشكال استعداد الخصم السياسي، والواقع أنه في الديمقراطيات العريقة، تكون الأغلبية دائمة الانفتاح على المعارضة، والعكس صحيح، ويشغلان في إطار تكاملي في أحيان كثيرة، لأن مصلحة الوطن والمواطن بالنسبة لهما هي الأولوية وفوق كل اعتبار، أما الخلافات السياسية والإيديولوجية، ففي بعض الأحيان لا قيمة لها أمام التدافع السياسي الحقيقي الذي يضع نصب أعينه تقدم المجتمع ورفاهيته.

النقطة التي أفاضت كأس صراع الأحرار و«البيجيدي»، والتي جعلت الأمور تأخذ منحى مغايرا؛ هي ما جاء على لسان البرلمان عبد الله بوانو، حينما صرح بأن هذه الحكومة مست بالأمم العام واستقرار البلاد، وأن الرصاص لم يطلق في المغرب منذ سنة 1981، في إشارة إلى سوء تدبير الحكومة الحالية لاحتجاجات «جيل زد»، وأنها هي المسؤولة عن إخراج هذا الجيل إلى الشارع للاحتجاج..

إلى مناصب المسؤولية، هل ستقدم شيئا له أفضل مما هو قائم، أم أنها ستتذرع هي الأخرى بلغة الإكراهات والتحديات والظرفيات.. وما إلى ذلك من المفاهيم والمصطلحات التي تعتبر مشاجرة جاهزة لتبرير الإخفاق والفشل؛ خاصة وأن المعارضة لهم ذكريات غير سارة مع هذا الحزب المعارض الأول اليوم في ولايتين حكومتين سابقتين كان يسير فيهما الشأن العام، خاصة في قطاعات حساسة ومهمة، وكانت النتائج دون مستوى التطلعات. وفي الحقيقة، تذكرني هذه المشاهدات الكلامية بين حزبي العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار، بتلك التي كانت تحدث داخل قبة البرلمان بين رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران وحكيم بنشماس من حزب الأصالة والمعاصرة؛ فقد كان هذا الأخير يخرج رئيس الحكومة عن طوعه في أحيان كثيرة، حيث كان دائم المعارضة له، وكان كثيرا ما يوقفه ويأتي بنقيض ما بدعه ويزعمه الرئيس بخصوص مواضيع وملفات كثيرة تخص قطاعات معينة.. هذه المشاهدات الكلامية التي غالبا ما تتحول إلى ملاسنات شخصية، وتدخل في خصوصيات شخصية، لا يسمح القانون الداخلي للبرلمان بإثارتها، وهذا ما يحدث تماما اليوم بين الحزب نفسه الذي أصبح في المعارضة، وحزب يقود الأغلبية ويسير الشأن العام، والذي يبدو في هذه الأيام الأخيرة أن صدره لم يعد يتسع لتقبل انتقادات ومعارضة الأقلية له. إذن، فالبرلمان كمؤسسة دستورية هذا هو دوره، ساحة للاعتراك السياسي والمناقشة السياسية الجادة، ناهيك عن أدواره التشريعية الأخرى. لا يختلف اثنان في أن التأسيس لديمقراطية حقيقية يمر حتما عبر وجود أحزاب قوية ومن توقرها على أفكار وتصورات لإيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع على مختلف الأصعدة، وليس هذا فحسب، بل وبوجود أيضا أغلبية منسجمة قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها كاملة وتنفيذ برامجها ووعودها في المدة المخصصة لها قانونيا ودستوريا، ومحاسبتها في نهاية الولاية، في ما يسميه الدستور بربط المسؤولية بالمحاسبة، وثانيا أيضا بوجود معارضة قوية تترصد أخطاء الأغلبية وتصحيحها، واقتراح بدائل ناجعة.. وحتى لا يتم فهم الصورة بشكل مغلوطن، فإن الصراع الذي يبدو بين الأغلبية والمعارضة اليوم، لا يجب أن يعطى له أكبر من حجمه؛ فهو صراع يمثل

الأخير، وتحمله ما لا يحتمل، وتقويله ما لم يقله.. والحقيقة أن الذي أثار انتباهي في هذا الصدد، هو انشطار الرأي العام والمحللين السياسيين حيال هذا الصراع السياسي بين هذين الحزبين شطرين، بين من يقول أن ما يقوم به حزب العدالة والتنمية من تدخلات وما يطرحه من انتقادات ومناقشات، يدخل في صميم دوره كطرف في المعارضة، وممارسة مشروعة لحقه الدستوري المكفول، حيث لا يجب أن يسكت أو أن يبقى مكتوف الأيدي أمام كل ما يحلو للحكومة والأغلبية قوله وصياغته وتمثيله من سياسات، والتبريرات التي تريد أن تعضد بها كل ذلك، وبين من يذهب إلى أن معارضة حزب العدالة والتنمية قد تجاوزت الحدود، وكان للمعارضة حدودا معينة لا يجب تجاوزها، وإن كانت موجودة، فلماذا لا يحددها هؤلاء؟ إلى درجة أن هناك من يذهب من أنصار هذا الطرح، إلى أن ما يقوم به «البيجيدي» اليوم ليس معارضة حقيقية بقدر ما هي تخسيس متعمد وممنهج لكل العمل الحكومي، وللجهودات الكبيرة التي يتم بذلها في مجالات متعددة، ومزايدات سياسية على رئيس الحكومة وحزبه، وعلى الأغلبية المكونة للحزب الحكومي التي يبدو بعضها ضامتا أمام هذه الاصطدامات وكان الأمر لا يعنيها، مما قد يفسر أو يجعل الصراع وكأنه ثنائيا بين حزبين بعينهما، يعتبرونها مزايدات سياسية أستعدادا للانتخابات التشريعية المقبلة، التي يراهن فيها حزب العدالة والتنمية على إسقاط الحزب الذي يقود الأغلبية الحالية بالضربة القاضية، وأسلوب من أساليب استمالة الناجحين، في إطار تنافس وتمرين ديمقراطي حقيقي، كما يذهب أنصار هذا الرأي إلى أن قوة معارضة «البيجيدي» للأحرار لا تترك له مجالا لاسترجاع الأنفاس، ولا تترك أي موضوع أو برنامج تتقدم به الحكومة إلا وترصد اختلالاته وتناقضاته ونقط ضعفه بالحجة والدليل، وهذا ما يزعم الحكومة الحالية ويجعلها تتهم هذا الحزب المعارض بنسويد كل شيء وزرع اليأس والنفور في نفسية المواطن المغربي، الذي يبدو أنه تائه بين ما قد يكون سياسة تضليلية من طرف الحكومة، ويعيش في الوهم، ولا يلمس أي شيء مما تدعيه الحكومة على أرض الواقع، أو أي تحول حقيقي في منظومة العيش واضحة للعيان، وبين ما قد يكون آمالا ووعودا مبنية على الرمال من المعارضة، والتي إن أوصلتها صنديق الاقتراع

يبدو أن المعركة السياسية بين حزبي الأحرار والعدالة والتنمية قد بلغت ذروتها وأصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات والتوقعات، ولم تعد هنالك حواجز تقف أمام كل حزب ليقول ما يشاء في حق الحزب الآخر، وفي الحقيقة، فمنذ تولي حزب التجمع الوطني للأحرار رئاسة الحكومة وقيادة الأغلبية في هذه الولاية المشرفة على نهايتها، وهو يجد نفسه أمام معارضة شرسة وصعبة المراس، لا تدع صغيرة ولا كبيرة إلا وبحثت ودققت فيها، وتعمل جاهدة على كشف مساوئها وسليباتها أكثر من إيجابياتها.. حتى صار الأمر عاديا في المشهد السياسي عامة والبرلماني خاصة، وبدأنا نعيش قطبية برلمانية حقيقية، أغلبية بزعامة الأحرار، ومعارضة أقلية بزعامة «البيجيدي»، على الأقل ظاهريا..



بقلم: بنعيسى يوسف

تعتبر الجلسة البرلمانية الشهرية التي استعرض فيها رئيس الحكومة الحصيلة التعليمية في هذه الولاية، والرد الناري والقاسي الذي انبرى له رئيس فريق حزب العدالة والتنمية ردا على هذه المداخلة، هي النقطة التي أفاضت الكأس، والتي جعلت الأمور تأخذ منحى مغايرا؛ فقد جعلت الطرفين يزيدان من حدة لهجهما، في تصعيد خطابي غير مألوف وغير مسبوق، لأن المسألة هذه المرة أخذت أبعادا خطيرة، انفتحت على تاويلات وقرارات وانتهامات لم يستسغها الطرف الحكومي، واعتبرها مغرضة ومتحاملة، جاءت على لسان برلماني «البيجيدي» عبد الله بوانو، حينما صرح بأن هذه الحكومة مست بالأمم العام واستقرار البلاد، وأن الرصاص لم يطلق في المغرب منذ سنة 1981، في إشارة واضحة إلى سوء تدبير الحكومة الحالية لاحتجاجات «جيل زد»، وثانيا باعتبار أن هذه الحكومة هي المسؤولة على إخراج هذا الجيل إلى الشارع للاحتجاج، بعدما ضاقت بهم الأرض بما رحبت، نتيجة السياسات والممارسات التي تنهجها الحكومة والتي لا يرى فيها هذا الجيل أي حل لمشاكله الاجتماعية والاقتصادية وقس على ذلك.. كل هذه الأمور جعلت ثائرة رئيس الحكومة عزيز أخنوش تثور ويستشيط غضبا، ويرد على هذا النائب البرلماني برد عنيف.. لكن يبدو بعيدا عن الموضوع، وتحويرا له، حيث ذهب إلى حيثيات وملاسات وصول هذا البرلماني المزعج إلى قبة البرلمان وربط وجوده فيه بالقاسم الانتخابي الذي كان الحزب يرفضه، وأن أحدا ما يتكلم له في أذنه، دون مزيد توضيح عما يريد رئيس الحكومة الوصول إليه بهذا الكلام الملغز، وهكذا بعدما كان من المفروض على رئيس الحكومة أن يجيب عن تساؤلات بوانو ويرد عليها بالمنطق والحجة، سلك سياسة الهروب إلى الأمام وتطويع كلام هذا

الرباط يا حسرة

حديث
العاصمة«مولاي مصطفى
العلوي» في الرباط

بقلم: / بوشعيب الإدريسي

كان ولا يزال أوفياء الخط التحريري لقيودوم الصحافة المغربية الفقيه مولاي مصطفى العلوي رحمه الله، يتابعون هذا النهج بعد 6 سنوات من التحاقه بالرفيق الأعلى من خلال رائعته «الحقيقة الضائعة»، التي فرضت حضورها الأسبوعي من خلال جريدة «الأسبوع» حتى صارت من الأدبيات السياسية والمراجع الأكاديمية للصحافة الملتزمة بقضايا الشعب.. وطيلة الست سنوات وما قاسيناه فيها من رحيل مبالغ للإعلامي المخضرم واجتياح فيروس «كورونا» وما خلفه من مآسي أزمتها الحظر الصحي، استمرت الجريدة في تواصل مع قرائها عبر النظام الإلكتروني وفيه لروح الرسالة التي تأسست من أجلها إلى حين عودة الحياة الطبيعية واستئناف الصدور الورقي وروح مؤسسها بين كل سطور صفحاتها، بل وفي إشارة لها لدالتها وعمقها، حافظت في صفحتها الأخيرة كما كانت منذ عقود، على مقال «الحقيقة الضائعة» التي كان الراحل لا يكتف على كتابتها كسر لموضوع فقط، بل كان يدلي بالحجة والمرجع لكل مكتوب، وهذا ما أرخه الكتاب الأول من «الحقيقة الضائعة» التي لا زالت تتداول في الصالونات الثقافية والسياسية والأكاديمية، وآخرها قبل أيام بحضور وازن لعدد من الشخصيات بمناسبة صدور الجزء الثاني من كتاب «الحقيقة الضائعة» كإضاءة لمسار ونضال وتضحية مصطفى العلوي، الذي توجه المشاركون بالتماس إلى رئيسة المجلس الجماعي للرباط، لتسمية شارع باسمه، حدوده في مقاطعة حسان ويربط شارع الحسن الثاني على مستوى ساحة سيدي مخلوف المقابلة للضريح الشريف، بكورنيش ضفة الوادي، وقد ظل منذ شقه وتجهيزه لعدة سنوات بدون اسم وكأنه في انتظار التسمية التي تليق به وبموقعه، أي «شارع مولاي مصطفى العلوي»، الإنسان الذي اجتمع فيه ما تفرق في غيره..

التماس من المرتقب تزكيته بتوقيعات القامات التاريخية والوطنية الحاضرة والمشاركة والمدمعة لهذا الالتزام كما من المقرر انتداب منها ممثلين لتسليمه يدا بيد إلى الرئيسة حتى يأخذ طريقه إلى الإجراءات اللازمة ومنها دراسته ومناقشته من طرف المجلس في دورته العادية المقبلة لشهر أكتوبر، وإصدار قرار في موضوعه، ومن ثم خضوعه لترتيبات إجبارية لا يمكن الخوض فيها، قبل أن تعلن رئيسة المجلس القرار النهائي كتابيا إلى تلك اللجنة، وهو مطلب مؤكد من طرف الرباطيين، للموقف النبيل للفقيه الذي فتح صفحات جريدته للدفاع عن العاصمة عندما تآمر عليها المنتخبون في سنة 2010 وقرروا تنفيذ مؤامرة خلق مدينة موازية لطمس تاريخها، فواجههم بصفحة خاصة للرباط، والبقية تعرفونها..

شهادات من
الرواد

((«سيد الكتفي» لون مسرحي ظهر بمدينة الرباط وعرف بخصوصيته المحلية في عهد السلطان مولاي يوسف، وهو من تأسيس بعض الحرفيين التقليديين، وخاصة ممن يشتغلون في حرفة الخزارة والدباغة، وظل مرتبطا بهؤلاء دون غيرهم، ويبدو أن بعض مكوناته مستوحاة من الطائفة المعروفة بالحمدوشية، والتي كانت تنتشر في عدد كبير من الزوايا بالمغرب منتظمة في بعض مهرجاناتها الطرقية؛ فمسرح سيدي الكتفي يرتبط - حسب أغلب الباحثين - بمدينة الرباط تأسيسا وتنشيطا وتشخيصا وذاكرة، وهو لون مسرحي أسسته جماعة من محترفي الخزارة يرأسهم مقدم ويجتمعون في بيته أو في بيت أحدهم أو في دار الباشا أو في دار السلطان)) انتهى.

المرجع: مقتطف من كتاب الأكاديمي مصطفى الجوهري عن «المسرح المغربي ومساراته بمدينة الرباط» (الصفحة 20).

أقول عهد الامتيازات في العاصمة

المناضلون المرشحون مدعمون ماليا من أحزابهم

الطلاق الثلاث الميثاق الشرعي الذي كان يربطكم بالناخبين منذ سنة 2021، بعدما فاضت عليكم الخيرات والامتيازات، فالوثائق المالية الرسمية تشهد على تحمل الرباطيين نفقات هواتكم ومصاريك كراء سيارات لتنقلاتكم، وتحويلات مالية لحساباتكم البنكية على تعويضات لمهامكم وأسفاركم الموكية، فإين روح النضال التي أوهمتنا بها أحزابكم وأنتم تتقاضون أجورا سميكة وتتمتعون بمزايا بضغط أحزابكم الحكومية عبر قرارات؟ أما الغابر من هذه العطايا فلا يعلمها إلا الله.

وستكون نهاية مرحلة المناضلين المأجورين، بسن قانون خاص بالعاصمة يضع شروطا مقننة للحصول على أي تعويض بدون تهرب من إخضاعه للضريبة، فالمنتخبون وأحزابهم بنفوذهم استجدوا بـ «التعويض» بدلا من الأجر حتى لا يؤديوا عليه الضرائب، فعليهم إذن، الاستعداد لمواجهة الجيل الجديد في المحطة المقبلة.



بمصاريقها، باتقاء حرمة التصويت من الناخبين، والذي لا يقدر بأي ثمن لأنه من كنوز اخفت في زماننا، كنز الثقة وقد صار من الغابرين، فهل فعلا تمثلون وتدافعون عن مصالحنا؟ وهل راعيت سمعة عاصمة تخطت أكبر العقبات بفضل المشاريع الملكية، ولم تضيفوا لها أي قيمة مضافة، فاعترفوا بانكم حصدم بحبوبة العيش وذقتم حلاوة السلطة وطلقت

وبشعاراتهم وبرامجهم على المقترعين، وأيضا بتمويل حملاتهم ونفقات مطبوعاتهم لأن «منتوجهم» بمتطوعين للنضال وباستماتة لتحقيق المسؤوليات الانتخابية. وما نحن اليوم نجني أشواك ما أخطانا في اختياره بمحض إرادتنا، وكنا نحلم بمجالس «فاضلة» تترفع عن الربيع أو على الأقل تلتزمها أحزابها ما دامت مولتها وتكلفت

عذرا لعواصم إفريقية.. فعاصمتنا مقصرة

القارة باستثناء شارع أنتسبراي المغاشية، وله دلالة خاصة عند المغاربة، احتضنته مقاطعة أكدال الرياض في حي «أكداك العالي»، وطيلة تلك السنوات ونحن مواطنون على تذكير المجالس المنتخبة بهذا الرصيد الذي أذخرته لها التي سبقتها لتوظفه عند الحاجة، لكنها أخلفت الموعد.. لتكون مسؤولة عن التبايع والالاهتمام بعواصم تفرض عليها مهام المدينة التي تمثلها ونسير شؤونها وتنتقل أمانة عاصمة المملكة، أن ننشر المحبة والإخاء بالتواصل الدائم مع أخواتها، وهذا واجب ديني قبل أن يكون سياسيا، فعذرا عواصم أخواتنا على هذا التقصير من ممثلينا الذين تسربوا إلى التحكم في الروابط الروحية بما آلت إليه في عهدهم من فتور وازدراء، وربما من جهلهم بالأصول المتجذرة بين أئمة وشيوخ عاصمة إمارة المؤمنين والعمق الإفريقي.. عذرا، فهذا التقصير سيتحول إلى عقاب لهم في الانتخابات المقبلة ليتولى جيل ابن بيئته الإفريقية المؤمن بالديانات السماوية، قيادة مجالس العاصمة حسب بوصلة الجنوب التي تأخرنا في اعتمادها للتواصل مع إخواننا والتعاون مع بلدياتهم وبناء طريق الوحدة الإفريقية انطلاقا من الحدود الأوروبية.

عذرا، وعاصمتكم الروحية تزينت لاستقبالكم في عطلكم لتلمسوا بأنفسكم الكنز المشترك، الثقافة الإفريقية والرباط رائدتها محفوفة بالمناخ ومعظم عروضها من التراث الإفريقي.

قد تكون عاصمة إمارة المؤمنين الأولى في القارة تعذر لأخوانها الإفريقيات على ما يمكن اعتباره تأخيرا مقصودا من هذه العاصمة الروحية لحوالي مليار و500 مليون إفريقي يؤمنون بالله وكتبه ورسله، وكان لزاما على الجماعة المنتخبة، وهي مسؤولة عن ربط العلاقات الدبلوماسية الشعبية بينها وبين كافة العواصم في مقدمتها العواصم الإفريقية التي ظلت مستقرة على تآخي وتعاون مدينتين هما: مالابو عاصمة غينيا الاستوائية ونقطة اتفاقية بتاريخ 2 مارس 1988، ومدينة أنتسبراي المغاشية وشهدت بها معاهدة موقعة في الرباط سنة 1992، وهما معا من الجنوب الإفريقي، ومنذ 10 سنوات ونحن في شد وجذب مع مجالس الجماعة لإحياء روابط الصلة بين عاصمة إمارة المؤمنين وباقي عواصم إفريقيا، بل نهنأها إلى ضرورة الانكباب لإرساء دبلوماسية شعبية تستهدف عواصم جنوب القارة، ثم الخينا على فتح اتصالات بداية مع عواصم الساحل الإفريقي وهي تمثل نصف عواصم القارة، ثم رجوناها بتمهيد هذه الدبلوماسية بتقديم تهاني الأعياد على بطاقات في وجهها الأول، وفي الثاني صورة للشارع الرباطي الحامل لاسم بلد أو عاصمة العدة الإفريقي المعني بالتهنئة. في العاصمة، وبالضبط شوارع وازقة حي المحيط، كلها أو جلها مسماة على دول وعواصم

أرشيف الرباط

والعالم يتابع المونديال ومنهبر بالأداء الرفيع للمنتخب الوطني، نذكر بأمجاد كرة القدم في الرباط عندما انتصر فريق المغرب الرباطي كفريق وطني على فريق فرنسي لنخبة الأبنك الفرنسية سنة 1935، وبحصنة ثقيلة بـ 11 هدفا مقابل هدف واحد.

ورحم الله الأبطال المؤسسين الحقيقيين لهذه الرياضة العالمية التي انطلقت من الرباط، وكان من مؤسسها محمد الرشيد ملين ومحمد الأمين بالجنواوي ومبارك بورويج، رحمهم الله.

أسرار
العاصمة

صممت كل المؤسسات الحقوقية الرسمية، وتظاهرت بالصمم فعاليتها المدنية على صولة أصحاب البدلة البيضاء في فرض تعريفات غير معترف بها من المتدخلين المؤمنين للأمراض لملايين المنخرطين، وبدلا من التفاوض مع أصحاب البدلة لملاءمة تعريفاتهم مع مرجعية جداول تأمينات هؤلاء المتدخلين، تركوا منخرطهم ربما في حماية «المجالس الحقوقية»، التي لحد الآن تنكرت لواجباتها.

بعد انتزاع حق عودة الساعة القانونية.. من المرتقب أن يعلن عن تحرير المتقاعدين من زناينة المنع لتحسين معاشاتهم، وهو مطلب وحق ناضل من أجله الملايين المعنيون بظلم حرمانهم من العيش بمعاشات حية تدب فيها الحركة بزيادات كل سنتين ورعاية صحية مستديمة. فإذا حررهم رئيس الحكومة من «غمولة» هذه الزناينة، وهم وعائلاتهم قوة انتخابية؛ فإنه سيدخل التاريخ.

من الغرائب والعجائب التي تعزز قوله «القوانين تطبق فقط على فقراء الشعب»، وما يجري ويدور في الصرامة المفروضة على دعم المعوزين، وهم مراقبون حتى في كمية استنشاق الهواء؛ فمجرد تعبثه بـ 10 دراهم للمهاتف، يسجله المؤشر كرفاهية للمزوط، طالب الدعم، فيحرم منه تلقائيا، أما الذين يتمتعون بدعم مالي ومن المجالس بعشرات الملايين، فهم غير معنيين بهذا القانون.

إذا كانت جهة الرباط هي الثانية وطنيا في عدد العربات المتجولة في طرقاتها بحوالي 800 ألف عربة، فإن العاصمة لوحدها - وهو تقدير - تتجول فيها أيام العمل حوالي 400 ألف سيارة أغلبها من عمالتي سلا وتمارة، وهذا يفرض تعزيز خطوط النقل الحضري بالحافلات والطرامواي، لأن الطرقات لم تعد قادرة على تحمل هذا الكم الهائل من السيارات، وحتى يستعمل الناس النقل الحضري بدلا من الشخصي.

الأسبوع الرياضي

تحديات تطوير لعبة الغولف بالمغرب

تنطلق بمسالك النادي الملكي للغولف في كابو نيغرو، في الفترة الممتدة ما بين 6 و11 يوليو 2026، منافسات الدورة الحادية والعشرين لكأس العرش للغولف، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وتأتي هذه البطولة، المنظمة من طرف الجامعة الملكية المغربية للغولف بشراكة مع جمعية جائزة الحسن الثاني للغولف، كحدث بارز يجمع أفضل 12 ناديا على الصعيد الوطني للتنافس على اللقب الأبرز محليا، وضمن قيم الروح الرياضية والعمل الجماعي. وتعتمد الجامعة في تنظيم هذا الحدث على مبدأ تدوير مكان الاستضافة بين مختلف الأندية الوطنية، حيث استقر الاختيار هذا العام على نادي «كابو نيغرو» بخصائصه الجغرافية التي تدمج بين البحر والجبل، وتهدف هذه السياسة التنظيمية إلى تنشيط اللعبة سياحيا ورياضيا في مختلف جهات المملكة، فضلا عن تحفيز الأندية وتطوير مستوياتها التنافسية عبر توفير بيئات لعب متنوعة بمسالك مختلفة.



«المهاجم الوهمي».. هل نجحت خطة وهبي للفوز في مباريات المونديال؟

تطور ملموس في صناعة الفرص ومعدلات الاستحواذ مقارنة بالمشاركات الموندالية السابقة، إلا أن هذا الأسلوب يضع خط الدفاع أحيانا أمام اختبارات صعبة؛ فالمساحات الشاغرة التي يتركها الاندفاع الهجومي قد تشكل ثغرات يمكن للمنتخبات الكبرى استغلالها عبر الهجمات المرتدة السريعة.

ومع الدخول في حسابات الأدوار الإقصائية الحاسمة، يواجه محمد وهبي تحدي الموازنة بين الحفاظ على أسلوبه الهجومي وتأمين الخطوط الخلفية لتفادي الأخطاء المؤثرة، وتبقى المباريات المقبلة هي المحك الفعلي لتحديد ما إذا كان خيار المهاجم الوهمي قادرا على قيادة الفريق إلى أدوار متقدمة، أم أن الظروف ستفرض مراجعة هذه الخيارات التكتيكية.

بوجود الحارس ياسين بونو، فضل وهبي تقديم نموذج يعتمد على الاستحواذ، والضغط العالي، ومحاولة التحكم في إيقاع اللعب، وفرض المبادرة الهجومية في مناطق الخصم.

وفي صلب هذا التحول التكتيكي، يبرز قرار الاعتماد على خطة «المهاجم الوهمي» كأحد أكثر القرارات التي استحدثتها وهبي في كرة القدم المغربية، ويرى المؤيدون لهذا النهج أنه يمتح الفريق مرونة أكبر في التمرير ويخلق كثافة عددية في وسط الملعب تساهم في تفكيك التنظيم الدفاعي للمنافسين، بينما يعتقد المعارضون أن غياب رأس الحربة الكلاسيكي قد يقلل من النجاعة الهجومية المباشرة داخل منطقة الجزاء. وعلى الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى

تاھل المنتخب الوطني إلى دور الـ 16 في كأس العالم 2026، بعد مواجهة صعبة أمام نظيره الهولندي، حسمتها ركلات الترجيح، لتبدأ مرحلة جديدة من التقييم الفني للمسار التكتيكي الذي يقوده المدرب محمد وهبي، حيث يعيش الشارع الرياضي حالة من النقاش حول الأسلوب الفني الذي ينتهجه المنتخب، خاصة وأن وهبي تولى القيادة في مرحلة انتقالية دقيقة خلفا لوليد الركراكي، مقدما رؤية تدريبية مغايرة تثير التساؤلات والاهتمام على حد سواء.

وتكشف المقارنة بين نسختي 2022 و2026، عن تباين واضح في الفلسفة الكروية؛ فبعد أن اعتمد الركراكي في مونديال قطر على التنظيم الدفاعي المتناسك والارتداد السريع لحماية المرمى

متى ينتهي مسلسل الاحتجاج ضد التحكيم في البطولة الوطنية؟

مع دخول البطولة الوطنية لكرة القدم منعطفها الحاسم، تجددت موجة الاحتجاجات ضد «قضاة الملاعب» لتضع المديرية الوطنية للتحكيم في مرمى المسائلة حول نجاعة الصافرة وتقنية «الفار» في هذه المرحلة الحساسة، وقد شكلت البلاغات الاستنكارية المتزامنة لقطبي الدار البيضاء، الرجاء والوداد، عقب الجولة 27، مؤشرا على بلوغ الاحتقان ذروته وفقدان الثقة في قرارات مؤثرة قد تعصف بمجهودات موسم كامل في صراعي اللقب والاعتناق، مما يطرح تساؤلات ملحة حول مدى قدرة المنظومة الحالية على مواكبة تطلعات الاحتراف وتأمين عدالة المنافسة في الأمتار الأخيرة.

غياب تاريخي للمغرب عن بطولة العالم للمواي طاي

لأول مرة منذ أزيد من 35 سنة، غاب المغرب عن بطولة العالم للمواي طاي بماليزيا، في خطوة تكشف عن عمق الأزمة التسييرية التي تخنق جامعة هذه اللعبة، وهو ما يؤكد خروج البطل الوطني ياسين محسون بتصريحات نارية وجه فيها أصابع الاتهام مباشرة إلى «سوء التدبير والقرارات غير المسؤولة» التي حرمت أبطالنا بذلوا جهودا مضنية، من تمثيل وطنهم؛ هذا الغياب الصادم، بعد عقود من التوهج، يضع جامعة المواي طاي أمام المسائلة حول خلفيات تدمير أعلام الرياضيين وهدر طاقاتهم، ويسائل الدور الرقابي لوزارة الوصاية تجاه ما يوصف بالعبث الإداري الذي يسبب لسمعة الرياضة الوطنية في المحافل الدولية.

حضور الأطر المغربية يتواصل في الهيئات القارية

بتعزز حضور الأطر والمسؤولين المغربية في الهيئات الرياضية الإقليمية والقارية، وهو ما جسده مؤخرا المشاركة الإدارية والتقنية للوفد المغربي بقيادة العضو الجامعي فيصل بوتشيش، في الاجتماعات التحضيرية للبطولة العربية لكرة السلة للشباب، ورغم الأهمية الدبلوماسية لهذا التمثيل الخارجي، إلا أن الجامعة الملكية المغربية للعبة لا تزال تواجه تحديات بنيوية معقدة على الصعيد المحلي، حيث تظل معضلات ضعف البنية التحتية، وتراجع منظومة التكوين الأساسي في الأندية، وغياب الدعم المالي الكافي للفئات السنية، عوائق رئيسية تحد من أثر هذا الحضور الخارجي على التطور الفعلي للعبة وتوسيع قاعدة ممارستها داخل المملكة.



أنقذوا الوداد من التسيير الهاوي لأيت منا

تماسك المجموعة. وقد تجلت هذه الأزمة التنظيمية بشكل علني خلال المباريات الأخيرة، لا سيما بعد الهزيمة أمام الدفاع الحسني الجديدي، والتي شهدت خلافا واضحا على دكة البدلاء بين المدرب محمد بنشريف والإداري مرباح، وانضافت هذه الخسارة إلى التعثر أمام أولمبيك الدشيرة، ليرتفع عدد الهزائم هذا الموسم إلى إحدى عشر هزيمة، مما يؤكد عمق الخلل الفني والتكتيكي الذي بات يتخطى فيه الفريق.

وفي ظل هذا المشهد المعقد، جاء إعلان رئيس النادي، هشام أيت منا، عن رغبته في التنحي عن منصبه مع نهاية الموسم الجاري ليزيد من الغموض حول المستقبل الإداري للوداد، بالتزامن مع تقارير تؤكد رغبة أزيد من نصف تعداد الفريق في الرحيل، وتضع هذه المعطيات مجتمعة مستقبل النادي على المحك، مما يستدعي تدخلا حكيما وعاجلا لإنقاذ الفريق وإعادةه إلى سكة التسيير العقلاني.

يمر فريق الوداد البيضاوي لكرة القدم بواحدة من أدق فتراته التسييرية والرياضية مع اقتراب نهاية الموسم الحالي، إذ لم تعد الأزمة مقتصرة على تراجع النتائج فوق أرضية الملعب، بل امتدت لتتحول إلى صراعات داخلية هزت استقرار النادي، ويعزو مراقبون هذا التراجع إلى غياب المنهجية الاحترافية في تدبير شؤون النادي العريق خلال المرحلة الأخيرة، مما جعله عرضة لارتجالية تسييرية واضحة.

وتشير المعطيات الواردة من داخل القلعة الحمراء، إلى وجود هوة واسعة بين إدارة النادي وعدد من اللاعبين، وصلت في بعض الأحيان إلى قرارات الإقصاء من المباريات، في وقت عبر فيه لاعبون آخرون علنا عن تذمرهم بسبب تأخر صرف مستحقاتهم المالية العالقة، ويعكس هذا التوتر المالي والتنظيمي صعوبة السيطرة على المستودع وتراجع معدلات الانضباط العام، مما يهدد



إدريس لشكر وسياسة «كم حاجة قضيناها بتركها»

مفارقات الاتحاد الاشتراكي.. من الدفاع عن أخنوش إلى الدفاع عن الرأسمالية المتوحشة

بخلاف جميع الأحزاب الاشتراكية في العالم، والتي تقوم على صراع الأفكار والمواقف، والأوراق النقدية، والمخططات الفكرية وصراع الأطروحات.. لم يعد يتوفر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في نسخته المغربية، سوى علم «قانون أساسي» شبيه بالجمعيات السكنية، ولا يجب عن الحد الأدنى من الأسئلة التي يفترض الإجابة عنها في «الدساتير الحزبية»، حيث تغدو الفصول مقلصة إلى أقل عدد من الكلمات، بينما يخصص جزء كبير من القانون للإنشاء، مع الإحالة على القوانين التنظيمية التي لا يعرفها أحد (..).

إعداد: سعيد الربحاني

موقف سياسي من حزب سياسي..؟ أقرب إلى الافتراض الأخير، يقول شقران أمام، وهو رئيس الفريق الاتحادي سابقا بمجلس النواب: ((أرى أن قرار الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، والقاضي بالامتناع عن التصويت على مقترحي قانون يتعلقان بتأميم شركة «لاسامير»، وتسقيف أسعار المحروقات، قد جاء بناءً على قراءة خاصة للموقف الواجب اتخاذه، وهو ما أوضحه الحزب.. وبصرف النظر عن المال بحكم ما يوصف

لا يعني في نهاية المطاف سوى ضمان الربح للشركات «المتغولة» من خزانة الدولة، فقد كان الأجدد الحديث عن نظام لتسقيف الأرباح أيضا، بحيث لا يجب أن يتجاوز الهامش حدود المعقول، كما يحصل دائما، في الحالة المغربية (..)، ويبقى السؤال الأوضح هو كيف يمكن لحزب اشتراكي أن يمتنع عن التصويت لمقترح يقضي بتأميم شركة وطنية هامة؟ أليس ذلك خدمة مباشرة للوبي المحروقات؟ وماذا لو كانت هناك اتفاقات تحت الطاولة، هل يمكن اعتبار ذلك مجرد

للمشاركات الحكومية. هل يمكن أن نتصور حزبا اشتراكيًا يستعمل الامتناع كألية للغموض في المواقف السياسية، خوفا من الذي سيحدث (..)؟ لكن ذلك حصل فعلا؛ فقد قرر حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي يقوده الكاتب الأول، الممدد له، إدريس لشكر، الامتناع عن التصويت على مقترحي قانون يتعلقان بتأميم شركة «لاسامير»، وتسقيف أسعار المحروقات. بغض النظر عن الفرق بين تسقيف الأسعار في مجال المحروقات، والذي

في حزب يدعي الاشتراكية، ويحمل رمز «الوردة»، والوردة تعني ذلك الرمز العالمي للحركة الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية، خاصة عندما يتم ربطها بقبضة اليد (..)، يفترض الحديث عن «المجتمع الاشتراكي» وعن الرفاه الجماعي، وعن قوة الدولة في تدبير الاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، كما يفترض الدفاع عن التأميم.. ومحاربة الخصومة والرأسمالية المتوحشة، لكن ذلك لم يحصل أبدا مع الاتحاد الاشتراكي في نسخته المؤهلة

تحليل إخباري



في حزب يدعي الاشتراكية، ويحمل رمز «الوردة»، والوردة تعني ذلك الرمز العالمي للحركة الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية، خاصة عندما يتم ربطها بقبضة اليد (..)، يفترض الحديث عن «المجتمع الاشتراكي» وعن الرفاه الجماعي، وعن قوة الدولة في تدبير الاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، كما يفترض الدفاع عن التأمين.. ومحاربة الخصخصة والرأسمالية المتوحشة، لكن ذلك لم يحصل أبدا مع الاتحاد الاشتراكي في نسخته المؤهلة للمشاركة الحكومية.

هل يمكن أن نتصور حزبا اشتراكيا يستعمل الامتناع كألية للغموض في المواقف السياسية، خوفا من الذي سيحدث (..)؟ لكن ذلك حصل فعلا؛ فقد قرر حزب الاتحاد الاشتراكي، الذي يقوده الكاتب الأول، الممدد له، إدريس لشكر، الامتناع عن التصويت على مقترحي قانون يتعلقان بتأمين شركة «لاسامير»، وتسقيف أسعار المحروقات.

بالتغول، أعتقد أنه كان من السليم التصويت لصالح المقترحين في ظرفية سياسية خاصة، وفي ظل تقدم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في الولاية التشريعية السابقة، بمقترح قانون يرمي إلى تحويل أصول شركة «لاسامير» ملكية (الدولة المغربية) (المصدر: جريدة «المشعل» / عدد 25 يونيو 2026).

كلام رئيس الفريق الاشتراكي السابق، لا يقف عند حدود معارضة الامتناع، بل إنه يكشف جزئية منسية، وهي أن الحزب سبق له التقدم عبر فريقه بمقترح لتأمين شركة «لاسامير»، وهو ما يطرح السؤال حول «جدية» المعارك التي يخوضها هذا الحزب في عهد القيادة الحالية.. كيف يمكن لحزب طالب بالتأمين أن يرفض التأمين عبر بوابة الامتناع؟ كما أن السؤال يغدو



شقران أمام

مطروحا حول هذا النوع من «المبادئ الاشتراكية» التي تتغير من ولاية لأخرى؟ أليس حريا أن تكون للحزب مبادئ معروفة يدافع عنها؟ طبعاً، وما دمنا في السياسة على الطريقة «الاتحادية» الراهنة، فإن كل شيء يبقى قابلاً للتبرير، والتبرير الذي قدمه الاتحاد الاشتراكي لامتناعه عن التصويت لصالح مقترح يفترض الدفاع عنه من طرف حزب اشتراكي، كان عبر بيان معنون كالتالي: «الامتناع عن التصويت ليس تأييداً.. بل موقفاً سياسياً في مواجهة التغول».

إذن، بدل الحديث عن جوهر المشكل المتمثل في عدم دعم «التأمين» والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، كما تقول بذلك الأبجديات الاشتراكية، تم استعمال شماعة «التغول» (..)، أليس المفروض في حزب الاتحاد الاشتراكي أن يكون في طليعة المدافعين عن إعادة وسائل الإنتاج للدولة؟ ألا يفترض الحديث عن ورش الدولة الاجتماعية أكثر أن يكون الاتحاد الاشتراكي أكثر «اجتماعية» من الدولة نفسها؟ ولم لا تكون هذه فرصته التاريخية

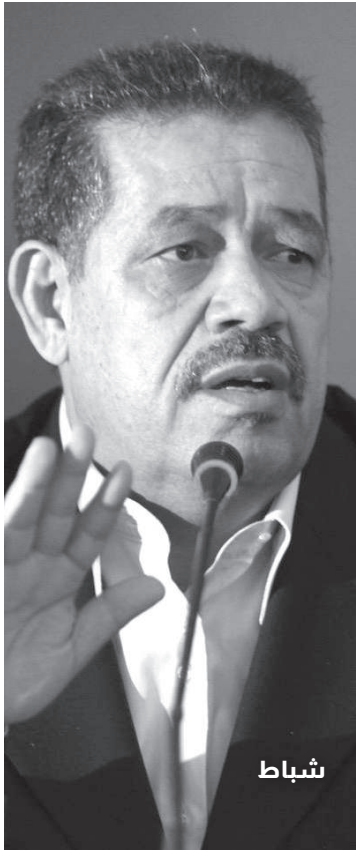
لصياغة برنامج حكومي ينقذه من الضلال الحكومي (..)؟ تقول القيادة الاتحادية، عبر الإعلام الحزبي، وهي تلوم كل منتقد: ((أثار قرار الفريق الاشتراكي- المعارض للاتحادية بالامتناع عن التصويت على مقترحي تأمين شركة لاسامير وتسقيف أسعار بعض المواد الأساسية، نقاشاً واسعاً، بل إن بعض الأطراف اختارت أن تجعل من هذا الامتناع محورا للنقاش برمته، متجاهلة عن قصد أو عن غير قصد حقيقة أكثر أهمية، وهي أن المقترحين قد سقطوا أصلاً بفعل التصويت الصريح للأغلبية الحكومية، التي تملك وحدها من الأصوات ما يكفي لرفض أي مبادرة تشريعية مهما كان مضمونها أو الجهة التي تقدمت بها، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن مواقف الاتحاد الاشتراكي هي ما يهم المغاربة وما يبحثون عنه، لأنهم يفترضون أنه الأقرب لحماية مصالحهم..

ولكن التركيز على موقف الامتناع وإغفال موقف الرافضين للمقترحين، يكشف كذلك قدراً كبيراً من الانتقائية في قراءة المشهد السياسي، لأن السؤال الحقيقي الذي كان ينبغي أن يطرح، هو من يكون هؤلاء الذين أسقطوا المقترحين؟ ومن الذي استعمل أغليته العديدة لرفضهما ولمصلحة من؟ أما تحويل النقاش نحو من اختار الامتناع عن التصويت، فهو محاولة لصرف الأنظار عن جوهر القضية وعن المسؤولية السياسية الفعلية في اتخاذ القرار..

«لقد كان واضحاً منذ البداية أن النتيجة محسومة سلفاً؛ فالأغلبية الحكومية الحالية لا تملك فقط أغلبية مريحة، بل تملك أغلبية كاسحة تجعل أي تصويت داخل المؤسسة التشريعية معروفاً بنتائج قبل انطلاقه، وهو وضع سبق

أقرب إلى الافتراض الأخير، يقول شقران أمام، وهو رئيس الفريق الاتحادي سابقاً بمجلس النواب: ((أرى أن قرار الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، والقاضي بالامتناع عن التصويت على مقترحي قانون يتعلقان بتأمين شركة «لاسامير»، وتسقيف أسعار المحروقات، قد جاء بناءً على قراءة خاصة للموقف الواجب اتخاذه، وهو ما أوضحه الحزب.. وبصرف النظر عن المآل بحكم ما يوصف بالتغول، أعتقد أنه كان من السليم التصويت لصالح المقترحين في ظرفية سياسية خاصة، وفي ظل تقدم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في الولاية التشريعية السابقة، بمقترح قانون يرمي إلى تحويل أصول شركة «لاسامير» لملكية الدولة المغربية)) (المصدر: جريدة «المشعل» / عدد 25 يونيو 2026).

تحليل إخباري



شباط



لشكر



العماري



البكوري

لشكر وحلفاء أمس

أليس الاتحاد الاشتراكي هو الذي قاد عملية «البلوكاج» الحكومي ضد بن كيران رفقة أخنوش، أليس إدريس لشكر هو الذي تحالف مع أخنوش ضد بن كيران، ضدا على نتائج الانتخابات؟ أليس التغول الاتحادي وغيره هو الذي أنتج حكومة سعد الدين العثماني، بعد التدخل الملكي بتعيين رئيس حكومة آخر من الحزب الفائز بالانتخابات؟ أليس التغول الاتحادي هو الذي أدى إلى تشكيل حكومة «لا طعم لها ولا لون» مكونة من أحزاب: العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاتحاد الدستوري، والتقدم والاشتراكية.. في وقت من الأوقات ؟

الحزب الفائز بالانتخابات؟ أليس التغول الاتحادي هو الذي أدى إلى تشكيل حكومة «لا طعم لها ولا لون» مكونة من أحزاب: العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاتحاد الدستوري، والتقدم والاشتراكية.. في وقت من الأوقات ؟

ألم يكن لشكر حليفا كبيرا لأخنوش على امتداد السنوات الأخيرة، لولا أن التبعية لأخنوش لم تشفع لحزب «الوردة» من أجل الدخول للحكومة الحالية في مرحلتين (قبل التعديل وبعد التعديل)؟ والآن، وبعد كل هذا.. تتحدث القيادة وقائدها عن التغول بدل الحديث عن أزمة القيم الاشتراكية في «القوات الشعبية»، وهي أزمة بدأت منذ «الخروج عن المنهجية الديمقراطية» وحتى قبلها.. ولكن القائد إدريس لشكر بالغ في المناورة قبل أن يصل إلى المناورات الأخيرة التي صبت كلها في اتجاه دعم أخنوش رغم ادعاء العكس، ومن يقول العكس سيكون بالتأكيد جاهلا لما حصل، عندما تم رفض دخول الاتحاد الاشتراكي لحكومة أخنوش في آخر دقيقة (..).

أخنوش لرئاسة الحكومة ؟ أليس الاتحاد الاشتراكي هو الذي قاد عملية «البلوكاج» الحكومي ضد بن كيران رفقة أخنوش، أليس إدريس لشكر هو الذي تحالف مع أخنوش ضد بن كيران، ضدا على نتائج الانتخابات؟ أليس التغول الاتحادي وغيره هو الذي أنتج حكومة سعد الدين العثماني، بعد التدخل الملكي بتعيين رئيس حكومة آخر من

النتيجة معروفة سلفا.. ؟ لنفترض أن فريقا معيننا يلعب ضد فريق آخر، هل يمكن أن نقبل امتناع أحد الفريقين عن المواجهة فقط لأنه يلعب بتشكيلة ناقصة في المباراة؟ أليس الأخرى تأكيد شرف المحاولة بدل تغيير الموضوع؟ ولنفترض أن الأمر يتعلق بالتغول، ألم يكن الاتحاد الاشتراكي جزءاً من هذا التغول على مدى سنوات، منذ أن تقدم عزيز

للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن نبه إليه منذ اللحظة الأولى لتشكيل هذه الحكومة، حين وصف ما يجري بحالة من التغول السياسي الناتج عن تجميع غير مسبوق لمراكز القوة والقرار على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، كما حذر الاتحاد الاشتراكي مرارا من أن هذا التغول سيؤدي إلى إضعاف التعددية السياسية وإفراغ النقاش الديمقراطي من محتواه الحقيقي، لأن المؤسسات ستتحول تدريجيا إلى فضاءات لإضفاء الشرعية الشكلية على قرارات محسومة مسبقا، بدل أن تكون مجالا للتداول والتفاعل بين مختلف الرؤى والاقتراحات، وما وقع في ملفي لاسامير وتسقيف الأسعار، ليس سوى تجسيدا عمليا لهذا التخوف الذي عبر عنه الحزب منذ سنوات..

«في مثل هذه الحالات، لا يمكن قراءة قرار الامتناع عن التصويت كموقف محايد أو موافقة ضمنية كما يحاول البعض تصويره، بل يصبح قرار الامتناع موقفا سياسيا قائما بذاته يعبر عن رفض المشاركة في إضفاء صورة تنافسية على عملية يعرف الجميع أن مخرجاتها مقررة سلفا بفعل اختلال موازين القوى العديدة، وهو أيضا تعبير عن الاعتراض على منطق تدبير النقاش العمومي، وعلى الطريقة التي تستعمل بها الأغلبية العديدة لإغلاق باب الحوار بدل فتحه، يصبح معه التصويت بلا مجرد إجراء شكلي لا يغير شيئا في النتيجة، ولهذا قد تختار المعارضة الامتناع لتقول: نحن لا نوافق على هذا القرار، لكننا لا نريد أن نمنحه شرعية النقاش وكأنه محل تنافس حقيقي؟ فالامتناع، كما هو معلوم في كل الديمقراطيات، شكل من أشكال الاحتجاج السياسي» ((المصدر: كل الفقرات سألقة الذكر مقتطفة ومنقولة من رسالة الاتحاد / 17 يونيو 2026).

خلاصة القول - تقول رسالة الاتحاد - «كم حاجة قضيناها بتركها»، لكن هل يجوز ذلك؟ أين المبادئ؟ أين النضال الشعبي؟ أين المعارضة؟ هل يعقل أن نصدق هكذا تصويت فقط لأن

ألم يكن لشكر حليفا كبيرا لأخنوش على امتداد السنوات الأخيرة، لولا أن التبعية لأخنوش لم تشفع لحزب «الوردة» من أجل الدخول للحكومة الحالية في مرحلتين (قبل التعديل وبعد التعديل)؟ والآن، وبعد كل هذا.. تتحدث القيادة وقائدها عن التغول بدل الحديث عن أزمة القيم الاشتراكية في «القوات الشعبية»، وهي أزمة بدأت منذ «الخروج عن المنهجية الديمقراطية» وحتى قبلها.. ولكن القائد إدريس لشكر بالغ في المناورة قبل أن يصل إلى المناورات الأخيرة التي صبت كلها في اتجاه دعم أخنوش رغم ادعاء العكس، ومن يقول العكس سيكون بالتأكيد جاهلا لما حصل، عندما تم رفض دخول الاتحاد الاشتراكي لحكومة أخنوش في آخر دقيقة (..).

كواليس أخرى

بن كيران ضد زعيم «العدل والإحسان».. «قال ليه شمتك قال ليه عرفتك»

الرباط. الأسبوع



بعد تصريحات محمد عبادي، الأمين العام لجماعة «العدل والإحسان»، بخصوص انخراط إسلامي العدالة والتنمية في العمل السياسي منذ سنة 2011، رد عبد الإله بن كيران، الأمين العام للحزب على تصريحات زعيم العدالةويين رافضا وصف تجربتهم السياسية بالفاشلة في تدبير الشأن العام.

وهاجم بن كيران تصريحات خصمه زعيم الجماعة المحظورة، خلال ملتقى لمنظمة نساء «المصباح»، معتبرا أن العدالةويين غير موجودين في الساحة السياسية ويظهرون فقط بين الفينة والأخرى في بعض المناسبات السياسية ثم يختفون، بينما حربه على صواب، وقال: «لا يا أستاذ، لم يثبت الزمن شيئا، بل أثبت أننا نحن من كان على صواب، وأنتم وجماعتكم إذا كان لديكم ما تريدون قوله فقولوه لنا، إلى حدود الآن لم تقولوا شيئا، ومن الناحية السياسية، فأنتم غير موجودين إلا عندما تكون هناك مناسبة سياسية، تخرجون ثم تعودون».

حزب العدالة والتنمية في السياسة، معتبرا أن السنوات التي قاد فيها الحزب الحكومة كشفت صحة القراءة التي قدمتها الجماعة، لأنه لم يتمكن من إنجاز الإصلاحات الجوهرية التي رفعها، ولم ينجح في معالجة ملفات الفساد والاستبداد بالشكل الذي كان ينتظره جزء من الرأي العام.

وأضاف بن كيران: «أقولها لك بكل محبة وأخوة وتقدير، رحم الله عبد السلام ياسين، وإذا كان لديكم مقترح آخر فأخرجوه للمغاربة ونرى كيف سيتفاعلون معه، وفي انتظار ذلك فلن نلتفت إلى هذا الكلام، وسنستمر في هذا الطريق إلى النهاية».

وكان زعيم جماعة «العدل والإحسان» قد قلل من مشاركة

حزب الأحرار يطلق «السلوكية الانتخابية» بـ 200 ألف منصب شغل سنويا

الرباط. الأسبوع

عاد قادة حزب التجمع الوطني للأحرار لتكرار نفس الأسطوانة الانتخابية المتعلقة بتنشغيل الشباب ضمن برنامج الانتخابي المقبل، رغم أن التصريح الحكومي الذي تلاه أخنوش في البرلمان، تضمن «خلق مليون منصب شغل» بينما الآلاف من المناصب تبخرت ولم تر النور في عهد حكومته.

فقد خرجت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية فاطمة الزهراء عمور، ببرنامج للحزب تتحدث فيه عن اهتمام حزبه بمجال التشغيل والإدماج الاقتصادي، من خلال برنامج انتخابي يتضمن إحداث 200 ألف منصب شغل سنويا خلال الفترة ما بين 2026 و2031، وتخفيض معدل البطالة إلى 9% سنة 2030، وقالت أن هذا البرنامج يهدف إلى رفع حجم الاستثمار إلى 800 مليار درهم في أفق سنة 2030، باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل، معتبرة أن تنظيم كأس العالم يمثل فرصة لتوفير 100 ألف منصب شغل سنويا بفضل المشاريع المرتبطة به، والآلاف من المناصب في قطاعات أخرى.

فالبرنامج الذي فشلت فيه الحكومة خلال الأربع سنوات الماضية بقيادة حزب الأحرار، تحاول من جديد الترويج له بشكل آخر مستغلة حدث كأس العام، في حين أن القطاع الخاص أصبح غير مطمئن بالنسبة لشريحة كبيرة من الشباب، بسبب ظروف العمل التي لا تحترم قوانين مدونة الشغل، بالإضافة إلى الأجور الهزيلة وقانون الإضراب المسلط على رقاب العمال.

بوانو للحكومة:

«ضربني وبكم سبقني وشكمتي»

الرباط. الأسبوع

الصحية، ورفع الدعم على أسعار مختلف المواد الأساسية دون اعتماد إجراءات لحماية القدرة الشرائية، والتطبيع مع تضارب المصالح والفساد والزبونية، مؤكدا أن حزبه يسعى إلى إصلاح اختلالات الحكومة، من بينها إلغاء قرار تسقيف سن التوظيف، واقترح بدائل أخرى تهدف إلى مراجعة الزيادات في المواد الأساسية والتخفيف من أثارها على المواطنين.

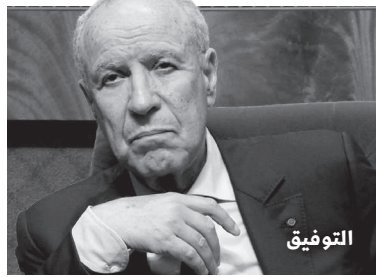
واعتبر بوانو أن الدعم الاجتماعي المباشر كرس منطق النفعية وأقبر مجموعة من البرامج التي كانت تستهدف فئات هشة، مثل «تيسير» ومبادرة «مليون محفظة» والدعم المقدم للأزامل والمطلقات، وتم تعويضها باليات جديدة أثارت نقاشا واسعا بشأن فعاليتها ومدى قدرتها على الاستجابة للحاجيات الحقيقية للأسر المغربية.



قال عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، أن الحكومة تعيش أزمة حقيقية بسبب فقدانها ثقة شريحة كبيرة من المواطنين بسبب سياستها اللاشعبية، وأضاف أن خروج المواطنين إلى الشارع للاحتجاج.. يكشف الاحتقان الذي يسود في المجتمع ويبرز جود اختلالات عميقة تستوجب معالجات جذرية بدل الاكتفاء بقرارات ظرفية أو إجراءات ذات طابع توافضي.

وانتقد بوانو حصيلة الحكومة وقال إنها سيئة وأخفقت في عدة ملفات استراتيجية، من أبرزها إصلاح أنظمة التقاعد، والبطالة، والتغطية

بعد فشل وزارة الأوقاف.. هل حان وقت وكالة للنهوض بالمساجد ؟



الرباط. الأسبوع

كشف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، عن مشكلة صعبة تتعلق بالمساجد، حيث أن عدد المغلقة منها يبلغ 1485 مسجدا، وتأهيلها يتطلب موارد مالية تقارب ملياري درهم.

وأضاف التوفيق أن لجن المراقبة الدورية التي تعمل تحت إشراف السلطات، تقوم بإغلاق 586 مسجدا سنويا حفاظا على سلامة المصلين، مضيفا أن الوزارة قامت بتأهيل 2200 مسجد باستثمارات بلغت نحو 3.87 مليار درهم، كما أنها تواصل العمل على توفير الموارد المالية لتأهيل 1121 مسجدا.

فالعديد من المساجد الموجودة في المدن لازالت مغلقة منذ سنوات لأسباب مجهولة، لكن مشكلة الوزارة أنها لا تتواصل مع الرأي العام من أجل توضيح أسباب الإغلاق حتى تفسح المجال أمام المحسنين للتكفل بإصلاح المساجد والمساهمة في تأهيلها، حيث تفتقد لقنوات التواصل من أجل حث المواطنين على المساهمة، خصوصا المحسنين الأغنياء الذين يرغبون في استثمار أموالهم في بيوت الله لنيل الأجر والثواب.

تلكس

أصبح الاقتصادي إدريس الكراوي نائبا لرئيس المجلس العالمي للعمل الاجتماعي، عقب انتخابه في الجمعية العمومية التي انعقدت مؤخرا في نيروبي بكينيا. وبهذا يكون الكراوي أول إفريقي يحصل على هذا المنصب لمدة أربع سنوات ضمن هذه المنظمة الدولية التي تتمتع بالصفة الاستشارية لدى الأمم المتحدة.

أوزين: مرحبا بساعة غرينتش وتهنينا من «ساعة رونه»

الرباط. الأسبوع

رحب محمد أوزين، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، بقرار العودة للساعة القانونية (غرينتش)، بعد قرار الحكومة الذي جاء في الوقت الميت من ولايتها، لكنه قرار محمود.

وقال أوزين في تدوينة له: «سيتنفس المغاربة الصعداء وسيحاولون نسيان معاناة أطفالهم الذين يذهبون إلى المدارس في عتمة الظلام ومكابدة العائلات في الحقول والمعامل ومشاهد التناؤب في المكاتب»، مضيفا أن هذه الخطوة ستنتهي معاناة فئات واسعة من المجتمع، والمتمثلة في التأثيرات السلبية على الإيقاع اليومي في الإدارات والمكاتب.. وانتقد أوزين غياب دراسات الجدوى الحقيقية التي كانت تسبق مثل هذه القرارات في السابق، وأن التراجع عن هذا التوقيت يعكس ضرورة إعادة النظر في تدبير القرارات التي تلامس الحياة اليومية للمغاربة بشكل مباشر، مشيرا إلى أن هذا القرار الحكومي، وإن جاء متاخرا، يظل إيجابيا في جوهره بصرف النظر عن الدوافع الكامنة وراءه.

كتاب «الحقيقة الضائعة»

الجزء الثاني

حاليا في الأكشاك
والمكتبات

منشورات
دنيا بريس



كواليس جهوية

ما يجري
ويحدث
في المدن

برشيد

قضية عجيبة بإقليم برشيد..
نموذج لضياع حقوق المستثمرين من الجالية

الأسبوع

البداية بوعد بالبيع عند موثقة ولم يستكمل الإجراءات معها، ثم قام بالبيع النهائي بمبلغ خيالي يقدر بالملايير، عبر عقد عرفي محرر عند كاتب عمومي، صادق عليه بمصلحة تصحيح الإمضاء بإحدى مقاطعات الدار البيضاء. ورغم أن المبلغ الضخم لا يمكن تمريره عبر ورقة عرفية، بعيدا عن المساطر العقارية المعمول بها بخصوص الأراضي التي تفوق عشرات الهكتارات، إلا أن المثير في القضية أن المحكمة قبلت العقد العرفي رغم الشكوك التي تحيط به، خاصة وأنه حصل على الأرض في أواخر سنة 2025 وباعها في ظرف قياسي، دون تسديد الرهن وحقوق الدولة والمستثمرين الذين استثمروا الملايير في هذه الأرض.

سبق أن خسر دعوى قضائية سابقا منذ سنوات، وأصبح بقدرة قادر هو مالك الأرض الوحيد التي مساحتها عشرات الهكتارات، رغم أن الأرض في الأصل تعود للفرنسيين المعمرين وكانت ضمن أملاك الدولة قبل بيعها للعائلة المالكة التي باعت الأرض لشركة المهاجرين. والغريب في هذه القضية، المعروضة بمحكمة الاستئناف بسطات والتي يطالب فيها المهاجرون المستثمرون بحقوقهم واسترجاع الأرض، أن هذا الشخص الذي انتزع الأرض منهم بدعم ربما من جهة تقف وراءه، قام بالتشطيب على الشركة من سجل المحافظة والتقييدات الاحتياطية والرهن لفائدة البنك والمقدر بملايين الدراهم، ثم قام في



وجد مستثمرون من الجالية المغربية المقيمة بالخارج أنفسهم ضحايا للنصب في قضية عجيبة، بطرق غامضة وملتوية غير مفهومة لا يصدقها العقل، بعدما تم انتزاع أرض عقارية منهم بإقليم برشيد، قاموا باقتنائها لإنجاز مشاريع سكنية واستثمارات فوقها. المستثمرون المهاجرون جاؤوا برؤوس أموال كبيرة لأجل المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني عبر الاستثمار وتشغيل اليد العاملة، بعدما اشتروا أرضا محفظة بشكل قانوني من أصحابها الأصليين، لكن فوجئوا بدخول شخص غريب

عين على الشمال
إعداد: زهير البوحاطيبرك مائية تهدد أحياء سكنية بمارتيل بسبب
هشاشة البنية التحتية

المواطنون وتحسين جودة العيش داخل المدينة، خاصة مع توافد المصطافين والزوار خلال فصل الصيف.

الوضعية لا تقتصر فقط على الإزعاج اليومي الناتج عن انتشار الحشرات والروائح الكريهة، بل أصبحت تشكل تهديدا للصحة العامة، خصوصا بالنسبة للأطفال وكبار السن، مطالبين الجهات المختصة بالتدخل العاجل لإيجاد حلول مستدامة لهذه المشكلة المتكررة.

ويرى متابعون للشأن المحلي، أن استمرار هذه المشاهد يعكس الحاجة إلى تسريع وتيرة إنجاز مشاريع التاهيل الحضري وتقوية شبكات التطهير السائل، بما يضمن تصريف المياه بشكل سليم ويجنب الساكنة المخاطر البيئية والصحية المرتبطة بالمياه الراكة. وفي ظل تزايد الشكايات، تتطلع ساكنة الأحياء المتضررة إلى تحرك عاجل من قبل المجلس

تعيش العديد من الأحياء بمدينة مارتيل، التابعة لعمالة المضيق-الفنديق، على وقع معاناة متواصلة بسبب ضعف البنية التحتية وغياب شبكات فعالة لتصريف المياه العادمة ومياه الأمطار، الأمر الذي أدى إلى تشكل برك مائية راكدة في عدد من النقاط السكنية، أصبحت مصدر قلق حقيقي للسكان. وتحولت هذه البرك، التي تظل قائمة لفترات طويلة دون تدخل لمعالجتها، إلى بؤر لتكاثر الحشرات الضارة، وعلى رأسها البعوض الذي يجد في المياه الراكة بيئة مناسبة للتكاثر والانتشار، مما يزيد من معاناة الأسر، خاصة عند ارتفاع درجات الحرارة. وأكد عدد من السكان أن هذه

تداول مواطنون شريط فيديو على نطاق واسع يوثق غياب الأطر الطبية وشبه الطبية خلال أوقات العمل بالمركز الصحي الرئيسي بجماعة اسطيجة، إقليم شفشاون، كما يظهر الفيديو غرف المركز مفتوحة في وجه المرتفقين بينما تغيب الموارد البشرية المكلفة بتقديم الخدمات الصحية، مما أثار موجة من الاستياء في صفوف الساكنة، التي طالبت الجهات الصحية المختصة بفتح تحقيق في ملابسات هذا الغياب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان انتظام الخدمات الصحية، بما يحفظ حق المواطنين في العلاج.

بعد الانخفاض الملحوظ في أسعار الدواجن، لجأ عدد من أصحاب محلات ذبح الدواجن وتوزيعها على المطاعم ومحلات الوجبات الخفيفة بتطوان، إلى تخزين كميات كبيرة من الدجاج داخل المجمدات، في انتظار عودة الأثمان إلى الارتفاع قصد تحقيق أرباح أكبر.

ويشير هذا السلوك مخاوف متزايدة، خاصة إذا تم التخزين خارج الضوابط الصحية والقانونية ودون مراقبة بيئية منتظمة، إذ أن سوء شروط الحفظ أو تجاوز المدة المسموح بها، يؤثر في جودة اللحوم وسلامتها، ويزيد من مخاطر تعرض المستهلكين للتسممات الغذائية.

أثار إقدام المعهد الإسباني بتطوان على وضع كشك للحراسة فوق الرصيف العمومي، استغراب عدد من المواطنين، معتبرين أن هذه الخطوة ضيقت من مساحة مرور الراجلين وأثرت على انسيابية حركة السير، مطالبين الجهات المختصة بتوضيح المعايير التي تم اعتمادها للتخصيص بهذا الاستغلال، محذرين من أن السماح بمثل هذه الممارسات قد يشجع مؤسسات أخرى على احتلال الأرصفة، بما ينعكس سلبا على حق الراجلين في استعمال الفضاءات العمومية.

جماعة أمسا بتطوان خارج دائرة التنمية رغم مؤهلاتها الطبيعية

كما يثير موضوع التوسع العمراني العشوائي والضغط العقاري بالمنطقة، مخاوف متزايدة، خاصة بعد تعرض أجزاء من الغطاء الغابوي للاستنزاف والتراجع خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يستدعي تدخل الجهات المختصة لحماية الرصيد البيئي وضمان استغلاله في إطار رؤية تنموية مستدامة. فجماعة أمسا بحاجة لمخطط تنموي متكامل يربط بين السياحة البيئية والتنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، بما يضمن خلق فرص الشغل وتحسين جودة الحياة لفائدة الساكنة، ويجعل من المنطقة وجهة تنموية وسياحية تستحق المكانة التي تليق بمؤهلاتها الطبيعية الفريدة.

مهيكلة تستجيب لانتظارات الساكنة، كما أن المنطقة تعاني من محدودية فرص الشغل، خاصة في صفوف الشباب والنساء، الأمر الذي يساهم في تفاقم مظاهر الهشاشة الاجتماعية والهجرة نحو المدن الكبرى. وفي الوقت الذي تشهد فيه جماعات ساحلية أخرى استثمارات في المجال السياحي والبنيات التحتية، لا تزال أمسا تنتظر مشاريع تنموية مستدامة تساهم في تثمين مؤهلاتها الطبيعية والبيئية، لذلك يطالب فاعلون محليون بإطلاق مبادرات لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر تشجيع إنشاء التعاونيات النسائية وتمكين النساء من الانخراط في الأنشطة المدرة للدخل، إلى جانب دعم الجمعيات المحلية للقيام بأدوارها التنموية والتأطيرية.

رغم ما تزخر به جماعة أمسا الساحلية، التابعة لإقليم تطوان، من مؤهلات طبيعية وسياحية واعدة، إلا أنها تعاني من ضعف التنمية وغياب مشاريع اقتصادية واجتماعية من شأنها تحسين أوضاع الساكنة، فالجماعة، المعروفة أيضا بزاوية سيدي قاسم، تتميز بإطلالتها الخلابة على البحر، ويتوفرها على شواطئ جميلة ومساحات غابوية واسعة، إلا أن هذه المقومات لم تنعكس بالشكل المطلوب على واقع التنمية بالمنطقة. ويؤكد عدد من المتابعين للشأن المحلي، أن جماعة أمسا لم تستفد من برامج تنموية كافية بإحداث تحول اقتصادي واجتماعي حقيقي رغم صغر مساحتها وعدد سكانها، وهو ما كان من شأنه أن يسهل تنزيل مشاريع

ميدلت

إنزكان

احتقان لدى الأطر الصحية بإنزكان والمواطن هو الضحية

الأسبوع

يعرف قطاع الصحة بعمالة إنزكان أيت ملول أزمة بين ممثلي النقابات المحلية والمندوبية الإقليمية للصحة، بسبب العديد من النقاط المتعلقة بالحوار القطاعي والمطالب المرتبطة بالشغيلة الصحية.

وخرج التنسيق النقابي المحلي ببيان يتهم المندوب الإقليمي بنهج سياسة إغلاق الحوار وتجاهل المراسلات، والتماطل في الحوار الاجتماعي، منتقدا التآجيلات غير المبررة التي تقوم بها الإدارة في ما يتعلق بالحوار.

واعتبر التنسيق أن ما يحصل من قبل الجهة المسؤولة، استخفاف بالعمل النقابي الجاد، وضرب لمبدأ الحوار الاجتماعي، واستهتار غير مقبول بحقوق ومطالب الأطر الصحية، قائلا أن ما يعرفه القطاع الصحي المحلي يعد سابقة خطيرة لم يعرف لها مثيل في عهد المسؤولين الذين تعاقبوا على تدبير الشأن الصحي في الإقليم.

واتهم التنسيق النقابي المندوبية الإقليمية بالافتقار للإرادة الحقيقية في التواصل والتفاعل مع القضايا الملحة، مطالبا الجهات الوصية على المستوى المركزي والجهوي، بالتدخل من أجل إيقاف الاحتقان وإعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي، حيث «لم يعد أمامه من خيار سوى خوض برنامج نضالي تصعيدي دفاعا عن الحقوق والمكتسبات وصونا لكرامة الشغيلة الصحية».

ويأتي هذا التصعيد تزامنا مع الانطلاق القريب للمجموعة الصحية الترابية بجهة سوس ماسة، والتي تتطلب تعبئة جميع الأطر الصحية وتوحيد الجهود من أجل انخراط الجميع في هذه المحطة، عوض استمرار الاحتقان، محملة المندوب الإقليمي المسؤولية عما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا.



التهراوي

حراك أنفكو بإقليم ميدلت و«شي مسؤولين ومنتخبين كامونيين»



فاضل

مرزوك التابعة لجماعة أنمزي، في مشهد يعكس اتساع دائرة الغضب وتوحد الساكنة حول مطلب واحد يتمثل في إنهاء العزلة. ورغم الحوار والجواب الذي قدمته السلطات الإقليمية للساكنة، بالشروع في تنفيذ المطالب بالتدرج، إلا أن قضية سكان أنفكو تطرح تساؤلات عميقة حول الأسباب الحقيقية وراء استمرار احتجاجات سكان المغرب العميق، بعد خروج ساكنة أيت بوكمان، ثم منطقة أنفكو، مما يطرح التساؤل حول دور المجالس المنتخبة للقيام بدورهم، إلى جانب الحكومة بصفتها المسؤولة عن المشاريع التنموية القروية والسياسات العمومية في المناطق الجبلية.

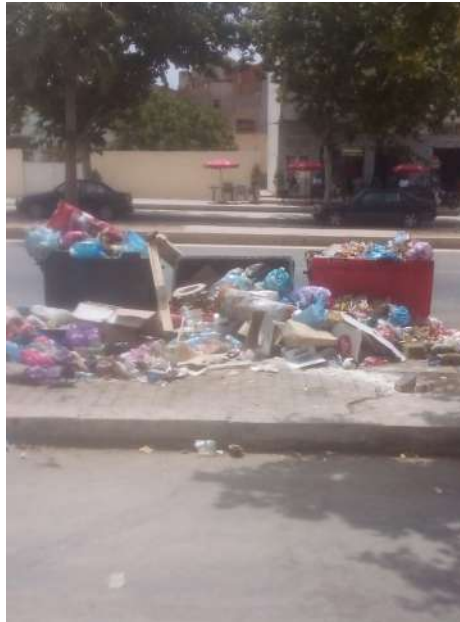
حيث يجد المواطنون صعوبة كبيرة في التنقل والوصول إلى المراكز والخدمات الأساسية سواء تعلق الأمر بالصحة أو التعليم أو التجارة. وقد قرر سكان المنطقة بعد سنوات طويلة من الانتظار والصبر على الطقس القارس، الخروج في مسيرة على الأقدام لمسافة طويلة للمطالبة بالحقوق التنموية المؤجلة منذ عقود، مطالبين بأبسط الحاجيات التي تحقق العدالة المجالية، مثل طريق معبدة صالحة للتنقل، وشبكة لتغطية الهاتف من أجل التواصل مع العالم الخارجي. وعرفت هذه المسيرة مشاركة كبيرة من دواوير أكوديم وبوتسرفين وتاكوديت التابعة لجماعة أكوديم، ودواوير أنفكو وترغيسيت وتيغديون وأغدو وتماولت وأنمزي وأيت

الأسبوع

توصلت السلطات الإقليمية في مدينة ميدلت، برئاسة عامل الإقليم عبد الوهاب فاضل، لحل مع ساكنة أنفكو وجماعتي أكوديم وأنمزي بخصوص الانتظارات التي دفعت المواطنين للخروج في مسيرة احتجاجية نحو العمالة، مطالبين بفتح العزلة وإصلاح الطرق. وقد فتحت السلطات الحوار مع ممثلي ساكنة تونفيت من أجل إنهاء الاحتجاج، والتوصل إلى اتفاق مبدئي يضمن الاستجابة لمجموعة من المطالب الأساسية، من بينها السماح بعمليات البناء بالطين شريطة احترام الضوابط القانونية، وبالنسبة للراغبين في استعمال الأجور ومواد البناء، بتسوية الإجراءات القانونية المتعلقة بمعايير التعمير. ووعدت السلطات السكان بالعمل من أجل توسيع شبكة الهاتف وتحسين جودة الاتصال بالمنطقة التي تعرف ضعفا كبيرا في صبيب الأنترنت، إلى جانب الشروع في الدراسة اللازمة من أجل إصلاح المقطع الطرقي الرابط بين تاكونت وتيميشا، وبعض المسالك الأخرى. فقد سلطت قضية سكان أنفكو مرة أخرى الضوء على معاناة سكان الجبال والمناطق النائية، في ظل ضعف شبكة الاتصال والمواصلات والطرق، التي تضع هذه المناطق في عزلة شبه تامة، خصوصا في فصل الشتاء،

صورة وتعليق

بوطيب الفيلاي



رغم موجة التمدد والتوسع العمراني المصاحب لتوفر جل المرافق الحيوية، التي تحتاجها الساكنة في حياتها اليومية: محلات، مقاهي، مطاعم، مؤسسات بنكية، نقل.. إلا أن إهمال منظر أزبال متراكمة في نقطتين رصدناهما من جماعة أولاد الطيب بفاس، يبقى شيئا مشينا.. فهل تتحرك الجهات المسؤولة لتجاوز ما يقزز أنفاس الزائرين والسكان ؟

تلكس

أكدت محكمة الاستئناف بمراكش تأييدها للحكم الصادر في حق الرئيس السابق لجماعة السويهلة (عمالة مراكش) ومتهمين آخرين، في قضية تتعلق بمخالفات قانونية تتعلق بأرض تابعة للجماعة السلالية. وأصدرت الهيئة القضائية حكما على رئيس الجماعة والمتهمين بأربعة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة خمسة آلاف درهم، حيث تعود القضية إلى سنة 2023، بعد رصد عقود تنازلات تتعلق بأراضي سلالية مخالفة للقانون.

ضعف صبيب الأنترنت بالحي الحسني يثير استياء الساكنة

الدار البيضاء

عبد الرزاق شاكر

وتطالب الساكنة شركات الاتصالات والجهات المعنية، بالتدخل للوقوف على أسباب هذا الضعف والعمل على تحسين البنية التحتية للشبكة بالمنطقة، بما يضمن توفير خدمة جيدة تستجيب لانتظارات المواطنين وتلبي احتياجاتهم المتزايدة، معبرين عن أملهم في أن تجد شكاياتهم أذانا صاغية لدى المسؤولين، وأن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين جودة الأنترنت ورفع المعاناة التي تواجههم بشكل يومي، خاصة وأن هذه الخدمة أصبحت ضرورية للتعليم والعمل والتواصل وقضاء مختلف المصالح الإدارية.



السفروشي

تراجعا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة، حيث أصبح الولوج إلى المواقع الإلكترونية والتطبيقات يتم بصعوبة كبيرة، مما ينعكس سلبا على مصالحهم اليومية، خاصة بالنسبة للطلبة والعاملين عن بعد، وأصحاب الأنشطة التجارية التي تعتمد على الشبكة العنكبوتية.

وأضاف المتضررون أن بطء الأنترنت يزداد خلال فترات الذروة، الأمر الذي يجعل تحميل الملفات أو متابعة الدروس عن بعد أو إجراء الاجتماعات الافتراضية، مهمة شاقة، في وقت أصبحت فيه الخدمات الرقمية جزءا أساسيا من الحياة اليومية.

تعاني ساكنة تجزئة الصفاء بحي الألفة الحي الحسني بمدينة الدار البيضاء، من ضعف صبيب الأنترنت والانقطاعات المتكررة التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر على حياتهم اليومية، وسط مطالب متزايدة بالتدخل العاجل لمعالجة هذا الوضع. وأكد عدد من السكان أن خدمة الأنترنت تعرف

كواليس جهوية

بني ملال

خليفة

مطالب بالتدقيق في مصاريف
مهرجان الماء في خنيفرةاتفاقية للنظافة غامضة ببني ملال..
«المهم هو حسن النية»

الأسبوع

الأهمية، منها اعتماد النزاهة والحكامة الجيدة في تدبير وتنظيم كافة التظاهرات الثقافية والتنموية والرياضية بالمدينة، لإعادة المصداقية للعمل الجماعي ودوره التنموي، وتوفير الإمكانات من أجل خدمة الساكنة وتحقيق القيم التشاركية، مطالبا مسؤولي الجمعية بمراجعة الأولويات والبرامج، ودعم المشاريع المفيدة للمواطنين والمجتمع.

ودعا المركز الجمعية إلى المساهمة في توفير الماء لسكان المناطق النائية والقروية، عبر المساهمة في حفر الآبار والثقوب المائية، وبناء السدود التلية في المناطق الجبلية، والعمل على استدامة البرامج والقيام بحملات تحسيسية لفائدة السكان للحفاظ على الثروة المائية من الاستنزاف، مشيرا إلى معاناة سكان هذه المناطق مع ظاهرة ملوحة الماء الصالح للشرب، الشيء الذي يسبب مضاعفات صحية للمواطنين، في غياب تشخيص دقيق للمشكل ومعالجته.

دعا المكتب المحلي للمركز المغربي لحقوق الإنسان بخنيفرة، الجهات المسؤولة إلى افتحاص الدعم العمومي المخصص لمهرجان الماء، المقام مؤخرا بالمدينة، في ظل النقاش الدائر حول طرق تدبيره وتنظيمه من قبل الجمعية المنظمة.

وسلط المركز الحقوقي الضوء على المشاكل التي تعرفها الجمعية المشرفة، بعدما عرفت بعض الاستقلالات عقب النقاش الدائر بخصوص مسألة التدبير الإداري والمالي للمهرجان، مؤكدة على ضرورة الكشف عن تقارير الجموع العامة، خاصة المالية منها، من أجل تحقيق الشفافية والوضوح، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونطبق الفرع المحلي للمركز المغربي لحقوق الإنسان، لمجموعة من النقاط البالغة

لتنفادي أي ثغرات أو اختلالات مستقبلية بخصوص جودة الخدمات وحماية مصالح السكان. ورغم تصويت 17 عضوا على الاتفاقية مقابل معارضة ثلاثة وامتناع البعض، إلا أن النقاش ترك بعض الملاحظات حول الاتفاقية ومدى قوتها ووضوحها خلال المرحلة المقبلة في ما يتعلق بالحكامة والتدبير والمراقبة المالية والتقنية لعمل الشركة.

المستشارين والأعضاء حول الأمور المالية والتقنية في الاتفاقية، بالإضافة إلى آليات التنفيذ ومدى قدرة الشركة على الاستجابة لحاجيات الساكنة وتحسين جودة الخدمات العمومية والحفاظ على نظافة المدينة.

وأبدى بعض الأعضاء ملاحظات سلبية بخصوص الاتفاقية، خاصة المدة الطويلة التي تصل لـ 7 سنوات، ما يتطلب ضرورة التدقيق في البنود

عرفت دورة جماعة بني ملال نقاشا حادا حول قطاع النظافة، خاصة ما يتعلق باتفاقية الشراكة والتدبير المفوض والممتدة لسبع سنوات مع الشركة المكلفة التي تم انتقادها. وعرف الاجتماع نقاشا كبيرا بين

عين على الشرق
إعداد: زجال بلقاسم

دعوات متزايدة إلى إحداث مستشفى لمرضى السرطان بالناظور



استشفائية متخصصة تخفف عنهم وطأة المرض والتكاليف، وتضمن لهم علاجا كريما وقريبا من مقرات سكنهم.

وجعله في صدارة أولوياتهم الترافعية، ونشدد هذه المطالب على أهمية الدفاع بقوة عن حق ساكنة الناظور في بنية

القدرة المادية لأغلب العائلات، وسط انتقادات موجهة لبعض المصحات الخاصة التي تتهم بفرض أعباء مالية مرتفعة تغيب عنها المرونة الإنسانية، كما تثار شكاوى متكررة بشأن مستوى الرعاية النفسية والتعامل الإنساني من لدن بعض العاملين في القطاع الصحي، وهي الصعوبات التي تؤكد شهادات حية لأسر عانت طويلا جراء تتبع الوضع الصحي لذويها بين دهايز المراكز الاستشفائية.

وأمام هذه الوضعية الصعبة، يوجه الفاعلون بالمنطقة دعوات مستمرة إلى ممثلي الإقليم في المؤسسة التشريعية، وإلى المترشحين للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، لتبني هذا الملف الاجتماعي الحساس

تتصاعد في إقليم الناظور مطالب فاعلين مدنيين وهيئات محلية بضرورة التعجيل بإحداث مستشفى متخصص في علاج الأورام السرطانية، للحد من المعاناة اليومية التي يكابدها المرضى وأسرها، ويأتي هذا النداء في ظل الارتفاع الملحوظ في معدلات الإصابة بالسرطان بالمنطقة، مما يفرض تعزيز العرض الصحي بالإقليم كضرورة ملحة وأولوية إنسانية، لا سيما مع اضطرار المرضى لتحمل أعباء تنقل شاقة ومكلفة صوب مدن أخرى لتلقي العلاجات الأساسية المفقودة محليا.

ويواجه مسار التكفل بمرضى السرطان بالإقليم تحديات بنيوية واجتماعية ترتبط أساسا بغلاء تكاليف العلاج التي تفوق

العرائش

إهمال مقبرة
في العرائش..
«حتى الموتى
ما وقروهم»

الأسبوع

في الوقت الذي يجب أن تحظى فيه المقابر بالعناية اللازمة من قبل المجالس المنتخبة والمشرفين عليها، تفتقد مقبرة سيدي علال بن أحمد بالعرائش لشروط النظافة والسلامة، وأصبحت في وضعية جد مزرية بسبب الإهمال الكبير والنهميش. فالمقابر التي يجب أن تكون فضاءات تعبر عن احترام الأحياء لكرامة الأموات، وتجسد قيم الدين الإسلامي والعناية بأموات المسلمين، تحولت اليوم إلى فضاءات تكشف غياب الوعي والمسؤولية لدى الجماعات للأعتناء بالمقابر، حيث تحولت هذه المقبرة إلى مطرح للنفايات والأزبال وانتشار الأعشاب الضارة وسط الممرات في غياب الصيانة اللازمة.

ويشتكي العديد من زوار المقبرة من الوضع الذي أصبحت عليه اليوم بسبب الإهمال المستمر، حيث تحولت إلى مصدر خوف كبير للوافدين من انتشار العقارب والأفاعي في جوانب المقبرة، مما يشكل خطرا حقيقيا على أسر الموتى.

ويطرح هذا الوضع السؤال حول دور الجماعة في الاهتمام بالمقابر والعناية بها، ومراقبة أداء الشركة المكلفة بتدبير قطاع النظافة ومدى التزامها بالاهتمام بالمرافق العمومية، خاصة المقابر وحمايتها وتنظيفها، لأن إهمال هذه الفضاءات يشكل خطرا على الزوار، حيث دعت فعاليات إلى تنظيم حملة واسعة لتنظيف المقبرة وتكليف جهة أو جمعية بالعناية بها.

هل أصبحت الجريمة في وحدة مرآة لاختلالات التنمية والسياسات العمومية ؟

للاحراف، من خلال تحسين ظروف العيش، وتوفير فرص الشغل، وتعزيز خدمات الصحة النفسية والتأطير الاجتماعي. وأمام هذا الواقع، تتجدد المطالب بضرورة إعادة النظر في السياسات العمومية الموجهة لمدينة وحدة، عبر إطلاق برامج تنموية فعالة تستجيب لخصوصيات المنطقة وتعيد الثقة في المستقبل، فمواجهة الجريمة لا تقتصر على التدخل الأمني والجزري، بل تستوجب أيضا معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسهم في تفاقمها، ضمن مقاربة شاملة توازن بين الأمن والتنمية والعدالة الاجتماعية.

التحولات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة، ويرى منتفعون الشأن المحلي، أن غياب مشاريع اقتصادية كبرى قادرة على خلق فرص الشغل والإدماج الاجتماعي، ساهم في اتساع دائرة الهشاشة، وهو ما انعكس سلبا على فئات واسعة من الشباب والأسر التي تواجه ضغوطا معيشية متزايدة. وفي موازاة ذلك، يثير انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية في عدد من الأحياء، مخاوف متزايدة لدى الفاعلين المدنيين، الذين يعتبرون أن المقاربة الأمنية، رغم أهميتها في محاربة الجريمة، تظل غير كافية إذا لم تواكب بسياسات اجتماعية وتنموية تستهدف معالجة الأسباب العميقة

أعادت جريمة القتل المأساوية التي شهدتها حي النصر بمدينة وحدة، والتي ذهبت ضحيتها شابة على يد زوجها المشتبه فيه، فتح النقاش حول تنامي مظاهر العنف والجريمة بالمدينة، ورغم أن التحقيق القضائي وحده كفيلا بتحديد ملابسات هذه الواقعة والمسؤوليات الجنائية المترتبة عنها، فإن تكرار مثل هذه الجرائم يطرح، في المقابل، أسئلة مشروعة بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المدينة، ومدى تأثيرها في تنامي السلوك الإجرامي.

وتواجه وحدة، منذ سنوات، تحديات تنموية معقدة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع فرص الاستثمار، خاصة بعد

كواليس جهوية

أصداء
أزمور
شكيب جلال

عرف نهر أم الربيع مؤخرًا انبعثت روائح كريهة جراء نفوق كميات كبيرة من الأسماك، مما أدى إلى تلوث المياه التي تحولت إلى السواد لأسباب مجهولة، دون منع الأطفال من السباحة فيه، ما يستدعي التوعية بمخاطر السباحة في مياه النهر التي قد تسبب أمراضًا جلدية، ليبقى السؤال لدى الساكنة: أين وعود وزير التجهيز لحل مشكل مصب أم الربيع بعد انتهاء الدراسات وبعد مرور سنوات على هذا الوعد؟

تطالب فعاليات محلية ببناء ملعب لكرة الحديدية بأزمور، التي تتوفر على عدة فرق في هذا التخصص، لكنها تعمل في صمت وتعارض أنشطتها في مساحات متفرقة دون ملعب قار، فهل تبادر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويل تشييد ملعب لكرة الحديدية؟

تقوم البلدية بأشغال تبليط عدد من الأرصفة والشوارع والأزقة في المدينة، وتحويلها إلى أرصفة إسمنتية دون ترك مساحات لزراعة الأغراس، أو التشجير، ويبدو أن المجلس في «دار غفلون» غير مهتم بأهمية البيئة والتشجير في الشوارع والأحياء.

هل قاعة العروض لدار الصانع أصبحت في خدمة وحكرا على بعض الجمعيات فقط؟ فهي تحتضن أنشطة وميلاد جمعيات كبرى، لكن لم يتم اختيارها لاستقبال حفل تأسيس مؤسسة إستفانيكو للتراث والتعاون الثقافي والتنمية الاجتماعية.

قدم المنسق المحلي لحزب الاستقلال، المهدي بوخنيبي، استقالته من الحزب، لأسباب غير معروفة، بعدما سبق له أن خاض الانتخابات الجماعية سنة 2021 وحصل على عضوية المجلس البلدي، في الوقت الذي لا يعرف هل هذا الانسحاب يدخل في إطار الترحال السياسي والبحث عن لون آخر؟

الراشيدية

جماعة الراشيدية تفشل في مراقبة النقل الحضري.. «زيد الخير على الخير»



الأسبوع

من الملفات الكبيرة التي تتخبط فيها مدينة الراشيدية منذ سنوات، قطاع النقل الحضري رغم صرف ملايين الدراهم من أجل تحسين جودته والنهوض بالأسطول، وغيرها من الإجراءات التي لم تحقق أي فائدة للساكنة في ظل استمرار الوضع المتردي وغير اللائق في هذا المجال.

ورغم الوعود وتقديم العديد من البرامج للنهوض بقطاع النقل الحضري في عاصمة تافيلالت، إلا أن السؤال المطروح هو حول مصير البرنامج الذي سبق الإعلان عنه، والمتعلق بتجديد القطاع وتحسين خدماته، في ظل الاستياء العام الذي يسود الرأي العام المحلي بسبب تدهور الخدمات، وحالة الحافلات وقلة عددها، والتي لا تكفي لتوفير الخدمات للمواطنين.

وبقي الغموض يلف الملف في غياب جواب واضح من قبل المجلس باعتباره المسؤول عن تتبع هذا المرفق الحيوي، إلى جانب الوزارة الوصية المسؤولة عن مراقبة القطاع. فم منذ سنوات ومجلس جماعة الراشيدية يحصل على موارد مالية وميزانيات، من قبل الولاية والجهة ووزارة الداخلية، من

فبعد عدة أشهر من الحديث عن مشروع إعادة هيكلة النقل الحضري وتجديد الأسطول، وزيادة عدد الحافلات وتوسيع الشبكة، لا زال السؤال مطروحا حول متى سيتم تنفيذ البرنامج على أرض الواقع، خاصة بعد التصريحات التي خرج بها العديد من المستشارين المحليين بخصوص تأهيل النقل الحضري،

اتهام جماعة فاس بسوء تدبير المرافق الترفيهية

فاس

الأسبوع



تعرف مدينة فاس نقاشا كبيرا حول طريقة تدبير المنشآت الرياضية والترفيهية ومدى استفادة الشباب منها في ظل تداول العديد من المعطيات حول استعمال بعضها، مثل ما حصل لمسبح الحسن الثاني بعد الانتهاء من أشغاله.

وقد انتقدت فعاليات محلية وسياسية حرمان ساكنة مدينة فاس من استعمال المسبح البلدي، الذي يعتبر المتنفس والفضاء الترفيهي الوحيد في المدينة، والذي كلفت عملية تأهيله وإصلاحه ميزانية كبيرة من مالية الجماعة، حتى يكون جاهزا في الصيف الحالي.

في هذا الإطار، كشف محمد خبي، عضو مجلس جماعة فاس، عن معطيات مثيرة حول المسبح، الذي خضع للصيانة والتأهيل بغلاف مالي بلغ 90 مليون درهم، تحت إشراف شركة فاس للتهيئة، وقال أن الساكنة فوجئت بحرمانها من هذا المرفق العمومي الذي تحول إلى فضاء لتخزين المتلاشيات وبعض التجهيزات من الملعب الرياضي. وانتقد نفس المصدر نقل المتلاشيات والتجهيزات نحو فضاء حديقة النباتات التاريخية، مما يشكل تهديدا لسلامة هذه المعلمة البيئية وتشويهها لفضائها، مبرزا أن الواقعة تكشف سوء المنهجية التسييرية للمجلس في تدبير المرافق العمومية والمنشآت التابعة للجماعة، رافضا حرمان المواطنين من الفضاءات الرياضية والترفيهية خلال فصل الصيف، خاصة المسابح التي تعتبر الوجهة المفضلة للهروب من الحرارة المفرطة.

أحياء وشوارع بسطات خارج السيطرة

سطات

هراوي نور الدين



على انسيابية التنقل وسلامة المواطنين، مؤكدة أن الوضع لا يقتصر على احتلال الأرصفة والفضاءات العمومية، بل يمتد إلى الضجيج المستمر والصياح المرتفع واستعمال أفاظ نابية وخادشة للحياء، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على راحة السكان ويحول حياتهم اليومية إلى معاناة متواصلة، فضلا عن تشويه المشهد الحضري والإضرار بصورة هذه الأحياء وبيئتها.

وسجل المتضررون استياء عارما لدى السكان والتجار من استمرار هذه الوضعية رغم تكرار مطالبهم بالتدخل، معتبرين أن غياب إجراءات حازمة لفرض احترام القانون وتساهله مؤخرا، شجع على استفحال الظاهرة، في وقت ينتظرون فيه تحركا يعيد الاعتبار للملك العمومي ويضمن حق الجميع في الاستفادة منه وفق الضوابط القانونية، خاصة ونحن في عز فصل الصيف وزواره وسياحته.

أصبحت بعض الأزقة والشوارع مؤخرًا بمدينة سطات، تشهد فوضى متفاقمة على مستوى زينة الذهبية وزينة للحايفية، وعلى مستوى الشارع الرئيسي الممتد من بلدية المدينة في اتجاه حي دلاس وغيره، حيث تحول الفضاء العمومي، وفق متتبعين للشان المحلي وشكايات السكان، إلى نقط سوداء بسبب الانتشار الواسع للباعة المتجولين وما يرافق ذلك من تجاوزات يومية.

وأوضحت نفس المصادر المتضررة، أن الملك العمومي أصبح محتلا بشكل شبه كامل، الأمر الذي تسبب في تضيق الخناق على الراجلين ومستعملي الطريق، وعرقلة حركة السير والجولان، وسط ازدحام متواصل ينعكس سلبا

الفضاء بما يحفظ النظام العام ويصون حقوق المواطنين ومستعملي الطريق، ويكرس مبدأ تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

وطالب المتضررون السلطات المحلية والجهات المختصة، بالتدخل العاجل لوضع حد لحالة الفوضى التي يعرفها هذا المحور الحيوي، عبر تحرير الملك العمومي، وتنظيم

الصورة لا تكذب..

عثمان محمود

عند الحديث عن صدق الصورة، لا يعني هذا التغاضي الكلي والتام عما بات يفعل بها التصوير الرقمي من تلفيق عند الرغبة في ذلك، وما صار يحدثه فيها الذكاء الاصطناعي من تزوير عند الضرورة، بحيث تبدو للناظر إليها أقرب إلى الحقيقة التي لا ترد ولا تناقض.. وهذا أمر بات من المعلوم والمؤكد يدعو بإلحاح شديد إلى أخذ كل الحيلة والحذر أثناء التعامل مع الصورة أيا كان موضوعها ومجالها، لكن مع هذا كله تبقى عبارة الصورة لا تكذب حاملة دلالتها كاملة واضحة، ويعزى ذلك إلى الثقة التي تحظى بها في أيامنا هاته، ولا أدل على ذلك من السيل من الصور الذي لا يتوقف على مدار اليوم؛ فالتقاطها كثيف، وتوزيعها فائق السرعة، وتلقيها عبر الهواتف المحمولة مسترسل ومتواصل، إذ كل شيء قابل للتصوير في اللحظة والحين، ونشره في الآن والحال لإرضاء الفضول الجامح لدى المتلقي، الذي هو اليوم أكثر ارتباطا وأشد تعلقا بالصورة الحية ابنة الثانية والدقيقة، فلا طعم لتواصله مع الغير بدون صور ثابتة أو متحركة، ولا مصداقية لخبر عاجل في غياب صورة معزة عابرة للأجواء، وغازية للشاشات المتربعة بين الأيدي، أيا كانت الوضعية التي عليها حاملها، وإن كان بحث الخطي غير متصفح لهاتفه، فيكفي سماعه للرنه المعلنة عن توصله برسالة، حتى يسارع إلى السماح لعينه بمشاهدة ما توصل به، وربما يبادر إلى توزيعه على معارفه في العالم الافتراضي. فضلا عن هذا؛ فالصورة قد غدت الملائد الذي يتم اللجوء إليه عند اقتناء بعض المستلزمات، وشراء بعض المشتريات والأغراض المتنوعة، فهي الدليل المرشد في المحلات التجارية أثناء البحث عن بضاعة بعينها، وعند مشاهدة البائع لها يبادر إلى إحضار المطلوب إن كان موجودا، وهي الحاملة للنموذج المرغوب عند الوقوف بين يدي الصانع، تقليديا كان أم عصريا، لمعرفة الشكل واللون

الذي يرغب الزبون في صناعته أو اقتنائه، أو ما يتطلع ذاك الصانع إلى عرضه أمام زبائنه لاختيار الأنسب من البضائع والمقتنيات.. حتى على كرسي الحلاقة ترى الجالس من الشباب يهرع، قبل شروع الحلاق في عمله، إلى إشعاره من خلال هاتفه الذكي بنوع القصة وإطلاعه على شكلها، وقس على ذلك مجال الطبخ، إذ أمسّت الصورة الركن الركين الذي يعتمد عليه في هذا الباب، فتأتي الأكلة على أكمل وجه بعد اتباع كل مراحل الطبخ المصورة الواحدة تلو الأخرى، مع التحكم في عرض تفاصيلها إلى حين الانتهاء من العمل..

كل هذا وغيره يؤكد بما لا يقبل الجدل ولا النقاش، على الثقة العمياء التي وضعها الناس في الصورة، على الرغم من تعدد المواقف والمجالات التي يعتمدون فيها إلى الاستنجاد بالشاشة الصغيرة التي هي طوع البنان في الآن والحين، وإذا كانت للصورة هذه المكانة، وهذا الحضور الرسمي في حياة الناس، فإنه للأسف البالغ، لم تواكب ذلك ثقافة خاصة من شأنها أن تأخذ بيد المرء في الطريق السليم الذي يبقى للصورة تلك المكانة والهالة، فيعرف حدوده أثناء التقاط الصور العابرة في المواقف المتعددة، فإراعي الخصوصيات، ويحذر المزالق التي قد تغرقه في مستنقع التشهير البغيض، وما يعقب ذلك من دعوات قضائية لها ما لها من تبعات. وفي المقابل، يكون مؤهلا التأهيل الناجح لغربة ما يحمل إليه سيل الصور المتدفق، فيميز حينها بين الغث من السمين، والأصلي من المزور، فيستفيد من الجيد منها ويفيد، بدل الاستسلام إلى ذاك السيل الجارف بدون مقاومة تذكر كما لو كان كل ما يشاهده على شاشته الصغيرة يستحق المتابعة، في إهدار جلي للوقت والجهد بدون طائل يلمس ويحس.

ثقتنا في الصورة هذه الأيام في أوجها، نظرا لكثرتها وتنوعها، وتعدد الأوقات والأماكن التي تستوجب حضورها في معاشنا، للإيفاء بالعديد من الأغراض، حتى ولو كانت ترفيهية خالصة، ومن هنا لزم التحسيس والتوعية للوقوف على ما لنا وما علينا ونحن نلتقط الصور، وننشرها، ونتصفحها سواء بسواء.

نحو تربية الأطفال على تحمل المسؤولية



نعيمة حامي

إن تربية الأطفال على تحمل المسؤولية من أهم أسس بناء شخصية قوية ومتوازنة؛ فالطفل الذي يتعلم منذ صغره الاعتماد على نفسه واحترام واجباته والالتزام بوعوده، ينشأ أكثر قدرة على مواجهة تحديات الحياة واتخاذ القرارات السليمة.

وتبدأ المسؤولية من الأمور البسيطة داخل الأسرة، كترتيب غرفته، والمحافظة على أغراضه، والمشاركة في بعض الأعمال المنزلية المناسبة لسنة، كما أن تشجيعه على تحمل نتائج أفعاله، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يساعده على اكتساب النضج والثقة في النفس، ولا تقتصر المسؤولية على الجانب العملي فقط، بل تشمل أيضا المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، مثل احترام الآخرين، والصدق والتعاون.. فهذه القيم تساهم في إعداد مواطن صالح يشعر بواجبه تجاه أسرته ومجتمعه ووطنه...

إن الإفراط في تدليل الأطفال أو القيام بكل شيء نيابة عنهم، يحرمهم من فرصة التعلم، لذلك ينبغي على الآباء والمربين منح الأطفال فرصة مناسبة لتحمل المسؤولية تدريجيا، مع التوجيه والتشجيع المستمر؛ فالأطفال الذين يتربون على المسؤولية اليوم، هم القادة والمبدعون وصناع المستقبل غدا، فبهذا نكون قد أعدنا جيلا واعيا بالمسؤولية.

توزيع الموارد بين الجماعات والجهات. في هذا الإطار، فإن صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي يمثلان خطوة إيجابية، إلا أن حجم مواردهما وآليات اشتغالهما لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير حتى يصبحا قادرين على لعب دور مماثل لما هو معمول به في تجارب عدة دول.

فالرهان الحقيقي اليوم لا يكمن في الانتقال من القابض الجماعي إلى المديرية العامة للضرائب، بل في الانتقال من منطق تحصيل الضريبة إلى منطق إنتاج العدالة المجالية؛ فالجباية ليست مجرد مورد مالي، وإنما أداة لإعادة توزيع الثروة وتصحيح الاختلالات التنموية بين المجالات.

إن القانون 14.25 يمثل دون شك خطوة متقدمة في تحديث المنظومة الجبائية الترابية، وسيكون له أثر إيجابي على تحسين التحصيل وتبسيط المساطر وتعزيز الرقمنة، غير أن نجاحه الحقيقي لن يقاس بعدد الملفات التي ستنتقل إلى المديرية العامة للضرائب، ولا بحجم الإيرادات الإضافية التي سيتم تحصيلها، وإنما بقدرته على الإسهام في بناء نموذج جديد للعدالة المجالية، فالمرحلة المقبلة تستدعي الانتقال من إصلاح النصوص إلى إصلاح الفلسفة التي تحكم المالية المحلية، ومن منطق توزيع الاختصاصات إلى منطق توزيع الفرص، ومن الجباية كوسيلة للتمويل إلى الجباية كرافعة للتنمية والإنصاف.. عندئذ فقط يمكن القول أن المغرب لم يصلح قانونا للجبايات الترابية فحسب، بل شرع في إصلاح نموذج الدولة الترابية برمته، بما يجعل العدالة المجالية ممارسة مؤسسية يومية، وليست مجرد مبدأ دستوري أو شعار تنموي.

جبائية أكثر عدالة وفعالية.

ومن أهم مستجداته، نقل إصدار وتحصيل بعض الرسوم، وعلى رأسها الرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، إلى مصالح المديرية العامة للضرائب، مع إعادة تنظيم الاختصاصات المتعلقة بالتحصيل وتحسين بعض المقتضيات الخاصة بالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية، ويهدف هذا التوجه إلى توحيد قواعد التدبير الجبائي، والرفع من مردودية التحصيل، والاستفادة من الرقمنة وقواعد البيانات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية الوطنية.

وبآتي هذا الإصلاح في ظرفية مالية دقيقة؛ إذ تجاوزت ميزانية الاستثمار العمومي خلال السنوات الأخيرة مستويات غير مسبوقة، كما ارتفعت الاعتمادات المخصصة للجماعات الترابية في إطار دعم تنزيل الهوية المتقدمة والدولة الاجتماعية، وفي المقابل، ما تزال الموارد الذاتية لعدد كبير من الجماعات، محدودة، الأمر الذي يفسر استمرار اعتمادها على التحويلات المركزية. وتكمن أهمية القانون 14.25 في كونه يحسن أدوات تدبير الجبايات الترابية، لكنه لا يجيب بشكل كامل عن سؤال العدالة المجالية؛ فالإشكال الحقيقي لا يتعلق فقط بمن يقوم بالتحصيل، وإنما بمن يملك الوعاء الجبائي أصلا؛ فالدار البيضاء والرباط وطنجة تستفيد من قاعدة اقتصادية وعقارية وتجارية واسعة تجعل مواردها الجبائية مرتفعة طبيعتها، بينما تبقى جماعات كثيرة في المناطق الجبلية والقروية والحدودية، محدودة الموارد حتى مع وجود إدارة جبائية أكثر كفاءة. ومن ثم، فإن تحسين التحصيل سيؤدي إلى زيادة مداخيل الجماعات الغنية بالدرجة الأولى، ما لم يواكب ذلك نظام أكثر قوة لإعادة

القانون 14.25..

هل هو إصلاح للجبايات الترابية أم إعادة إنتاج للمركزية ؟



د. يونس مليح

للمنظومة، أم مجرد تحسين لآليات تدبيرها ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي تجاوز القراءة التقنية لمقتضيات القانون، والانتقال إلى قراءة استراتيجية تربط بين الجباية، والتنمية، والعدالة المجالية، واللامركزية المالية، فالإلى أي حد يشكل القانون 14.25 تحولا حقيقيا في مسار إصلاح الجبايات الترابية بالمغرب؟ وهل يستطيع هذا الإصلاح أن يساهم في تحقيق العدالة المجالية وتقوية الاستقلال المالي للجماعات الترابية، أم أنه يظل إصلاحا تقنيا يعالج آليات التحصيل دون معالجة الاختلالات البنيوية التي تنتج الفوارق بين المجالات ؟

لا يمكن إنكار أن القانون 14.25 يحمل مستجدات مهمة في مجال تحديث الإدارة الجبائية المحلية؛ فقد جاء استجابة لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، ولتوجهات القانون الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، كما ينسجم مع توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي التي دعت إلى بناء منظومة

للمنظومة، أم مجرد تحسين لآليات تدبيرها ؟

للمنظومة، أم مجرد تحسين لآليات تدبيرها ؟

هل أصبح دور المؤثرين أقوى من السياسيين والمثقفين ؟

تعريف دوره في العصر الرقمي؟ لقد تغيرت قواعد اللعبة الثقافية، ولم يعد يكفي أن يكتب المثقف كتاباً جيداً أو دراسة رصينة ثم ينتظر أن يصل صوته إلى الناس تلقائياً؛ فالجمهور اليوم يعيش داخل عالم تحكمه الخوارزميات والمقاطع القصيرة والشاشات المحمولة في الجيوب.

ومن هنا أرى أن المستقبل لن يكون لصانع المحتوى وحده ولا للمثقف التقليدي وحده، بل لشخصية جديدة يمكن أن نسميها «المثقف الرقمي» أو «المثقف الهجين». هذا الفاعل الجديد يجمع بين العمق المعرفي والقدرة التواصلية، بين التفكير النقدي وفهم آليات المنصات الرقمية، بين الكتابة الرصينة والمهارة في إنتاج المحتوى البصري والسمعي.

لقد دخلنا عصراً لم تعد فيه المعرفة وحدها كافية، كما لم يعد الانتشار وحده كافياً؛ فالانتشار بلا معرفة قد يتحول إلى ضجيج عابر، والمعرفة بلا انتشار قد تبقى حبسية الرفوف، والتحدي الحقيقي يكمن في الجمع بين الاثنين معاً.

لذلك، فإنني لا أرى في صعود صانع المحتوى إعلاناً لنهاية المثقف العربي، بل أراه جرس إنذار يدعونا إلى مراجعة أدواتنا وأساليبنا وطرق تواصلنا مع المجتمع؛ فالمعركة الحقيقية ليست بين المثقف وصانع المحتوى، وإنما بين من يستطيع التأثير في وعي الناس ومن يعجز عن الوصول إليهم، وفي هذا السياق الجديد، لم يعد السؤال من الأقوى، بل من الأقدر على تحويل المعرفة إلى قوة اجتماعية حية ومؤثرة في حياة الناس اليومية ؟

وتفكيك الخطابات السائدة، وإذا كان صانع المحتوى قادراً على إثارة الانتباه، فإن المثقف يظل أكثر قدرة على إنتاج المعرفة العميقة التي تساعد المجتمع على فهم نفسه والعالم من حوله. ومع ذلك لا يمكنني تجاهل حقيقة واضحة، تتمثل في أن كثيراً من المثقفين العرب فشلوا في التكيف مع البيئة الرقمية الجديدة؛ فقد تعامل بعضهم مع وسائل التواصل الاجتماعي بنوع من التعالي أو الإزدراء، واعتبرها فضاءً سطحيًا لا يستحق الاهتمام، وفي المقابل، استطاع صناع المحتوى احتلال هذا الفضاء بالكامل تقريباً، وأصبحوا المرجع الأساسي لشرائح واسعة من الشباب في قضايا متعددة، من التعليم إلى الاقتصاد، ومن السياسة إلى الصحة النفسية...

فما يثير انتباهي أكثر هو أن بعض المؤثرين لم يعودوا يكتفون بالترفيه أو التسلية، بل أصبحوا يناقشون قضايا فكرية وثقافية وسياسية معقدة، ويقدمونها بأساليب مبسطة وجذابة، وهنا بدأت الحدود التقليدية بين المثقف وصانع المحتوى تتلاشى تدريجياً؛ فهناك من يمتلك معرفة حقيقية ويعرف في الوقت نفسه كيف يوصلها لجمهور واسع، وهو ما جعل تأثيره يتجاوز تأثير كثير من أصحاب الدكتوراه والمناصب الأكاديمية.

واعتقد أن السؤال الأهم ليس ما إذا كان صانع المحتوى أقوى من المثقف العربي، بل ما إذا كان المثقف العربي مستعداً لإعادة



عبد حقي

حين لا يعرف كثيرون أسماء كبار المفكرين أو الروائيين أو النقاد الذين يواصلون إنتاج ونشر الكتب والدراسات.

وأنا أتأمل هذا الواقع الصادم، لا أرى أن المشكلة تكمن في صانع المحتوى نفسه، بل في التحول العميق الذي أصاب مفهوم التأثير، حيث انتقلت السلطة الرمزية من المؤسسات التقليدية إلى المنصات الرقمية، وأصبح عدد المتابعين مؤشراً للقوة الاجتماعية أكثر من عدد الكتب المنشورة أو الدراسات الأكاديمية المنجزة؛ ففي زمن الخوارزميات، لا تنتصر الفكرة الأفضل دائماً، بل ينتصر المحتوى الأكثر قدرة على جذب الانتباه.

لقد نجح مؤثرو مواقع التواصل الاجتماعي في فهم قواعد العصر الجديد؛ فهم يتحدثون بلغة بسيطة، ويقدمون رسائل قصيرة، ويستخدمون الصورة والصوت والمؤثرات البصرية، ويتفاعلون مع جمهورهم لحظة بلحظة، أما المثقف العربي، فما زال في كثير من الأحيان أسير لغة نخوية معقدة مخننة بالمفاهيم والمصطلحات ومناظر تقليدية محدودة التأثير، لذلك فإن الفجوة بين الطرفين سوف تتسع يوماً بعد يوم.

ورغم ذلك، فإننا أرفض اختزال المثقف والسياسي في صورة المهزوم أمام المؤثرين الرقميين؛ فالمثقف الحقيقي لا يقياس بعدد الإعجابات ولا بعدد المشاهدات والنقرات، لأن دوره التاريخي يتمثل في إنتاج المعنى وصياغة الأسئلة الكبرى، وتحليل الظواهر، كما منح الدستور مكانة متميزة للأحزاب باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للحياة السياسية، حيث أسند إليها مهمة تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية، وقد كرس حرية تأسيس الأحزاب وممارسة أنشطتها، في إطار احترام أحكام الدستور والقانون والشوايت الوطنية للمملكة، وهو ما يعكس أهمية التعددية السياسية باعتبارها أحد المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي.

وتبرز أهمية الانتخابات في اعتبارها الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها تجسيد الإرادة الشعبية واختيار ممثلي الأمة، ولذلك حرص دستور 2011 على التأكيد على مبادئ الحرية والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص في العملية الانتخابية، كما ربط تشكيل الحكومة بنتائج الانتخابات التشريعية من خلال تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر الانتخابات، وهو ما يعزز مكانة الاقتراع كوسيلة ديمقراطية لتداول المسؤولية السياسية.

وعمل الدستور كذلك على تقوية المؤسسة البرلمانية وتوسيع اختصاصاتها في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، ويأتي هذا التوجه في إطار تعزيز دور البرلمان باعتباره المؤسسة التي تمثل الأمة وتساهم في تحقيق التوازن بين السلطات داخل الدولة، كما عزز مكانة الحكومة ومنحها صلاحيات أوسع في تدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية، مع إخضاعها لبدء المسؤولية السياسية أمام البرلمان.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها الدستور، تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية إلى

كلما تجولت في فضاءات التواصل الاجتماعي ازداد اقتناعي بأننا نعيش تحولاً ثقافياً عميقاً لم تشهده له الأجيال السابقة مثيلاً؛ فخلال عقود طويلة كان المثقف العربي يحتل موقعا مركزيا في تشكيل الرأي العام وتوجيه بوصلة النقاشات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

كان الكاتب والشاعر والروائي والأستاذ الجامعي والناقد، هم الأصوات الأكثر حضوراً في المجال العمومي، وكانت الصحف والمجلات والندوات والمناظر الثقافية هي الوسائط الأساسية التي تنتقل عبرها الأفكار إلى الرأي العام، غير أن المشهد تغير بصورة جذرية مع الثورة الرقمية، وصعد نجم جديد لم يكن موجوداً من قبل بهذه القوة والتأثير، هو صانع المحتوى.

حين أ طرح على نفسي سؤالاً يبدو مستفزاً من قبل: هل أصبح دور صانع المحتوى أقوى من دور المثقف والسياسي العربي؟ أجد أن الجواب ليس بسيطاً كما قد يبدو للوهلة الأولى؛ فالقوة هنا لا تعني بالضرورة امتلاك المعرفة أو العمق الفكري، بل تعني القدرة على الوصول إلى الجمهور والتأثير فيه وصناعة الاتجاهات العامة وتوجيه الاهتمامات اليومية.

فقد أصبح من المألوف اليوم أن يحظى مقطع فيديو قصير يصوره شاب مغمو، بملايين المشاهدات خلال ساعات قليلة، بينما لا تتجاوز قراءة مقال رصين لمفكر عربي بضعة آلاف من القراء خلال أسابيع أو أشهر، وأصبح من المعتاد أن يتابع الملايين صانع محتوى يتحدث عن تفاصيل الحياة اليومية أو الرياضة أو التكنولوجيا أو الترفيه، في

الدستور والحياة السياسية

ويقوم النظام السياسي المغربي، وفق الفصل الأول من الدستور، على أساس ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية، ويتميز هذا النظام بمكانة مؤسسة الملكية التي تشكل ركيزة أساسية في البناء الدستوري للدولة، حيث يتولى الملك مهاماً دستورية تتمثل في السهر على احترام الدستور وضمان دوام الدولة واستمرارها وحسن سير المؤسسات الدستورية، وإلى جانب المؤسسة الملكية تمارس الحكومة السلطة التنفيذية، بينما يتولى البرلمان السلطة التشريعية، وتسهر السلطة القضائية المستقلة على حماية الحقوق والحریات وتطبيق القانون.

كما يرتكز النظام السياسي المغربي على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وهو مبدأ يهدف إلى منع احتكار السلطة وتحقيق الانسجام بين مختلف المؤسسات الدستورية، وإلى جانب ذلك، كرس الدستور مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة باعتباره أحد الأسس الجوهرية للحكومة الديمقراطية، حيث أصبح كل مسؤول عمومي مطالباً بتحمل نتائج القرارات التي يتخذها والخضوع للمراقبة والمساءلة وفق ما يقتضيه القانون.

يمكن القول إن دستور 2011 شكل إطاراً دستورياً متقدماً لتنظيم الحياة السياسية بالمغرب من خلال تكريس مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة المواطنة وربط السلطة بالمسؤولية والمحاسبة، كما أسهم في تطوير البناء المؤسساتي للدولة وتعزيز مكانة الحقوق والحریات وإرساء آليات جديدة للمشاركة السياسية، غير أن فعالية هذه المقتضيات تظل رهينة بمدى تفعيلها على أرض الواقع وبقدرة مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين على احترام روح الدستور ومقتضياته، بما يساهم في ترسيخ دولة القانون وتعزيز المسار الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية ببلادنا.

جانب الديمقراطية التمثيلية، حيث أتاح للمواطنين ولجميعات المجتمع المدني إمكانية المساهمة في إعداد القرارات العمومية وتتبعها وتقييمها من خلال آليات دستورية جديدة، كالعرائض والملمسات التشريعية، وقد شكل هذا التوجه خطوة مهمة نحو توسيع المشاركة السياسية وتعزيز انخراط المواطنين في تدبير الشأن العام.

أما على مستوى الحقوق والحریات، فقد خصص الدستور حيزاً مهماً لضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث أكد على حرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع والتجمع وتأسيس الجمعيات والنقابات، والحق في المشاركة السياسية والمساواة أمام القانون، وتعد هذه الحقوق من الركائز الأساسية لأي حياة سياسية ديمقراطية، لأنها تضمن للمواطنين إمكانية التعبير عن آرائهم والمشاركة في إدارة الشؤون العامة في إطار من الحرية والمسؤولية.

ومن حيث بنيتها العامة، يتكون دستور 2011 من ديباجة ومجموعة من الأبواب والفصول التي تنظم مختلف جوانب الحياة الدستورية والسياسية بالملكة، وتكتسي الديباجة أهمية خاصة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدستور، حيث تؤكد تثبيت المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً، وتبرز مقومات الهوية الوطنية الموحدة الغنية بتعدد روافدها الحضارية والثقافية، كما تتناول أبواب الدستور الأحكام المتعلقة بالحقوق والحریات الأساسية، والملكية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والجهات والجماعات الترابية، إضافة إلى الهيئات المكلفة بالحكمة الجيدة والتنمية البشرية والديمقراطية التشاركية.



مراد علوي

كما منح الدستور مكانة متميزة للأحزاب باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للحياة السياسية، حيث أسند إليها مهمة تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية، وقد كرس حرية تأسيس الأحزاب وممارسة أنشطتها، في إطار احترام أحكام الدستور والقانون والشوايت الوطنية للمملكة، وهو ما يعكس أهمية التعددية السياسية باعتبارها أحد المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي.

وتبرز أهمية الانتخابات في اعتبارها الآلية الرئيسية التي يتم من خلالها تجسيد الإرادة الشعبية واختيار ممثلي الأمة، ولذلك حرص دستور 2011 على التأكيد على مبادئ الحرية والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص في العملية الانتخابية، كما ربط تشكيل الحكومة بنتائج الانتخابات التشريعية من خلال تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر الانتخابات، وهو ما يعزز مكانة الاقتراع كوسيلة ديمقراطية لتداول المسؤولية السياسية.

وعمل الدستور كذلك على تقوية المؤسسة البرلمانية وتوسيع اختصاصاتها في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، ويأتي هذا التوجه في إطار تعزيز دور البرلمان باعتباره المؤسسة التي تمثل الأمة وتساهم في تحقيق التوازن بين السلطات داخل الدولة، كما عزز مكانة الحكومة ومنحها صلاحيات أوسع في تدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية، مع إخضاعها لبدء المسؤولية السياسية أمام البرلمان.

يشكل دستور 2011 محطة أساسية في مسار التطور الدستوري والسياسي بالمغرب، لما تضمنه من إصلاحات عميقة استهدفت تعزيز البناء الديمقراطي وتطوير المؤسسات الدستورية وتوسيع مجالات المشاركة السياسية، وقد جاء هذا الدستور في سياق وطني اتسم بارتفاع المطالب الرامية إلى ترسيخ دولة الحق والقانون وتعزيز الديمقراطية والحكمة الجيدة، الأمر الذي جعل من تنظيم الحياة السياسية أحد أهم أهدافه الأساسية.

وتعد الحياة السياسية من أهم مظاهر تنظيم المجتمع داخل الدولة الحديثة، إذ تشمل مختلف الأنشطة والممارسات المرتبطة بتدبير الشأن العام وممارسة السلطة والمشاركة في صناعة القرار السياسي، وتتمثل أبرز مكونات الحياة السياسية في الأحزاب والمؤسسات المنتخبة وهيئات المجتمع المدني، إضافة إلى مختلف الآليات التي تمكن المواطنين من المساهمة في توجيه السياسات العمومية ومراقبة أداء السلطات العامة، وتكتسب الحياة السياسية أهميتها من كونها تشكل المجال الذي تتجسد فيه إرادة المواطنين وتتم من خلاله ممارسة الحقوق السياسية في إطار من الشرعية القانونية والدستورية.

في هذا الإطار جاء دستور 2011 ليؤسس لمرحلة جديدة في تنظيم الحياة السياسية من خلال إقرار مجموعة من المبادئ والآليات بهدف تعزيز الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية؛ فقد أكد الدستور على مبدأ السيادة الشعبية وجعل الأمة مصدر السلطات، تمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء، وبصفة غير مباشرة من خلال المؤسسات التمثيلية المنتخبة، ويعكس هذا المبدأ الإرادة الدستورية في ربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية وإضفاء الشرعية الديمقراطية على مختلف المؤسسات السياسية.

متابعات



كيف تحولت الساعة القانونية إلى مزايحة سياسية

بين الأحرار والعدالة والتنمية..

بسبب التوقيت الشتوي والساعة الإضافية التي أقرتها حكومة العثماني بشكل دائم عبر المرسوم المشؤوم لوزير العدل السابق، الاتحادي محمد بنعبد القادر، الذي فرض على المغاربة توقيت «ساعة رونو».

خلقت قضية العودة إلى الساعة القانونية جدلا واسعا وحربا كلامية بين حزبي العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار، بعد الترحيب الشعبي بهذا القرار الذي سيخلص المغاربة من سنوات من العذاب،

إعداد: خالد الغازي

داخل الأغلبية حوله، وبالتالي، كان القرار استجابة لانتظارات المغاربة بإلغاء الساعة الإضافية، وأيضا حزب الأصالة والمعاصرة حاول بدوره أن يروج لهذا الأمر من خلال تصريح وزير العدل عبد اللطيف وهبي، باعتباره عضو المكتب السياسي، إذ تحدث عن الساعة التي كانت نتاج نقاش لثلاث سنوات، أسفر عن الرجوع إلى التوقيت العادي.

وبخصوص موقف حزب العدالة والتنمية واستثماره للموضوع، أوضح بنسائي أن «البيجيدي» كحزب سياسي من حقه التشييد بمطلب العودة للساعة القانونية، على اعتبار أن ذلك كان مطلبا مجتمعيا منذ تعيين الحكومة الحالية، وهذا النقاش المرتبط بها مطروح في المجتمع، وعند الرجوع للساعة القانونية احتدم هذا النقاش بعد ظهور عريضة وطنية تقدمت بها فعاليات المجتمع المدني إلى رئيس الحكومة، لكن عند ربط هذا الموضوع بالسياق السياسي الوطني، لا يظهر نوع من الانسجام، لا سيما وأن هذا التوقيت يناقش حتى داخل إسبانيا التي تربطها علاقات اقتصادية واستراتيجية معنا، معتبرا أن الحكومة كانت في مأزق في حالة استمرار الساعة الإضافية، لأن إسبانيا ممكن أن تعود للتوقيت الأصلي، وبالتالي ستكون

الإنصات للمجتمع وتصحيح الاختيارات غير المقبولة شعبيا، غير أن توقيت القرار يمنحه حمولة انتخابية واضحة، ويجعله قابلا للقراءة باعتباره محاولة لتحويل استجابة حكومية لمطلب اجتماعي إلى مكسب سياسي وانتخابي، خاصة في سياق يتسم بتضاعد حساسية القضايا الاجتماعية.

وحسب نفس المتحدث، فإن الترشق الكلامي بين الحزبين ليس بريئا بالكامل، بل هو صراع على الشرعية الاجتماعية قبل أن يكون نقاشا حول السياسات العمومية، والأخطر أن هذا النوع من الصراع يعمق فقدان الثقة في الأحزاب، لأن المواطن لا يحتاج فقط لمعرفة من أخطأ، بل يحتاج لمعرفة من يملك تصورا عمليا لتصحيح الاختلالات، لأن جوهر الإشكال ليس في من يستفيد حزبيا، بل في غياب نقاش عمومي مؤسس على التقييم العلمي والاجتماعي الحقيقي لسياسة الزمن العمومي في المغرب.

من جهته، يرى المحلل السياسي محمد بنسائي، أن موضوع الساعة أضحى محل مزايده بين الأغلبية والمعارضة؛ أولا لأن حزب التجمع الوطني للأحرار حاول أن ينسب لنفسه هذا القرار، وأيضا حزب الاستقلال خرج ببلاغ تحدث فيه عن الموضوع والنقاش

إفريقيا للدراسات، أن المزايدات السياسية بين حزبي العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار حول العودة إلى الساعة القانونية، تعكس تحول مطلب اجتماعي واسع إلى ورقة انتخابية؛ فالقضية لم تعد تناقش فقط من زاوية الآثار السلبية للساعة الإضافية على الصحة، والدراسة، والعمل، والتنظيم اليومي للأسر، بل أصبحت موضوعا للصراع حول من يملك حق تمثيل هذا المطلب الشعبي، ومن يستفيد منه سياسيا.

وبخصوص ركوب حزب العدالة والتنمية على قضية الساعة القانونية وتحويلها إلى ورقة انتخابية بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار، يرى لزرقي أن حزب العدالة والتنمية يحاول توظيف الملف من موقع المعارضة، عبر تقديم نفسه كمدافع عن مطلب اجتماعي واسع، لكنه يصطدم بذاكرة تدبيره الحكومي السابق، لأن اعتماد الساعة الإضافية بشكل دائم تم في مرحلة كان فيها الحزب يقود الحكومة، لذلك تبدو مواقفه الحالية أقرب إلى محاولة استعادة المبادرة السياسية وإعادة بناء الصلة بالشارع المغربي، أكثر من كونها مراجعة نقدية واضحة لمسؤوليته السابقة. في المقابل، يسعى حزب الأحرار إلى تقديم قرار العودة للساعة القانونية كدليل على

تحول قرار العودة للساعة القانونية إلى حسابات ومزايدات سياسية بين حزبي الأحرار والعدالة والتنمية، حيث اعتبر هذا الأخير أن الفضل في هذا القرار يعود إليه، مبرزا أنه كان أول من تبني رسميا مطلب إلغاء الساعة الإضافية، وذلك في بلاغ صادر عن أمانته العامة بتاريخ 28 مارس 2026، مضيفا أن الأمين العام عبد الإله بن كيران تعهد بأن يكون إلغاؤها أول قرار للحكومة في حال ترأسها حزبه أو شارك فيها، من أجل إنهاء معاناة الأسر المغربية مع التوقيت الإضافي.

من جهتها، نفت قيادات حزب التجمع الوطني للأحرار أن يكون قرار إلغاء الساعة الإضافية والعودة لتوقيت غرينتش، مرتبطا بمحطة الانتخابات المقبلة أو لأهداف سياسية، معتبرة أن القرار جاء استجابة لمطالب المواطنين بعد الشكاوى المتعلقة بتأثير الساعة الإضافية سلبا على جميع المغاربة، ودراسة آثارها الجانبية والعكسية على عدة قطاعات، لكن المعارضة ترى أن توقيت القرار له خلفية سياسية وأبعاد أخرى، خاصة في غياب دراسة حقيقية أو تقييم للسنوات الماضية. بهذا الخصوص، يقول رشيد لزرقي، باحث في العلوم السياسية ورئيس مركز شمال

متابعات



موضوع الساعة الإضافية
أضخ محل مزيدة بين الأغلبية
والمعارضة؛ أولا لأن الأحرار حاول
أن ينسب لنفسه هذا القرار،
وأيا حزب الاستقلال خرج ببلاغ
تحدث فيه عن الموضوع والنقاش
داخل الأغلبية حوله، وبالتالي،
كان القرار استجابة لانتظارات
المغاربة، وأيضا حاول حزب الأصالة
والمعاصرة أن يروج لهذا الأمر من
خلال تصريح وزير العدل، باعتباره
عضو المكتب السياسي، إذ تحدث
عن الساعة التي كانت نتاج نقاش
لثلاث سنوات، أسفر عن الرجوع
إلى التوقيت العادي.

محمد بنساصي

إلى وزير الداخلية يستفسر فيه عن خلفيات
توقيت الإعلان عن قرار الحكومة بالعودة
إلى التوقيت القانوني، الذي جاء بشكل
مفاجئ وقبل ثلاثة أشهر من الاستحقاقات
التشريعية المزمع إجراؤها يوم 23 شتنبر
المقبل، مبرزا أن برمجة دخول القرار حيز
التنفيذ يوم 20 شتنبر 2026، أي ثلاثة
أيام فقط قبل موعد الاقتراع، يثير تساؤلات
كبيرة حول وجود «سباق انتخابي محموم»
من طرف بعض مكونات التحالف الحكومي
لتوظيف هذا الإجراء في الحملة الانتخابية
واستغلال مطلب شعبي في ذلك، كما طالب
نفس البرلمان بتأجيل حذف الساعة إلى غاية
24 شتنبر 2026، يوما واحدا بعد الاقتراع،
تفاديا لأي «استغلال سياسي».

وأضاف نفس المصدر، أن حذف الساعة
الإضافية ظل مطلباً شعبياً منذ أكثر من
3 سنوات وتم التعبير عنه بجميع أشكال
الاحتجاج الحضاري والقانوني، وعبرت
إحدى الهيئات السياسية عن التزامها بحذف
الساعة المذكورة، وكانت بعض القطاعات
الحكومية ترد في كل مرة بأنها بصدد إجراء
الدراسات التقييمية من الناحية الاقتصادية
والاجتماعية، إلا أن هذه الدراسات لم تر النور
أو لا يرد للرأي العام الوطني الاطلاع عليها،
مطالباً بعدم السماح بالاستغلال الانتخابي
لهذا المطلب الشعبي.

رغم ترحيب المعارضة بقرار الحكومة العودة
للساعة القانونية، التي ظلت مطلباً شعبياً
كبيراً منذ سنوات، سواء عبر فعاليات
المجتمع المغربي، أو من خلال الجمعيات
المدنية والحقوقية والعرائض ومبادرات
المجتمع المدني عبر مواقع التواصل
الاجتماعي، من أجل إلغاء الساعة الإضافية،
وتطرق العديد من وسائل الإعلام للأثر
السلبية للتوقيت المعتمد على حياة الناس،
إلا أن مبادرة أخنوش في هذا التوقيت، تطرح
الكثير من التساؤلات لدى المحللين والمتابعين
بخصوص خبايا وخلفيات القرار، هل هو
مرتبط بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة، أم
يهدف إلى التجاوب مع المواطنين المغاربة
وتحريرهم من «ساعة رونو» المشؤومة.

واستمالة المواطنين من أجل التصويت عليه،
وتحويله لموضوع إلغاء الساعة الإضافية
إلى ورقة انتخابية تصب في مصلحة الحزب
الذي يسعى إلى تصدر الانتخابات من أجل
استمرار أخنوش في رئاسة الحكومة المقبلة.
فالحزبان المتنافسان حول الساعة الإضافية
كثيرا ما يقومان باستغلال الكثير من القضايا
المجتمعية لصالحهم سياسيا والدفاع عن
مواقفهما كل من موقعه، سواء التجمع الوطني
للأحرار من موقعه السياسي أو كرئيس
لتحالف الأغلبية، أو حزب العدالة والتنمية،
من خلال دوره في المعارضة وانتقاداته للعديد
من القرارات التي اتخذتها الحكومة، خاصة
المرتبطة بانشغالات المواطنين والقضايا
الاجتماعية والاقتصادية، خاصة ما يتعلق
بحماية القدرة الشرائية وتسقيف الأسعار،
وربط الدعم العمومي بمصلحة المستهلك
واستقرار الأسعار في الأسواق، ومحاربة
الاحتكار والربح والغلاء.

فحزب العدالة والتنمية اعتبر أنه كان
وراء العودة لتوقيت غرينتش من خلال
موقعه في المعارضة، والعمل على الدفع نحو
هذا القرار، وأنه يتابع ويتفاعل ويراجع
ويصحح كلما جد جديد، وكلما أصبحت
المصلحة في المراجعة والتصحيح أرجح بما
ينفع الناس، ولا يابى لما يرافق ذلك من زواجر
وحملات لا تنفع في شيء، مشيراً إلى تصريح
أمينه العام عبد الإله بن كيران في أكثر من
مناسبة بخصوص إلغاء الساعة الإضافية
كأحد أول قراراته عند رئاسته للحكومة
أو مشاركته فيها، معترفا بأنه لا ينكر قرار
اعتماد الساعة الإضافية خلال فترة رئاسته
للحكومة استناداً لاعتبارات قدمت آنذاك، غير
أن سنوات التجربة أظهرت إشكالات ومعاناة
نفسية واجتماعية مرتبطة بها، يشتكي منها
المواطنون كثيراً.. يقول الحزب في بلاغه.

وفي هذا السياق، تقدم النائب البرلماني
مصطفى إبراهيمي، عضو المجموعة
النيابية للعدالة والتنمية، بسؤال وطلب



المزايدات السياسية بين حزبي
العدالة والتنمية والتجمع الوطني
للأحرار حول العودة إلى الساعة
القانونية، تعكس تحوّل مطلب
اجتماعي واسع إلى ورقة انتخابية؛
فالقضية لم تعد تناقش فقط
من زاوية الآثار السلبية للساعة
الإضافية على الصحة، والدراسة،
والعمل، والتنظيم اليومي للأسر،
بل أصبحت موضوعاً للصراع حول
من يملك حق تمثيل هذا المطلب
الشعبي، ومن يستفيد منه
سياسياً..

رشيد لزرق

محرجة وملزمة بالعودة إليه، لذلك قررت
الحكومة المغربية أن تحفظ ماء وجهها وقامت
بإصدار بلاغ والرجوع للتوقيت العادي،
وبررت ذلك بالاستجابة لمطالب المواطنين
وتداعيات الساعة المضافة عليهم، والحال
أن هذه المبررات غير مقنعة والعودة لتوقيت
غرينتش هي قرار فوق حكومي، والدليل أن
النقاش المتصل بالتوقيت امتد لمدة أربع
سنوات، أي منذ تنصيب الحكومة الحالية.

وحسب بنساصي، فإن الأغلبية الحكومية
انتزعت هذه الورقة من حزب العدالة والتنمية،
في آخر دقيقة من عمرها، على اعتبار أن حزب
بن كيران استثمر هذه النقطة لصالحه في
النقاش العمومي، وفي النقاش السياسي،
وفي انتقاده للحكومة، لكن القرار هو تحصيل
حاصل للحكومة وفيه أيضاً بعد سياسي،
وهو انتزاع ورقة سياسية من حزب معارض
رغم نكسته في الانتخابات السابقة، إلا أنه
كان حاضراً في النقاش العمومي، من خلال
تصريحات الأمين العام عبد الإله بن كيران،
الذي تحدث في أكثر من مناسبة عن هذه
الساعة، مبرزا أن «البيجدي» كان يستثمر
هذه النقطة لصالحه ويضعها ضمن برنامج
الانتخابي في حالة وصوله للسلطة، بينما
الأغلبية يمكن أن تستغل هذه النقطة سياسيا
بكونها استجابة للمواطنين، لأن الموضوع
يهم فئات كبيرة من المجتمع، وبالتالي،
سحب البساط من حزب العدالة والتنمية.

لقد تحولت مسألة العودة للساعة القانونية
إلى مزايدات وخلافات سياسية بين الحزبين،
حيث يرى حزب العدالة والتنمية أن إقرارها
بثلاثة أشهر قبل الانتخابات التشريعية،
يعتبر بمثابة ورقة انتخابية تصب في مصلحة
أحزاب الحكومة، وخاصة حزب التجمع
الوطني للأحرار، الذي قد يستفيد من القرار
في الاستحقاقات المقبلة، ما سيجعل القرار
يؤثر بشكل مباشر على الناخبين والمواطنين،
وقد يتم توظيفه من قبل حزب الأحرار
خلال حملته الانتخابية من أجل استقطاب



حذف الساعة الإضافية ظل
مطلباً شعبياً منذ أكثر من 3
سنوات وتم التعبير عنه بجميع
أشكال الاحتجاج الحضاري
والقانوني، وعبرت إحدى الهيئات
السياسية عن التزامها بحذف
الساعة المذكورة، وكانت بعض
القطاعات الحكومية ترد في كل
مرة بأنها بصدد إجراء الدراسات
التقييمية من الناحية الاقتصادية
والاجتماعية، إلا أن هذه الدراسات
لم تر النور أو لا يرد للرأي العام
الوطني الاطلاع عليها.

مصطفى إبراهيمي

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

فاعلون ومهنيون يشاركون
في معارض البلاستيك والتدوير بالبيضاء

تحتضن مدينة الدار البيضاء، ثلاث تظاهرات مهنية دولية مخصصة لقطاعات الصناعات البلاستيكية والتغليف وإعادة التدوير، وذلك بمركز المعارض الدولي للدار البيضاء، خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 11 يوليوز الجاري، ويتعلق الأمر بالدورة الثانية عشر للمنتدى والمعرض الدولي للبلاستيك (FEIP)، والدورة السادسة لعارض PACK EXPO المتخصص في حلول التغليف والطباعة واللوجستيك، إلى جانب الدورة الثانية لمعرض Global Green Plast المخصص لإعادة التدوير والاقتصاد الدائري.



وستجمع هذه التظاهرات مختلف الفاعلين في مجالات تحويل البلاستيك والمطاط والتغليف والطباعة والخدمات اللوجستية وإعادة التدوير والنجاعة الطاقية وإزالة الكربون، فضلا عن مهنيين يمثلون قطاعات الصناعات الغذائية والفلاحة ومستحضرات التجميل والصناعة الدوائية وصناعة السيارات، حيث من المرتقب أن تشهد دورة هذا العام عرض مجموعة من الابتكارات الصناعية المطورة بالمغرب، من بينها أول آلة ذكية لإعادة التدوير تم تصميمها وتصنيعها محليا، إلى جانب حلول جديدة في مجال التغليف تستجيب لمتطلبات التحول البيئي والاقتصاد المستدام، إذ من المتوقع أن يشارك أكثر من 320 عارضا يمثلون 32 دولة، فضلا عن استقبال نحو 20 ألف زائر مهني من صناعيين ومستثمرين ومشتريين وممثلين عن مؤسسات عمومية وخاصة.

وفي سياق متصل، ستشكل هذه المعارض منصة لتبادل الخبرات واستعراض أحدث التقنيات الصناعية ومناقشة رهانات النجاعة الطاقية وإزالة الكربون واعتماد نماذج إنتاج أكثر استدامة.

«سهام بنك» يطرح أول منتج
ادخاري بالمغرب مرتبط بالبيتكوين

الاستثمار في هذا المنتج إلى ثلاث سنوات مع حد أدنى للاكتتاب يبلغ 300 ألف درهم، ما يجعله موجها بالأساس إلى فئة المستثمرين ذوي القدرة الادخارية المرتفعة، كما أنه يوفر حماية بنسبة 90 % من الرأسمال عند الاستحقاق، في مقابل ربط العائد بأداء الصندوق المرجعي المرتبط بالبيتكوين.

من جهة أخرى، يعكس إطلاق هذا المنتج تطورا في العروض البنكية بالمغرب، حيث تدخل الأصول الرقمية لأول مرة ضمن منتجات ادخارية مهيكلية يتم تسويقها عبر مؤسسة بنكية وبالعلة الوطنية، مع الحفاظ على مقاربة حذرة تقوم على التعرض غير المباشر للبيتكوين وتحديد مستوى المخاطر بالنسبة للمستثمرين.



في خطوة غير مسبوقة داخل القطاع البنكي، كشف «سهام بنك» عن إطلاق شهادة إيداع مهيكلية جديدة مرتبطة بأداء البيتكوين، عبر صندوق المؤشرات المتداولة iShares Bitcoin Trust (IBIT) التابع لبلاك روك، الأمريكي، في مبادرة تعكس توجهها متناميا لدى المؤسسات المالية نحو إتاحة الولوج إلى فئات أصول عالمية جديدة. ويأتي هذا العرض في إطار توجه البنك نحو تنويع الحلول الاستثمارية المتاحة لزملائه، مستفيدا من الاهتمام المتزايد الذي تحظى به الأصول الرقمية وصناديق البيتكوين المتداولة على الصعيد الدولي، إذ يمتد أجل

BMCI ينهي خروجه بالكامل
من Arval Maroc

BMCI
GROUPE BNP PARIBAS

كشف البنك المغربي للتجارة والصناعة (BMCI) عن استكمال عملية التخرج من رأسمال شركة «أرفال المغرب» (Arval Maroc)، وذلك عقب إتمام بيع كامل حصته لفائدة شركة «Arval Service Lease» الفرنسية. وأوضح البنك أن هذه العملية شملت تفويت حصته البالغة 33.33 % من رأسمال الشركة وكذا حقوق التصويت المرتبطة بها، مشيرا إلى أن «أرفال المغرب» كانت تدرج ضمن نطاق القوائم المالية المجمعة للمجموعة وفق طريقة المحاسبة بالمعادلة، مؤكدا أن هذا التخرج لن يترتب عنه أي أثر مالي جوهري على حساباتها المجمعة، دون أن يفصح عن القيمة المالية للصفقة أو التفاصيل التعاقدية المرتبطة بها. وتندرج هذه الخطوة في إطار إعادة هيكلة محفظة استثمارات البنك، عبر إنهاء مساهمته في الشركة المتخصصة في خدمات تأجير وتدبير أساطيل السيارات، ونقل كامل حصته إلى الشريك الفرنسي Arval Service Lease التابعة للمجموعة الأم.

المغرب يتصدر قائمة
مستوردي التمور التونسية
في إفريقيا

سجل المغرب موقعا متقدما ضمن أبرز الأسواق المستوردة للتمور التونسية، بعدما استحوذ على أكثر من 14 % من إجمالي الصادرات خلال الأشهر الثمانية الأولى من الموسم الفلاحي 2025/2026.

وأبرزت معطيات حديثة، صادرة عن المرصد الوطني التونسي للفلاحة، أن المغرب تصدر قائمة الدول المستوردة للتمور التونسية، متقدما على إيطاليا وألمانيا، اللتين سجلتا حصتين بلغت 12.2 % و 10.4 % على التوالي من إجمالي الصادرات، ما يعكس تنامي الطلب المغربي على هذا المنتج الفلاحي وتعزيز حضوره ضمن سلاسل التوريد الإقليمية، مؤكدا أن السوق الأوروبية تظل الوجهة الأولى للتمور التونسية بحصة تصل إلى 47.9 % من إجمالي الصادرات، تليها الأسواق الآسيوية بنسبة 21 %، ثم القارة الإفريقية بنسبة 19.3 %.

من جهة أخرى، أفادت البيانات ذاتها، أن صادرات تونس من التمور شهدت تطورا إيجابيا من حيث الحجم، حيث ارتفعت بنسبة 5.3 % مقارنة بالموسم الماضي لتتجاوز 121 ألف طن، تستحوذ منها تمور «دقلة النور» على الحصة الأكبر بنسبة تناهز 83.3 %.



فلاش

لتعزيز حضورها في سوق النقل الرقمي بالمغرب، أعلنت منصة «بلابلا كار» عن الإطلاق الرسمي لخدمة مشاركة الرحلات الطويلة في المملكة، في خطوة تمثل أول توسع لها بشمال إفريقيا.

وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين تجربة التنقل بين المدن المغربية، من خلال توفير منصة رقمية تربط بين السائقين والركاب بشكل مباشر، مع تقديم بدائل أكثر مرونة من حيث التكلفة مقارنة بوسائل النقل التقليدية، خاصة لفائدة الفئات البائدة عن حلول سفر اقتصادية، كما أكدت الشركة أن الخدمة أصبحت متاحة فعليا عبر تطبيقها الرسمي وموقعها الإلكتروني، اللذين كانا يقدمان سابقا خدمات موجهة للمستخدمين في المغرب، قبل أن يتم تفعيل خدمة مشاركة الرحلات الطويلة بشكل كامل ورسمي.

للاغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما
لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل
بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة
من توصل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد
أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات



اختيار مشروع مغربي ضمن برنامج «اليونسكو x سفنتين»

كشفت منظمة «اليونسكو» عن اختيار مشروع مغربي ضمن «مرحلة توسيع برنامج المنح العالمي للشباب» (اليونسكو x سفنتين)، الذي يوفر «دعما معززا لإبداع الشباب ورفاههم».

ويندرج هذا المشروع، الذي يقوده الشاب المغربي أنس مهرداد ويقترح «نموذجا للتمكين عبر موسيقى الهيب هوب»، ضمن المبادرات العشر التي تم اختيارها للاستفادة من تمويل إضافي ومواكبة مخصصة بهدف تعزيز أثرها.

وفي بلاغ للمنظمة، فإن «أنس مهرداد قاد مشروع تمكين الشباب عبر الهيب هوب، الذي أتاح لأكثر من 30 شابا موزعين على ثلاث جهات مختلفة، المشاركة في برامج للسرد القصصي تعتمد على الهيب هوب والحركة، واستجابة للهدف الرئيسي له، المتمثل في تعزيز الثقافة كأداة للتعليم والتمكين، تمكن المشاركين من تطوير ثقتهم في أنفسهم ومهاراتهم القيادية».

وتأتي «مرحلة التوسعة» عقب برنامج المنح العالمي للشباب «معا - من أجل إبداع الشباب ورفاههم»، الذي أطلقته «اليونسكو» وفرقة «الكي-بوب سفنتين» سنة 2024 لدعم المشاريع المبتكرة التي يقودها شباب من مختلف أنحاء العالم، بما يبرز إمكانات الاستثمار في الشباب وأفكارهم، حيث نظمت هذه التكوينات في إطار دورات عالمية وأخرى خاصة بكل منطقة، جرى تكييفها مع السياقات والأولويات المحلية.

أصيلة تواصل تألقها في الدورة الصيفية لموسمها الثقافي

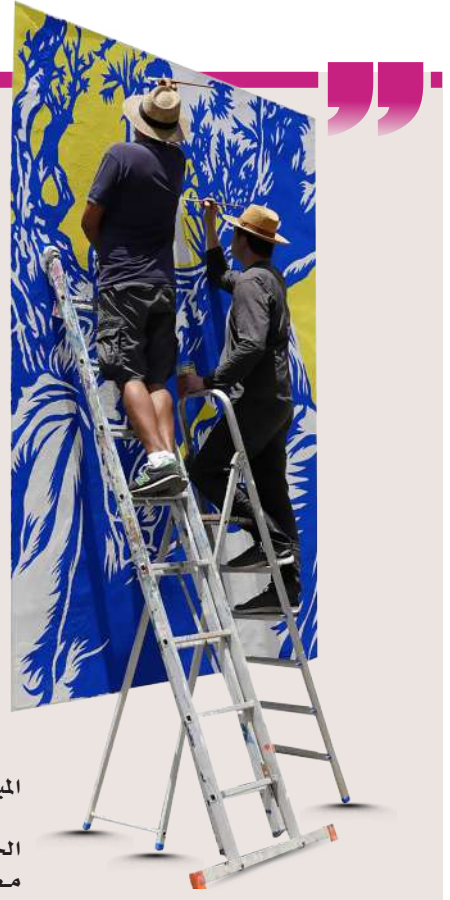
تحت عنوان: «أصيلة في ظل ألوانها» يضم أعمالا لفنانين وفنانين من أصيلة، وذلك برواق «محمد بنعيسى للفنون الجميلة»، كما تشهد الدورة كذلك تنظيم مشغل للتعبير الأدبي وكتابة الطفل لفائدة 70 طفلا وطفلة من رواد المشغل.

وتتضمن هذه الدورة كذلك ندوات في مجالات السياسة والدبلوماسية والاقتصاد والثقافة والفن والشعر، إضافة إلى «خيمة الإبداع» وندوات تكريمية، وتنظيم جائزة «بلند الحيدري للشعراء العرب الشباب» في دورتها الثامنة، كما ستشتمل على معارض وورشات فنية ومشاعل إبداعية وسهرات موسيقية.

الجدير بالذكر أن الدورة الخريفية لموسم أصيلة الثقافي الدولي 47، ستقام ما بين 2 و18 أكتوبر المقبل.

ضمن فعاليات الدورة الصيفية لموسم أصيلة الثقافي الدولي السابع والأربعين، تحت شعار: «الثقافة والفن في خدمة التنمية»، وسعيًا من الأمانة العامة للمؤسسة إلى الحفاظ على تجربة صباغة الجداريات التي أرسى مبادئها الراحلان محمد بنعيسى ومحمد الملبحي، يجتمع في هذه الدورة الاستثنائية 15 فنانا وفنانة من المغرب وسوريا وإسبانيا وبلجيكا، منهم فنانون شاركوا في السنوات الأولى من هذه التجربة المميزة إلى جانب أجيال جديدة، ومجموعة من الأطفال والشباب المبدعين من أصيلة.

فإلى جانب تنظيم مشغل صباغة الجداريات، ومشاعل إبداعية أخرى، سيقيم معرض جماعي إلى غاية 31 غشت المقبل،



«جازابلانكا» تجمع أشهر الموسيقيين العالميين

أيضا كلا من روبي ويليامز، وفرقة سكوربيونز، وميكا، وغيرهم من الأسماء التي تمثل أنماطا موسيقية متنوعة، من الجاز والبوب والروك إلى موسيقى العالم والإيقاعات المعاصرة.

ولا تقتصر فعاليات «جازابلانكا» على الحفلات الموسيقية فقط، إذ تتضمن النسخة الجديدة فضاءات ترفيهية وتجارب تفاعلية، من بينها منطقة مخصصة للألعاب والواقع الافتراضي، إضافة إلى خدمات جديدة لتسهيل تنقل الزوار.



تنظم مدينة الدار البيضاء فعاليات النسخة التاسعة عشر من مهرجان «جازابلانكا»، بمشاركة نخبة من أبرز نجوم الموسيقى العالمية، تتقدمهم المغنية البريطانية جيسي جي، والفنانة المغربية الكندية فوزية، إلى جانب أسماء لامعة من مختلف أنحاء العالم، وذلك في نسخة تعد الأكبر في تاريخ التظاهرة.

وتتضمن نسخة هذه السنة من هذه التظاهرة، التي ستمتد إلى غاية 11 يوليوز الجاري، برنامجا موسيقيا غنيا يضم أكثر من 50 حفلا موزعة بين «أنفا بارك» و«منتزه الجامعة العربية»، حيث ستكون هذه الأخيرة فضاء لعروض مجانية تقام يوميا، في خطوة تهدف إلى توسيع دائرة الجمهور وإتاحة الموسيقى لعدد أكبر من عشاقها، حيث تضم قائمة الفنانين المشاركين

«الأكاديمية» تعود بمواعيد موسيقية مميزة

الحفلات الموسيقية، وجميعها مجانية ومفتوحة أمام الجمهور في حدود المقاعد المتاحة.

ويتضمن المهرجان ثلاثة مواعيد موسيقية رئيسية، تنطلق بحفل يحمل طابع الأوبرا، بمشاركة عازفين عالميين، وبحضور استثنائي للسوبرانو الكورية هي-يونغ مون، العازفة المنفردة في أوبرا برلين، كما يشارك أطفال المركز السوسيو-ثقافي بالقنيطرة، التابع لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، في تقديم برنامج الحفل، في مبادرة تندرج ضمن التحضير لإطلاق برنامج «الأوبرا للجميع» بالمدارس المغربية ابتداء من الموسم الدراسي 2026-2027.

تواصل مؤسسة «الأكاديمية» رسالتها الرامية إلى إتاحة التميز الفني للجميع، ونقل الموسيقى الكلاسيكية إلى الأجيال الصاعدة، وذلك من خلال تنظيم الدورة 11 التي ستشهد افتتاح إقامة فنية دائمة بالمعهد الوطني العالي للموسيقى والفنون الكوريغرافية بالرباط، إلى جانب احتضان أول مهرجان لموسيقى الحجرات داخل فضاءات المعهد، وذلك خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 23 يوليوز الجاري.

في هذا الإطار، سيحتضن المعهد «ماستر كلاس» دولي يجمع مواهب شابة وفنانين عالميين وعشاق الموسيقى الكلاسيكية، إضافة إلى سلسلة من

هولندا تحتفي بالروابط الفنية مع المغرب

وفي سياق متصل، يشكل «كروس لنس» تجسيدا حيا للتبادلات الثقافية التي تطبع العلاقات المغربية الهولندية، فمن خلال هذه المحطة الجديدة بأموستردام، يواصل المعرض الرامي إلى تسليط الضوء على سرديات متعددة حول الهوية والشعور بالانتماء في مجتمعات تتسم بالتنوع الثقافي.

ومن جهة أخرى، يهدف اختيار مركز «مقام» لاحتضان هذا الحدث، إلى ربط المعرض ليس بعالم الفن فحسب، ولكن أيضا بالحي، وبالشباب، وبالمجتمعات المحلية، وبجيل جديد من صناع الصورة.



في إطار حوار بصري حول تيمات الذاكرة والهجرة والانتماء الهوياتي، حط بمدينة أمستردام معرض التصوير الفوتوغرافي «كروس لنس»، الذي يعد واجهة للتبادلات الفنية والثقافية بين المغرب وهولندا، بعد محطة أولى بمراكش، والذي سيستمر إلى غاية 12 غشت المقبل.

ويقدم المعرض، الذي يجمع ثمانية مصورين فوتوغرافيين يقترحون رؤى متقاطعة حول مساراتهم الشخصية وسرديات الانتماء بين البلدين، حوالي عشرين عملا تقارب تيمات متنوعة، من قبيل التقاليد الثقافية، والطبيعة، والمناظر الحضرية والقروية.

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة لدعا المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: 070-2011
الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريرس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني:
محمد الغولي
المشرف على الموقع:
محمد الصافي
العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47

التصنيف:
خديجة حليبي
الأرشيف:
حسن سرين
مراجعة النصوص:
جميلة حليبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم
عزيز الفاطمي
شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي
كتاب الرأي:
عبد الرفيق حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمي
مصطفى كرين
الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس:
مصطفى العلوي



مدير النشر: الطيب العلوي
رئيس التحرير: سعيد الريحاني

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي. وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

مولاي رشيد ومعارك تافيلالت.. من 1908 إلى 1935

جبلية في المنطقة، مكنتهم من منع القوات الفرنسية من التحرك، ومن تشتيت جيوشهم في منطقة المناوبة. وكانت معركة المناوبة ضارية بين المجاهدين الفيلالين والغزاة الفرنسيين، حيث خسرت قوات الجنرال فيجي في يوم واحد (16 أبريل 1908) أول قتلاها في أول محاولة اختراق للمنطقة المستعصية، وسقط تسعة عشر قتيلا فرنسيا، وقتل الليوتنان كوست، بينما كان عدد الجرحى مائة، بينهم تسعة ضباط، واستنشق المجاهدون الفيلاليون رائحة البارود فاحت فيهم همة الشجاعة وشهوة الاستشهاد، ولم تكن إلا البداية..

وضرب الفرنسيون أخماسا في أسداس، واستنتجوا أن دخول المغرب من هذه المنطقة لن يكون بالأمر السهل. فاستنجد الجنرال فيجي بقوات كثيرة من الجزائر، وأقام قيادته في المتكوب، وفرق الجيوش القادمة في كل اتجاه، وكانت قيادة عين الصفراء قريبة، والإمدادات تصل بسرعة، فالتجته فرق نحو عين الشعير، وفرق نحو بوعنان، وفرقة نحو دوير السبع، واشتكت هذه الفرق كلها مع قوات المجاهدين الذين كانوا يركزون دفاعهم في مركز إقليمهم بوذنيب، وهي المدينة التي كانت هدف القوات الفرنسية.

وكان يقود قوات المجاهدين بطل أسطوري هو ابن البطل مولاي السبع، واسمه مولاي أحمد والحسن السبع، الذي ورث الكراهية للفرنسيين عن أبيه وجده، وورث روح الجهاد عن أصله وحسبه.

((إنه الشريف والعالم مولاي أحمد بن الحسن السبعي، شيخ لزاوية الدر، الموجودة بدوير السبع، قرب تالسينت، أصله من أيت سفروشن، وله مؤلفات عديدة في التصوف والدعوة إلى الجهاد والألفية. يذكر أحمد بن قاسم المنصور، الذي كان مستشارا لموحى وحمو الزياني، أن مولاي أحمد السبعي قد استطاع توحيد جل قبائل تافيلالت ضد الغزو الفرنسي، كآيت سفروشن، وآيت يزدرك وآيت مرغاد، وآيت خباش، وآيت عطا، وآيت يوسي، بالإضافة إلى قبائل الصحراء، كأولاد جريز، وأولاد الناصر، وذوي منيع..

ولقد ساعده على ذلك الحركة الحفيظية، التي اعتبرها الأستاذ عبد الله العروي بمثابة ردود فعل المجتمع المغربي المختلفة في مواجهة التدخل الأجنبي، والتي أذكت حماسا وشعورا قويا عم مختلف جهات البلاد، إذ بمجرد اعتلائه للعرش، عمل الخليفة السلطاني بتافيلالت مولاي رشيد، على نشرها وقراءتها في المساجد، ووجه رسائل تحت سكان وقبائل الحدود على الجهاد ضد الغزو الفرنسي.

ولقد شهدت سنة 1908 معارك ضارية بين المقاومين المسلحين بأسلحة عتيقة، كـ«بوشفر» و«بوحفرة»، والغزاة الذين كان هدفهم الرئيسي هو احتلال بوذنيب)) عن محمد بكاروي (ملحق الاتحاد الاشتراكي / 17 غشت 1987).

وجدة - ومحور الجنوب الشرقي، لمتابعة قبائل توات، وكذلك، والساورة، ولتوسيع رقعة خريطة التواجد الفرنسي في الجزائر، ذلك أن الهجوم على تافيلالت تم التخطيط له في الجزائر، عندما بدأت قوات المجاهدين المغاربة المطرودين من أراضيهم الشرقية، تتجمع في واحات الكير، واعتبر الفرنسيون تلك التجمعات تهديدا لأمنهم في الأراضي التي أصبحوا يعتبرونها ترابا جزائريا، فلم يروا بدا من التوسع شمال غرب القنادة بحوالي مائتي كيلومتر، لاحتلال بوذنيب.



السلطان مولاي رشيد

من مكتب ليوطي انطلق الهجوم الأول

كانت عين الصفراء قد دخلت في نفوذ الحكم الفرنسي للجزائر، سنوات طويلة جدا بعد احتلال فرنسا جزء من القنادة المغربية، وبها مكتب الجنرال ليوطي، الذي أصدر يوم ثالث مارس 1908 أمرا إلى الجنرال فيجي، للتحرك في خط مستقيم غربا نحو عين الشعير، منتصف الطريق نحو بوذنيب. كما صدرت في نفس الوقت أوامر لفرقة غادرت مركز القنادة على بعد عشر كيلومترات من بشار، بقيادة الكولونيل ببيرون، لتأخذ نفس الاتجاه.. ولكن قوات الضابط الفرنسيين ما إن التقت قريبا من بوكيس حتى هاجمها المجاهدون المغاربة يوم 16 أبريل 1908، بعد صلاة الفجر، واحتفى المجاهدون بمرتفعات

والواقع، أن جذور المقاومة بتافيلالت ترجع إلى تاريخ بعيد، ويتجلى ذلك من خلال:

(1) الحركة الجهادية التي قادها أو محلي خلال القرن 17 بسجلماسة، ضد الغزو البرتغالي للسواحل الأطلسية المغربية؛ (2) وفي سنة 1863، دعا مولاي العربي المدغري، أحد شيوخ الزاوية الدرقاوية، إلى الجهاد ضد الغزو الإسباني لمدينة تطوان. وكان من الطبيعي أن تستمر روح هذه المقاومة ضد المحتل الفرنسي؛ فبمجرد احتلال المستعمر للواحات

وهي ميزات حبا الله بها هذه المنطقة، ولا زالت عليها رغم بعض مظاهر الحضارة التي لم تغير من واقع أغلبية سكان هذه المنطقة الجافة الصعبة، الشيء الكثير، ولا زال التاريخ يسائل الفرنسيين بأي حق هبت جحافل الجيش الفرنسي قبل إمضاء عقد الحماية، لاحتلال هذه المنطقة الموحشة المقفرة ذات السكان الأمنين، الذين لا ذنب لهم إلا لكون منطقتهم كانت مهدا للفتح الإسلامي، ومنطلقا للرسالة المحمدية في اتجاه الشمال والجنوب الإفريقي.

إن الهجوم الفرنسي على منطقة تافيلالت لم يكن في الواقع إلا امتدادا للغزو الفرنسي للمناطق المغربية الشرقية في وادي الساورة وتوالت تلك المناطق التي قاومت فيها القبائل المغربية جحافل الاستعمار الفرنسي القادمة من الكولية، جنوب الجزائر، كما كانت عندما احتلها الفرنسيون سنة 1830.

وتوجد الكثير من المصادر التاريخية عن انطلاق حركة الجهاد في إقليم تافيلالت بعد احتلال الجزائر.

يقول الأستاذ محمد بكاروي (جريدة «الاتحاد الاشتراكي» عدد 17 غشت 1987): ((تقع منطقة تافيلالت في مجال متاخم للجزائر، أقرب إلى ميادين التوسع الفرنسي، وكان من المتوقع أن تكون أول المناطق تعرضا للاحتلال، على أن الملفت للانتباه هو تأخر احتلالها، فما هي أسباب هذا التأخر؟ هل لأنها منطقة ضعيفة الإمكانات الاقتصادية، أم يعود السبب إلى الظروف الدولية المتمثلة في منافسة ألمانيا لها، أم للمقاومة الشعبية البطولية التي خاضها السكان ضد المحتل؟)).

بدون شك أن السبب الأخير هو العامل الأساسي لهذا التأخر، خاصة وأن المستعمر بدأ يدرك الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة التي تتحكم في تجارة القوافل، إلا أن افتقاره للمعلومات الضرورية الكافية حولها، وعنف وضراوة المقاومة.. دفعت به إلى اللجوء لطرق وأساليب أخرى تسهل عليه المأمورية، منها، على سبيل المثال تجنيد الضابط أوستري، الذي أصبح حاكما لتافيلالت فيما بعد، كجاسوس، حيث تعلم اللغة العربية والقرآن في مدرسة أسرعين، أحد قصور تافيلالت، وتولى بعد ذلك الإمامة في بعض المساجد، وبذلك كسب ثقة السكان الذين ((أصبح يعرف عنهم كل شيء، وأصبحت لا تخفى عنه خافية)) كما يقول المختار السوسي في الجزء 16 من كتابه: «المعسول».

ولم يكتف المستعمر بهذا فقط، بل عمد إلى استغلال القواد الكبار، أمثال الكلاوي، وتجند بعض شيوخ الزوايا المتواجدة بالمنطقة وإثارة الصراعات وبث التفرقة بين القبائل، وضرب الحصار الاقتصادي عليها قصد إضعاف المقاومة، وبذلك شرع المستعمر في غزو المنطقة.

الحلقة 171



بقلم: مصطفى العلوي

يتذكر القراء كفاح الشريف مولاي رشيد، الذي حمل مشعل الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي لمناطق المغرب الشرقية، منذ الساعات الأولى التي أغمض فيها الملك العظيم الحسن الأول عينيه وانتقل إلى جوار ربه إلى حين دخلت المدافع الفرنسية لتدك الوجود المغربي في توات، والساورة، وتذكرت، وتلتحق تلك المناطق بالخريطة الفرنسية..

وكان المجاهد مولاي رشيد قد تعب، ولكن عزيمته في الكفاح لم تهن، إلى أن استطاع تجميع آلاف اللاجئين من قبائل توات وتذكرت والساورة، في جنبات سجلماسة بتافيلالت، وبدأ يعدمهم للعودة إلى أراضيهم من أجل تحريرها. إلا أن القوات الفرنسية كانت قد قررت تعقب أولئك المجاهدين واللاجئين الهاربين من أراضيهم، بل قررت احتلال منطقة تافيلالت بأكملها حتى قبل إمضاء عقد الحماية سنة 1912، ذلك أن هذه المنطقة الشاسعة الممتدة على طول حدود التواجد الفرنسي في الجزائر شرقا، وعلى طول جبال الأطلس المتوسط والكبير غربا، هي المنطقة التي كانت مهدا للحضارات الغربية، وبوابة تدفق منها الفتح الإسلامي في عز صولة الإسلام، وهي في نفس الوقت، حلقة الوصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء التي كانت فرنسا قد أطلقت فيها العنان لجبروتها.

ولقد رأينا في أعداد سابقة الإصرار الكبير للقوات الفرنسية وهي تحارب في سهول المغرب وجباله، لتفتح الطريق من الأطلس الكبير نحو تافيلالت، لأن هذه المنطقة كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للتواجد الفرنسي في المنطقة، خصوصا وأن قبائلها وأشرافها مجبولون على الوفاء للإسلام منذ أن حملوا رسالته في فجر الإسلام، واحتفظوا لها على طهارتها ونبلها مجللتين بميزات نبيلة، اتصف بها رسول الهداية محمد عليه الصلاة والسلام، كبراه البساطة، وأعتاها الصبر على المكارة، وأكبرها تقديم الشهادة في سبيل الله على ما تغري به الدنيا، وأعظمها العيش على حبات تمر وسنابل «فصة» وقطرات الماء، وحليب الماعز بالنسبة للأغنياء منهم.